

# أحكام الأضاحي

مدحقا به أحكام عشر ذي الحجة

لأبي الحسن محمد بن حسن بن عباس

# الأحكام الفقهية الخاصة بالأضاحي

محافظة  
جميع حقوق

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٦ م



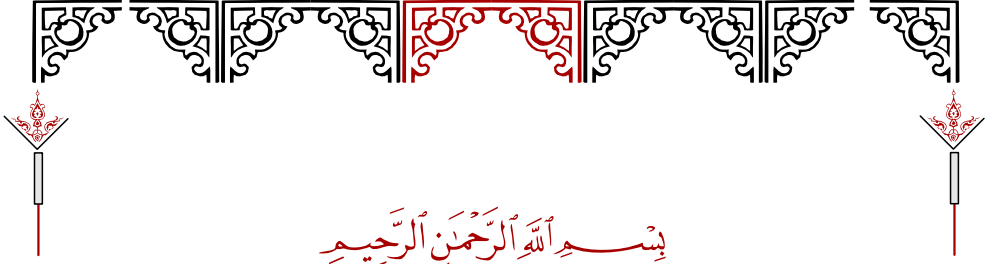
# الأحكام الفقهية الخاصة بالأضاحي

إعداد

محمد حسن عباس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ  
وَالنُّورَ، ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يُؤَدِّي شُكْرَ نِعْمَةٍ مِنْ نِعْمِهِ إِلَّا بِنِعْمَةٍ مِنْهُ  
تُوجِبُ عَلَى مُؤَدِّي مَاضِي نِعْمِهِ بِأَدَائِهَا نِعْمَةً حَادِثَةً يَجِبُ عَلَيْهِ شُكْرُهُ  
بِهَا، وَلَا يَبْلُغُ الْوَاصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ، الَّذِي هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَفَوْقَ  
مَا يَصِفُهُ بِهِ خَلْقُهُ.

أَحْمَدُهُ حَمْدًا كَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ، وَأَسْتَعِينُهُ اسْتِعَانَةً  
مَنْ لَا حَوْلَ لَهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ، وَأَسْتَهْدِيهِ بِهُدَاهُ الَّذِي لَا يَضِلُّ مَنْ أَنْعَمَ  
بِهِ عَلَيْهِ، وَأَسْتَغْفِرُهُ لِمَا أَزَلَفْتُ وَأَخْرْتُ اسْتِغْفَارَ مَنْ يُقَرُّ بِعُبُودِيَّتِهِ، وَيَعْلَمُ  
أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ ذَنْبَهُ وَلَا يُنْجِيهِ مِنْهُ إِلَّا هُوَ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ  
لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا بَعْدُ..

فَمِنْ سُنَنِ اللَّهِ الَّتِي شَرَعَهَا لِعِبَادِهِ وَتَعَبَّدَهُمْ بِفِعْلِهَا شَعِيرَةُ الْأُضْحِيَّةِ،  
فَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَهِيَ النِّسْكَ الْعَامِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ،

(١) «الرسالة للشافعي» (ص ٧).

وهي من ملة إبراهيم الذي أمرنا باتباع ملته وبها يذكر قصة الذبيح، وَهِيَ شُكْرٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى نِعْمَةِ الْحَيَاةِ، وَإِحْيَاءِ سُنَّةِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عليه السلام حِينَ أَمَرَهُ اللَّهُ -عَزَّ اسْمُهُ- بِذَبْحِ الْفِدَاءِ عَنْ وَلَدِهِ إِسْمَاعِيلَ عليه السلام فِي يَوْمِ النَّحْرِ، وَيَتَذَكَّرُ بِهَا الْمُؤْمِنُ أَنَّ صَبْرَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عليهما السلام وَإِيثَارَهُمَا طَاعَةَ اللَّهِ وَمَحَبَّتَهُ عَلَى مَحَبَّةِ النَّفْسِ وَالْوَالِدِ كَانَا سَبَبَ الْفِدَاءِ وَرَفَعَ الْبَلَاءِ، فَإِذَا تَذَكَّرَ الْمُؤْمِنُ ذَلِكَ اقْتَدَى بِهِمَا فِي الصَّبْرِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَتَقْدِيمِ مَحَبَّتِهِ عليه عَلَى هَوَى النَّفْسِ وَشَهْوَتِهَا <sup>(١)</sup>.

وَفِيهَا أَيْضًا اقْتِدَاءٌ بِإِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ فِي سُرْعَةِ الْإِسْتِجَابَةِ لِأَمْرِ اللَّهِ عليه وَاقْتِدَاءٌ بِإِسْمَاعِيلَ فِي الرِّضَا بِالْقَدْرِ، وَبِهِمَا مَعًا فِي التَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى.

وَفِيهَا بَيَانٌ عَاقِبَةِ الطَّاعَةِ وَبَيَانٌ تَوْوُلٌ إِلَى خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَالْأُضْحِيَّةُ ذَبْحٌ لِلْمَعْبُودِ وَبِاسْمِهِ نَازِلَةٌ مَنَزِلَةٌ السُّجُودِ لَهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْظِيمِ وَالْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى الَّذِي هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ، فَاللَّهُمَّ أَعِنَّا عَلَى الْأُضْحِيَّةِ كُلِّ عَامٍ، وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ ذُرِّيَّاتِنَا مَنْ يُضَحِّي عَنَّا بَعْدَ مَوْتِنَا!

وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ التَّمَسَّسَ الْحِكْمِ مِنْ بَعْضِ الْعِبَادَاتِ فَقَالَ: فَأَمَّا الصَّلَاةُ؛ فَجُمْلَةٌ مَعْنَاهَا: التَّعْظِيمُ لِلْخَالِقِ بِأَنْوَاعِ حَرَكَاتِ التَّذَلُّلِ؛ شُكْرًا لَهُ عَلَى إِنْعَامِهِ.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦٢/٢٣)، «محاسن الإسلام» لمحمد بن عبد الرحمن البخاري (الزاهد) ص ١٠٤ ط. دار الكتاب العربي.



وَأَمَّا الزَّكَاةُ: فَمُوَاَسَاةٌ لِذَوِي الْخَلَّةِ وَالْحَاجَةِ الَّذِينَ يَعَجْزُونَ عَنِ  
 إِقَامَةِ أَنْفُسِهِمْ، وَيُخَافُ عَلَيْهِمُ التَّلَفَ إِذَا خَلَوْا عَنِ مُوَاَسَاةِ الْأَغْنِيَاءِ.  
 وَأَمَّا الصَّوْمُ: فَكَفُّ النَّفْسِ عَنِ الشَّهَوَاتِ؛ انْقِطَاعًا إِلَى الْخَالِقِ  
 وَتَقَرُّبًا إِلَيْهِ حَتَّى يَتَصَوَّرَ الصَّائِمُ بِصُورَةٍ مَن لَّا حَاجَةَ لَهُ إِلَّا فِي تَحْصِيلِ  
 رِضَاهُ.

وَأَمَّا الْحُجُّ: فَيَظْهَرُ التَّوْبَةُ لِلْخَالِقِ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي قَضَاءِ وَاجِبِ  
 شُكْرِهِ وَتَعَرُّضُ لِقَبُولِ تَوْبَتِهِ.

وَأَمَّا الْجِهَادُ: فَبَذْلُ الْمُهْجِ وَالْأَمْوَالِ لِلْخَالِقِ فِي إِقَامَةِ حَقِّهِ وَالْجَرِي  
 إِلَى طَاعَتِهِ.

وَأَمَّا الضَّحَايَا وَالْهَدْيُ: فَتَقَرُّبَانُ إِلَى الْخَالِقِ يَقُومُ مَقَامَ الْهَدْيِ عَنِ  
 النَّفْسِ الْمُسْتَحِقَّةِ لِلْإِتْلَافِ جِزَاءً عَلَى مَا اكْتَسَبَتْ مِنَ الْمَعْصِيَةِ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ جَمَعْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ بَحْثًا مُخْتَصِرًا فِي الْأَضَاحِي اِقْتَصَرْتُ  
 فِيهِ عَلَى أَهَمِّ الْمُهْمِّ، مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الْأُضْحِيَّةِ وَفَضْلِهَا وَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ  
 فِي وُجُوبِهَا وَالسَّنِّ الْمُجْزِئَةِ وَالْعُيُوبِ الَّتِي يَجِبُ اجْتِنَابُهَا فِي الْأُضْحِيَّةِ  
 وَكَيْفِيَّةِ تَوْزِيعِ الْأُضْحِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَبَاحِثِ النَّافِعَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَقَدْ قَصَرْتُ الْبَحْثَ غَالِبًا عَلَى أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ مُسْتَحْضِرًا قَوْلَ  
 ابْنِ تَيْمِيَّةَ: وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: «لَا أَنْقِيْدُ بِأَحَدٍ هُوَ لِأَيِّ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ»، إِنْ  
 أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَنْقِيْدُ بِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ دُونَ الْبَاقِيْنَ فَقَدْ أَحْسَنَ؛ بَلْ هُوَ الصَّوَابُ

(١) من كتاب محاسن الشريعة لأبي بكر القفال الشاشي الشافعي (٣٦٥هـ).

مِنَ الْقَوْلِينَ، وَإِنْ أَرَادَ: «لَا أَتَقَيَّدُ بِهَا كُلَّهَا بَلْ أَخَالَفُهَا» فَهُوَ مُخْطِئٌ فِي  
الْغَالِبِ قَطْعًا؛ إِذِ الْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فِي عَامَّةِ الشَّرِيعَةِ<sup>(١)</sup>.  
وَحَاوَلْتُ جَاهِدًا أَنْ أَنْقُلَ كَلَامَ الْأَئِمَّةِ كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ مِنْ  
أَعْلَى مَصَدَرٍ مُتَّحٍ، مِنْ الْمُوَطَّأِ لِمَالِكٍ وَالْأُمَّمِ لِلشَّافِعِيِّ وَالْمَسَائِلِ الْمَرْوِيَّةِ  
عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَقَدْ تَرَكْتُ التَّرْجِيحَ فِي الْأَغْلَبِ الْأَعْمِّ مِنَ الْمَسَائِلِ  
خُصُوصًا مَا كَانَتْ فِيهِ الْأَدِلَّةُ مُتَكَافِئَةً، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا  
الْجُهْدَ وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ.



(١) «المستدرک علی مجموع الفتاوی» (٢/٢٥٠).



## القِسْمُ الْأَوَّلُ

### أَحْكَامُ الْأُضْحِيَّةِ

**البَابُ الْأَوَّلُ: التَّاصِيلُ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ.**

الفصلُ الأوَّلُ: الأُضْحِيَّةُ لُغَةً وَشَرْعًا.

الفصلُ الثَّانِي: الأدلَّةُ القُرْآنِيَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا.

الفصلُ الثَّالِثُ: الأدلَّةُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

الفصلُ الرَّابِعُ: الإجماعُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا.

**البَابُ الثَّانِي: حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ وَفَضْلُهَا.**

الفصلُ الأوَّلُ: حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الثَّانِي: المُفَاضَلَةُ بَيْنَ الْأُضْحِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا.

**البَابُ الثَّالِثُ: أَحْكَامُ الْمُضْحِيِّ.**

الفصلُ الأوَّلُ: حُكْمُ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالْأظْفَارِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ

يُضْحِيَ.

الفصلُ الثَّانِي: الإِشْتِرَاكُ فِي الْأُضْحِيَّةِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: عَدَدُ مَنْ تُجْزَى عَنْهُمْ الْبَدَنَةُ.

الفصلُ الثَّالِثُ: التَّضْحِيَّةُ عَنِ الْيَتِيمِ وَالسَّفِيهِ مِنْ مَالِهِمَا.

الفصلُ الرَّابِعُ: الأُضْحِيَّةُ عَنِ الْمُسَافِرِ.

الفصلُ الْخَامِسُ: الأُضْحِيَّةُ عَنِ الْمَيِّتِ.

الفصلُ السَّادِسُ: حُكْمُ التَّضْحِيَّةِ عَنِ الْجِنِينِ.

الفصلُ السَّابِعُ: إِيْجَابُ الأُضْحِيَّةِ.

**البَابُ الرَّابِعُ: الْحَيَوَانَ الْمُضْحَى بِهِ.**

الفصلُ الْأَوَّلُ: هَلْ يُجْزَى غَيْرُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ؟.

الفصلُ الثَّانِي: السُّنُّ الْمُجْزِئَةُ فِي الأَضَاحِي.

الفصلُ الثَّلَاثُ: الْعُيُوبُ الَّتِي تُجْتَنَّبُ فِي الأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الرَّابِعُ: أَفْضَلُ الأَضَاحِي.

**البَابُ الْخَامِسُ: مَا يَطْرَأُ عَلَى الأُضْحِيَّةِ.**

الفصلُ الْأَوَّلُ: حُكْمُ مَنْ سُرِقَتْ أُضْحِيَّتُهُ أَوْ مَاتَتْ.

الفصلُ الثَّانِي: حُكْمُ وَلَدِ الأُضْحِيَّةِ.

**البَابُ السَّادِسُ: أَحْكَامُ الذَّبْحِ.**

الفصلُ الْأَوَّلُ: كَيْفِيَّةُ الذَّبْحِ وَآدَابُهُ.

الفصلُ الثَّانِي: صِفَةُ الذَّبْحِ: إِضْجَاعُ الْغَنَمِ وَنَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةً.

الفصلُ الثَّلَاثُ: التَّسْمِيَةُ وَالتَّكْبِيرُ وَالِدُّعَاءُ عِنْدَ الذَّبْحِ.

الفصلُ الرَّابِعُ: حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الذَّبْحِ.

الفصلُ الْخَامِسُ: ابْتِدَاءُ وَقْتِ الذَّبْحِ.



الفصلُ السَّادِسُ: انْتِهَاءُ وَقْتِ الذَّبْحِ.

الفصلُ السَّابِعُ: الأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ الْمُضْحِي بِيَدِهِ.

الفصلُ الثَّامِنُ: حُكْمُ ذَبْحِ أَهْلِ الكِتَابِ لِلأُضْحِيَّةِ.

**البَابُ السَّابِعُ: تَوْزِيعُ الأُضْحِيَّةِ.**

الفصلُ الأوَّلُ: كَيْفِيَّةُ تَقْسِيمِ لَحْمِ الأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الثَّانِي: حُكْمُ ادِّخَارِ لُحُومِ الأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

الفصلُ الثَّالِثُ: حُكْمُ إِطْعَامِ غَيْرِ المُسْلِمِ مِنَ الأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الرَّابِعُ: حُكْمُ بَيْعِ شَيْءٍ مِنَ الأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الخَامِسُ: حُكْمُ إِعْطَاءِ الجَاذِرِ مِنَ الأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ السَّادِسُ: حُكْمُ الإِنْتِفَاعِ بِشَيْءٍ مِنَ الأُضْحِيَّةِ.





## البَابُ الْأَوَّلُ

### التَّأْصِيلُ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ

الفصلُ الأوَّلُ: الأُضحِيَّةُ لُغَةً وَشَرَعًا.

الفصلُ الثَّانِي: الأدلَّةُ القُرْآنِيَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا.

الفصلُ الثَّالِثُ: الأدلَّةُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

الفصلُ الرَّابِعُ: الإِجْمَاعُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا.



## الفصل الأول

### الأضحية لغةً وشرعاً

#### الأضحية:

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: فِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ، يُقَالُ:

- أَضْحِيَّةٌ.

- وَإِضْحِيَّةٌ وَجَمَعُهَا أَضَاحِي.

- وَضْحِيَّةٌ وَجَمَعُهَا ضَحَايَا.

- وَأَضْحَاةٌ وَجَمَعُهَا أَضْحَى، وَبِهِ سُمِّيَ يَوْمُ الْأَضْحَى<sup>(١)</sup>.

وَفِي الْأَضْحَى لُغَتَانِ: التَّذْكِيرُ وَهِيَ لُغَةُ قَيْسٍ، وَالتَّأْنِيثُ وَهِيَ لُغَةُ

تَمِيمٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الضَّحِيَّةُ: الشَّاةُ الَّتِي تُذَبْحُ ضَحْوَةً<sup>(٣)</sup>.

(١) «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» (١٠٠/٥).

(٢) انظر: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٣٩٨/٦)، «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٠٩/١٣).

(٣) «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» (١٠٠/٥).

الأُضْحِيَّةُ شَرَعًا:

مَا يُذْبَحُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فِي أَيَّامِ النَحْرِ بِسَبَبِ الْعِيدِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>.

والهدي: ما يهدى إلى الحرم من النعم وغيرها<sup>(٢)</sup>.



(١) «مَقَائِسُ اللَّغَةِ» (٣/٣٩٢).

(٢) «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل» (١/٤٠١).



## الفصل الثاني

### الدليل من القرآن على مشروعية الأضاحي

الأصل في مشروعية الأضحية الكتاب والسنة والإجماع.

- قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [البقرة: ٢٠٢].

قَالَ الرَّبِيعُ وَقَتَادَةُ: «إِذَا صَلَّيْتَ يَوْمَ الْأَضْحَى فَاَنْحَرْ»<sup>(١)</sup>.

- وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾

[الحج: ٦٧].

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: ذَبَحَ هُمْ ذَابِحُوهُ<sup>(٢)</sup>.

- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعْتِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ

فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ إِذَا وَجَّتْ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ

وَالْمَعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الحج: ٣٦].

قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَذَلِكَ الْخَيْرُ هُوَ الْأَجْرُ فِي الْآخِرَةِ بِنَحْرِهَا وَالصَّدَقَةَ

بِهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) «تفسير الطبري» (٦٩٣/٢٤).

(٢) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٢٤٩/١٩).

(٣) «تفسير الطبري» (٥٥٣/١٦).

وَقَوْلُهُ ﴿وَالْبُدْنَ﴾ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَقْوِيلَ:  
 أَحَدُهَا: إِنَّهَا الْإِبِلُ خَاصَّةً، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ (١).  
 وَالثَّانِي: إِنَّهَا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ، وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ وَعَطَاءٍ.  
 وَالثَّلَاثُ: إِنَّهَا النَّعْمُ كُلُّهَا مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ.  
 وَفِي تَسْمِيَّتِهَا بُدْنًا تَأْوِيلَانِ:  
 أَحَدُهُمَا: لِكَبْرِ أَبْدَانِهَا، وَهُوَ تَأْوِيلٌ مَن جَعَلَهَا الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ.  
 وَالثَّانِي: لِأَنَّهَا مُبَدَّنَةٌ بِالسَّمَنِ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ مَن جَعَلَهَا جَمِيعَ  
 النَّعْمِ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿مِن سَعَائِرِ اللَّهِ﴾ تَأْوِيلَانِ:  
 أَحَدُهُمَا: مِنْ فُرُوضِهِ: وَهُوَ تَأْوِيلٌ مَن أَوْجَبَ الضَّحَايَا.  
 وَالثَّانِي: مِنْ مَعَالِمِ دِينِهِ وَهُوَ تَأْوِيلٌ مَن سَنَّ الضَّحَايَا (٢).  
 وَقَوْلُهُ ﴿صَوَافٍ﴾:  
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿صَوَافٍ﴾: قِيَامًا عَلَى ثَلَاثِ أَرْجُلٍ (٣).  
 وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿صَوَافٍ﴾: خَالِصَةً لِلَّهِ (٤).  
 وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ مُحْتَمَلٌ.

(١) «تفسير الماوردي» = التُّكْتُ وَالْعِيُونُ (٢٦/٤).

(٢) «الحاوي الكبير» (٦٧/١٥).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٥٥٥/١٦)، «صحيح البخاري معلقًا» (١٧١/٢) ط السُّلْطَانِيَّة).

(٤) «تفسير عبد الرزاق» (٤٠٧/٢).



﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ أي: سَقَطَتْ جُنُوبُهَا عَلَى الْأَرْضِ، وَمِنْهُ «وَجَبَ الْحَائِطُ» إِذَا سَقَطَ، وَ «وَجَبَتِ الشَّمْسُ» إِذَا سَقَطَتْ لِلْغُرُوبِ.

﴿فَكُلُّوا مِنْهَا﴾ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ أَكَلَهُ مِنْهَا وَاجِبٌ إِذَا تَطَوَّعَ بِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ بنِ سَلْمَةَ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ اسْتِحْبَابٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِهِ لِأَنَّهُ بَعْدَ حَظْرٍ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُحَرِّمُونَ أَكْلَهَا عَلَى نَفْسِهِمْ (١).

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ:

أَحَدُهَا: قَالَ الْحَسَنُ: «الْقَانِعُ: السَّائِلُ، وَالْمُعْتَرُّ: الَّذِي يَتَعَرَّضُ وَلَا يَسْأَلُ» (٢)، وَرَجَّحَهُ الطَّبْرِيُّ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: «وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عُنِيَ بِالْقَانِعِ: السَّائِلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَعْنِيُّ بِالْقَانِعِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْمُكْتَفِي بِمَا عِنْدَهُ وَالْمُسْتَعْنِي بِهِ، لَقِيلَ: وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالسَّائِلَ، وَلَمْ يَقُلْ: ﴿وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾، وَفِي إِتْبَاعِ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الْحَجَّ: ٣٦] الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّ الْقَانِعَ مَعْنِيٌّ بِهِ السَّائِلُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: قَنَّ فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ، بِمَعْنَى سَأَلَهُ وَخَضَعَ إِلَيْهِ، فَهُوَ يَقْنَعُ فُنُوعًا؛ وَمِنْهُ قَوْلُ لَيْدٍ:

(١) «تفسير الماوردي» = التُّكْتُ وَالْعُيُونُ (٢٦/٤).

(٢) «تفسير الطَّبْرِيُّ» (١٦/٥٦٦)، «تفسير سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ» (ص ٢١٤).

وَأَعْطَانِي الْمَوْلَى عَلَى حِينِ فَقْرِهِ إِذَا قَالَ أَبْصِرْ خَلَّتِي وَقُنُوعِي  
وَأَمَّا الْقَانِعُ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْمُكْتَفِي، فَإِنَّهُ مِنْ قَنِعْتُ - بِكَسْرِ  
النُّونِ - أَقْنَعُ قِنَاعَةً وَقِنَعًا وَقِنَعَانًا.

وَأَمَّا الْمُعْتَرُ: فَإِنَّهُ الَّذِي يَأْتِيكَ مُعْتَرًا بِكَ لِتُعْطِيَهُ وَتُطْعِمَهُ.

الثَّانِي: «إِنَّ الْقَانِعَ: الَّذِي يَقْتَنِعُ وَلَا يَسْأَلُ، وَالْمُعْتَرُ: الَّذِي يَعْتَرِي  
فِيَسْأَلُ» قَالَهُ قَتَادَةُ.

الثَّالِثُ: «إِنَّ الْقَانِعَ: الطَّوَّافُ، وَالْمُعْتَرُ: الصَّدِيقُ الزَّائِرُ» قَالَهُ  
زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ<sup>(١)</sup>.

- وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النُّقُوعَى  
مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ<sup>(٢)</sup> وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ

[الْحَجَّ: ٣٧] ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النُّقُوعَى مِنْكُمْ﴾ فِيهِ  
تَأْوِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَنْ يَتَقَبَّلَ اللَّهُ الدِّمَاءَ، إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ النُّقُوعَى.

وَالثَّانِي: لَنْ يَصْعَدَ إِلَى اللَّهِ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا، وَإِنَّمَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ  
النُّقُوعَى وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا نَحَرُوا بُدْنَهُمْ  
اسْتَقْبَلُوا الْكَعْبَةَ بِهَا وَنَضَّحُوا الدِّمَاءَ عَلَيْهَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَفْعَلُوا فِي  
الْإِسْلَامِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَفُهِمُوا عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) «تفسير الطبري» (١٦/٥٦٧)، «الحاوي الكبير» (١٥/٦٨).

(٢) «الحاوي الكبير» (١٥/٦٩).



﴿كَذَلِكَ سَخَرَهَا لَكُمْ﴾: ذَلَّلَهَا حَتَّى أَقْدَرَكُمْ عَلَيْهَا وَسَهَّلَهَا لَكُمْ حَتَّى تَقْرَبْتُمْ بِهَا (١).

﴿لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ﴾ فِيهِ تَأْوِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ ذَبْحِهَا.

الثَّانِي: التَّكْبِيرُ عِنْدَ الْإِحْلَالِ بَدَلًا مِنَ التَّلْيَةِ فِي الْإِحْرَامِ (٢).

- وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَاكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الْحَجَّ: ٢٨].  
أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾ أَمْرٌ لِلَّهِ بِذَبْحِهَا فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ، وَالتَّسْمِيَةُ بِذِكْرِهِ عِنْدَ ذَبْحِهَا.

وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ هِيَ أَيَّامُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

قَالَ الثَّعَلِيُّ: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ يَعْنِي: عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ، وَالْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا «مَعْدُودَاتٌ» لِأَنَّهَا قَلِيلَةٌ، وَقِيلَ لِلْعَشْرِ «مَعْلُومَاتٌ» لِيُحْرَصَ عَلَى عِلْمِهَا بِحِسَابِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ وَقْتَ الْحَجِّ فِي آخِرِهَا (٣).

وَقَدْ نَقَلَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْعَبْدَرِيُّ وَخَلَاتِقُ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُودَاتِ هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ (٤).

(١) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (١٥/٦٩).

(٢) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (١٥/٦٩).

(٣) «تَفْسِيرُ الثَّعَلِيِّ» = الْكُشْفُ وَالْبَيَانُ عَنِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ط دَارُ التَّفْسِيرِ (١٨/٣٤٥).

(٤) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٨/٣٨١).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الْعُلَمَاءُ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ إِنَّمَا قُصِدَ بِهِ أَيَّامُ الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ أَي: عَلَى نَحْرِ مَا رَزَقَهُمْ. وَ﴿الْبَاسِ الْفَقِيرِ﴾ هُوَ الْفَقِيرُ الزَّمَنُ، الَّذِي بِهِ ضُرُّ الْجُوعِ وَأَثَرُ الْبُؤْسِ، وَيَمُدُّ يَدَهُ بِالسُّؤَالِ وَيَتَكَفَّفُ بِالطَّلَبِ<sup>(٢)</sup>.

﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾: أَمْرٌ إِبَاحَةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ. قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَنْحَرُونَ وَيَذَبْحُونَ وَلَا يَأْكُلُونَ مِنْ لُحُومِ هَدَايَاهُمْ شَيْئًا<sup>(٣)</sup>.

- وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وَالْبُدْنَ مِنَ الشَّعَائِرِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ اسْتِسْمَانُ الْهَدْيِ وَاسْتِحْسَانُهُ.

وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/١٩٥).

(٢) انظر: «الحاوي الكبير» (١٥/٦٩).

(٣) «تفسير الثعلبي» = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٨/٣٤٦).

(٤) «صحيح البخاري» (٣/١٤٤) ط السلطانية.



وَالْعَقْلُ مُضْطَرٌّ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَا تُقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ ﷻ إِذَا  
كَانَ نَفْسًا كُلَّمَا عَظُمَتْ رَزِيئَتُهُ عَلَى الْمُتَقَرَّبِ بِهِ إِلَى اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -  
كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِهِ (١).

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ:  
إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ، قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَعْلَاهَا  
ثُمَّنَا، وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: تُعِينُ صَانِعًا، أَوْ  
تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا  
صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ.



(١) «الأمّ لِلشَّافِعِيِّ» (٢/٢٤٥).



### الفصل الثالث

#### الدليل من السنة على مشروعية الأضاحي

ثَبَّتِ الْأَحَادِيثُ بِمَشْرُوعِيَّتِهَا، أَمَّا فَضْلُهَا فَلَمْ يَصِحَّ فِيهِ حَدِيثٌ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: لَيْسَ فِي فَضْلِ الْأُضْحِيَّةِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>(١)</sup>. وَهَذِهِ أَشْهُرُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي رُوِيَ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْأُضْحِيَّةِ وَفِي فَضْلِهَا:

- الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: عَنِ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى، وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

«صِفَاحِهِمَا»: أَي صَفْحَةِ الْعُنُقِ وَهِيَ جَانِبُهُ، وَإِنَّمَا فَعَلَ هَذَا لِيَكُونَ أَثْبَتَ لَهُ وَأَمَكْنَ، لِئَلَّا تَضْطَرَّبَ الذَّبِيحَةُ بِرَأْسِهَا فَتَمْنَعَهُ مِنْ إِكْمَالِ الذَّبْحِ أَوْ تُؤْذِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي الْأَمْلَحَيْنِ ثَلَاثَةٌ تَأْوِيلَاتٍ:

أَحَدُهَا: إِنَّهُ الْأَبْيَضُ الشَّدِيدُ الْبَيَاضِ، وَهَذَا قَوْلُ ثَعْلَبٍ.

(١) «عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ» (٢٨٨/٦)، «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (٢٧٣/٩).

(٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٥٥٦٤)، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٩٦٦).

(٣) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٢١/١٣).



الثاني: إِنَّهُ الَّذِي يَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ وَبَاقِيهِ بَيَاضٌ، وَهَذَا قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الثالث: إِنَّهُ الَّذِي بَيَاضُهُ أَكْثَرُ مِنْ سَوَادِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ <sup>(١)</sup>.

وَفِي قَصْدٍ أَضْحِيَّتِهِ بِالْأَمْلَحِ وَجَهَانٍ:  
أَحَدُهُمَا: مَا لِحُسْنِ مَنْظَرِهِ.

الثاني: لِشَحْمِهِ وَطِيبِ لَحْمِهِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مُتَمَيِّزٌ عَنِ جِنْسِهِ <sup>(٢)</sup>.  
قَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُهُ «أَمْلَحِينَ» فِيهِ اسْتِحْبَابُ اسْتِحْسَانِ لَوْنِ الْأَضْحِيَّةِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: أَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ، ثُمَّ الصَّفْرَاءُ، ثُمَّ الْغَبْرَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَا يَصْفُو بَيَاضُهَا، ثُمَّ الْبَلْقَاءُ وَهِيَ الَّتِي بَعْضُهَا أَيْضٌ وَبَعْضُهَا أَسْوَدٌ، ثُمَّ السَّوْدَاءُ <sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يُعْجِبُنِي الْبَيَاضُ.  
وَقَالَ: أَكْرَهُ السَّوَادَ <sup>(٤)</sup>.

- الْحَدِيثُ الثَّانِي: عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (٧٠/١٥).

(٢) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (٧٠/١٥)، «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَاقِعَةِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» (٢٧١/٩).

(٣) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٢٠/١٣).

(٤) «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٥٣١/٢).

بِالْمَدِينَةِ عَشَرَ سِنِينَ يُضَحِّي كُلَّ سَنَةٍ»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

- الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ: عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ»<sup>(٢)</sup>.

- الْحَدِيثُ الرَّابِعُ: عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَيْ بِهِ لِيُضَحِّيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمَّ الْمُدِيَّةَ»، ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ»، فَفَعَلَتْ: ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضَجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ»، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ<sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الْفَحِيلُ: هُوَ الَّذِي يُشْبَهُ الْفُحُولَةَ فِي نُبْلِهِ وَعِظَمِ خَلْقِهِ . . وَالَّذِي يُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ اخْتَارَ الْفَحْلَ عَلَى الْخَصِيِّ وَالنَّعْجَةِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَوْلُهُ «يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ» مَعْنَاهُ: أَنَّ قَوَائِمَهُ وَبَطْنَهُ وَمَا حَوْلَ عَيْنَيْهِ أَسْوَدٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٥)</sup>.

(١) «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٥٠٧).

(٢) «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ تِ الْأَرْنَؤُوطِ» (٢٧٩٦) «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٣٧/٣)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ.

(٣) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٤٩٦).

(٤) «جَامِعُ الْأَصُولِ» (٣٢٦/٣).

(٥) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٢٠/١٣).



- الْحَدِيثُ الْخَامِسُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَنْفَقْتُ الْوَرِقَ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ نَحِيرَةٍ فِي يَوْمِ عِيدٍ»<sup>(١)</sup>.

- الْحَدِيثُ السَّادِسُ: عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا عَمَلَ آدَمِيُّ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ إِهْرَاقِ الدَّمِ، إِنَّهُ لِيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَظْلَافِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِيمَا حَكَى أَبُو عَيْسَى عَنْهُ: حَدِيثٌ مُرْسَلٌ.

- الْحَدِيثُ السَّابِعُ: عَنْ سَلَامِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ عَائِدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَاشِعِيِّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ السَّبْعِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذِهِ الْأَضَاحِي؟ قَالَ: «سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» قَالَ: قُلْنَا: فَمَا لَنَا فِيهَا؟ قَالَ: «بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٍ» قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالضُّوْفُ؟ قَالَ: «بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الضُّوْفِ»

(١) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٢٥٢/١٩) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْخُوَزِيِّ وَلَيْسَا بِالْقَوِيَيْنِ.

(٢) «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ تِ بَشَّارٌ» (١٤٩٣)، «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (١٩٠٤٧) يَنْظُرُ: «الْعِلَلُ الْكَبِيرُ لِلتِّرْمِذِيِّ = تَرْتِيبُ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ الْكَبِيرِ» (ص ٢٤٤).

حَسَنَةٌ»<sup>(١)</sup>. قال البخاري: «عائذ الله المجاشعي عن أبي داود روى عنه سلام ابن مسكين لا يصح حديثه».

- الْحَدِيثُ الثَّامِنُ: عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ شَرِيكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُكْتَبِ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَسَخَ الْأَضْحَى كُلَّ ذَبْحٍ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ كُلَّ صَوْمٍ، وَالْعُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ كُلُّ غُسْلٍ، وَالرَّكَاءَةُ كُلُّ صَدَقَةٍ»<sup>(٢)</sup>. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: الْمُسَيَّبُ بْنُ شَرِيكٍ مَتْرُوكٌ.

- الْحَدِيثُ التَّاسِعُ: عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ هُرَيْرٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْتَدِينُ وَأُضْحِي؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَإِنَّهُ دَيْنٌ مَقْضِيٌّ».

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، وَهُرَيْرٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَمْ يُدْرِكْهَا<sup>(٣)</sup>.

- الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ، قَوْمِي إِلَيَّ أَضْحِيَّتِكَ فَاشْهَدِيهَا؛ فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكَ عِنْدَ أَوْلِ قَطْرَةٍ تَقْطُرُ مِنْ دَمِهَا كُلُّ ذَنْبٍ عَمَلْتِيهِ، وَقَوْلِي: إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ

(١) «مسند أحمد. الرسالة» (١٩٢٨٣)، ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/٨٤) ت المعلمي اليماني)، وقال محققو المسند: إسناده ضعيف جدا.

(٢) «سُنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ» (٥/٥٠٦)، «السُّنَنُ الكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ت التُّرْكِيِّ» (١٩/٢٥٥).

(٣) «سُنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ» (٤٧٥٥)، «السُّنَنُ الكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ت التُّرْكِيِّ» (١٩/٢٥٦).



المُسْلِمِينَ» قَالَ عِمْرَانُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لَكَ وَلِأَهْلِ بَيْتِكَ خَاصَّةً - فَأَهْلُ ذَاكَ أَنْتُمْ - أَمْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً؟ قَالَ: «لَا بَلْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ. الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ: «عَظَّمُوا ضَحَايَاكُمْ؛ فَإِنَّهَا عَلَى الصِّرَاطِ مَطَايَاكُمْ».

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ أَبُو حَمَزَةَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّنِ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَحْضُرُنِي مَنْ خَرَجَهُ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ عَنْهُ، وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي كَلَامِهِ عَلَى «الْوَسِيطِ»: إِنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَلَا ثَابِتٍ فِيمَا عَلِمْنَاهُ<sup>(٢)</sup>.

وَمَعْنَاهُ غَلْطٌ، فَالْمُسْتَحَبُّ اسْتِعْظَامُ الْأُضْحِيَّةِ، وَكُلَّمَا كَانَتِ الْأُضْحِيَّةُ أَكْبَرَ كَانَتْ سُرْعَتُهَا أَقْلًا.



(١) «المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ» (٧٥٢٤)، «العِلَلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٤/٤٩٦ ت الحُمَيْدِ، وَانظُرْ: «الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (٢/٣٧).

(٢) «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ الْوَاقِعَةِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» (٩/٢٧٣).



## الفصل الرابع

### الإجماع على مشروعية الأضاحي

قال الجويني: اتفق المسلمون على أن التضحية من الشعائر البيّنة،  
والقربات الأكيّدة<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة: أجمع المسلمون على مشروعية الأضحية<sup>(٢)</sup>.

قال ابن دقيق العيد: لا خلاف أن الأضحية من شعائر الدين<sup>(٣)</sup>.

قال الشاطبي: ولا خلاف في أن الأضحية مطلوبة<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حجر: ولا خلاف في كونها من شرائع الدين<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخ منصور البهوتي: الأضحية مشروعة إجماعاً<sup>(٦)</sup>.



(١) «نهاية المطلب في دراية المذهب» (١٨/١٦١).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (١٣/٣٦٠).

(٣) «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٢/٢٩١).

(٤) «الموافقات» (٤/١٠٤).

(٥) «فتح الباري لابن حجر» (١٠/٣).

(٦) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٣/٢٠).



## البَابُ الثَّانِي

### حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ وَفَضْلُهَا

الفصلُ الأوَّلُ: حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الثَّانِي: الْمُفَاضَلَةُ بَيْنَ الْأُضْحِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا.



## الفصل الأول

### حكم الأضحية

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: الأضحية واجبة، وممن قال بذلك: مجاهد ومكحول وربيعه، وقد روي القول بالوجوب عن الثوري والأوزاعي والليث، وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد وإحدى الروايتين عن أبي يوسف<sup>(١)</sup>.

وإذا كان للصغير مال ضحى عنه أبوه من مال الصغير عند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(٢)</sup>.

وقال الشعبي: لم يكونوا يرخصون في ترك الأضحية إلا لحاج، أو مسافر<sup>(٣)</sup>.

وقال الكاساني: يجب على الغني دون الفقير فما يجب من غير نذر ولا شراء للأضحية، بل شكرًا لنعمة الحياة وإحياء لميراث الخليل ﷺ حين أمره الله تعالى - عز اسمه - بذبح الكبش في هذه

(١) انظر: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٦٢/٥).

(٢) «شرح مختصر الكرخي» (٣٦٣/٦).

(٣) انظر: «المحلى بالآثار» (٩/٦).

الأيام فِداءً عَن وَلَدِهِ وَمَطِيَّةً عَلَى الصَّرَاطِ وَمَغْفِرَةً لِلذُّنُوبِ وَتَكْفِيرًا  
لِلخَطَايَا عَلَى مَا نَطَقَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ ﷺ أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ مَطِيَّةٌ عَلَى الصَّرَاطِ لَمْ يَثْبُتْ بِهِ الْحَدِيثُ،  
بَلْ وَلَمْ يَثْبُتْ فِي فَضْلِ الْأُضْحِيَّةِ بِخُصُوصِهَا حَدِيثٌ.

وَلِأَنَّ حُقُوقَ الْأَمْوَالِ إِذَا اخْتَصَّتْ بِالْعِيدِ وَجَبَتْ كَالْفِطْرَةِ، وَلِأَنَّ  
تَوْقِيتَ زَمَانِهَا وَالنَّهْيَ عَن مَعِيهَا دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِهَا، كَالزَّرَكَاةِ<sup>(٢)</sup>.

### شُرُوطُ وُجُوبِ الْأُضْحِيَّةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ:

١- الإِسْلَامُ: فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ  
أَهْلِ الْقُرْبِ.

٢- الْحُرِّيَّةُ: فَلَا تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ.

٣- الإِقَامَةُ: فَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَأَدَّى بِكُلِّ مَالٍ  
وَلَا فِي كُلِّ زَمَانٍ، بَلْ بِحَيَوَانٍ مَخْصُوصٍ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَالْمُسَافِرُ  
لَا يظْفَرُ بِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ فِي وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ.

٤- الْغِنَى: لِمَا رُوِيَ عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً  
فَلْيُضَحَّ»، شَرَطَ ﷺ السَّعَةَ وَهِيَ الْغِنَى، وَلِأَنَّ أَوْجِبْنَاهَا بِمُطْلَقِ الْمَالِ،  
وَمِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَسْتَعْرِقَ الْوَاجِبُ جَمِيعَ مَالِهِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْحَرَجِ، فَلَا بُدَّ  
مِنَ اعْتِبَارِ الْغِنَى وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي مَلِكِهِ مِائَتَا دِرْهَمٍ أَوْ عِشْرُونَ دِينَارًا أَوْ

(١) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٢/٥).

(٢) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (٧١/١٥).



شَيْءٌ تَبْلُغُ قِيمَتُهُ ذَلِكَ سِوَى مَسْكِنِهِ وَمَا يَتَأَثُّ بِهِ وَكِسْوَتِهِ وَخَادِمِهِ وَفَرَسِهِ  
وَسِلَاحِهِ وَمَا لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ، وَهُوَ نِصَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ.

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشُّرُوطِ يَسْتَوِي فِيهَا الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ؛ لِأَنَّ  
الدَّلَائِلَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ فَلَيْسَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَأَبِي يُوسُفَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ هُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ، حَتَّى أَنْ  
الْأُضْحِيَّةَ تَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ إِذَا كَانَا مُوسِرِينَ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، حَتَّى لَوْ ضَحَّى الْأَبُ أَوْ الصَّبِيُّ مِنْ مَالِهِمَا  
لَا يَضْمَنُ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ يَضْمَنُ.

وَمَنْ بَلَغَ مِنَ الصَّغَارِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ وَهُوَ مُوسِرٌ يَجِبُ عَلَيْهِ بِإِجْمَاعٍ  
بَيْنَ أَصْحَابِنَا [الْحَنْفِيَّةِ]؛ لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ مِنَ الْحُرِّ فِي آخِرِ الْوَقْتِ لَا فِي  
أَوَّلِهِ، كَمَا لَا يُشْتَرُطُ إِسْلَامُهُ وَحُرِّيَّتُهُ وَإِقَامَتُهُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لِمَا بَيَّنَّا.

وَأَمَّا الْمِصْرُ فَلَيْسَ بِشَرَطِ الْوُجُوبِ، فَتَجِبُ عَلَى الْمُقِيمِينَ فِي  
الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى وَالْبَوَادِي؛ لِأَنَّ دَلَائِلَ الْوُجُوبِ لَا تُوجِبُ الْفَصْلَ وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

وَالْمِصْرُ عِنْدَهُمْ هُوَ مَا لَيْسَ بِقَرْيَةٍ، وَهُوَ بَلَدٌ عَلَيْهَا قَاضٍ يُقِيمُ  
الْحُدُودَ.

(١) انظر: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٥/٥).

## فائدة:

١- الأضحية التي تجب على الغني دون الفقير، أما الذي يجب على الغني والفقير فالمندور به<sup>(١)</sup>.

٢- لو نذر الأضحية بشاة وهو غني فعليه شاتان عند الحنيفة؛ واحدة لندرته، والثانية لتسقط الواجب عنه.

قال الكاساني: ولو نذر أن يضحي بشاة -وذلك في أيام النحر- وهو موسر فعليه أن يضحي بشاتين عندنا؛ شاة لأجل النذر، وشاة بإيجاب الشرع ابتداءً، إلا إذا عني به الإخبار عن الواجب عليه بإيجاب الشرع ابتداءً، فلا يلزمه إلا التضحية بشاة واحدة.

الدليل من القرآن: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾:

قيل في التفسير: صل صلاة العيد وانحر البدن بعدها، وقيل: صل الصبح بجمع<sup>(٢)</sup> وانحر بمنى، ومطلق الأمر للوجوب في حق العمل، ومتى وجب على النبي ﷺ يجب على الأمة؛ لأنه فدوة للأمة<sup>(٣)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال بأن الآية: محتملة لأمر متعدد، ولذلك اختلفت أقوال العلماء فيها، فقيل: معناها: صل الصلوات المعهودة، وضع يمينك على شمالك، وضعهما على نحر. قاله علي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٦١/٥).

(٢) جمع هي المشعر الحرام وهو مزدلفة..

(٣) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٦٢/٥).

(٤) «تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٥٣٠/٥).

وَقَالَ أَبُو الْأَحْوَصِ: اِرْفَعْ يَدَيْكَ فِي التَّكْبِيرِ إِلَى نَحْرِكَ.

وَقِيلَ: اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ بِنَحْرِكَ فِي الصَّلَاةِ.

عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ قَالَا: الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ، وَنَحْرُ الْبُذْنِ<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَحَجَّاجٍ أَنَّهُمَا: صَلَاةُ الْغَدَاةِ بِجَمْعٍ، وَنَحْرُ

الْبُذْنِ بِمَنْىً<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْكَاسَانِيُّ: الْحَمْلُ عَلَى الْأَوَّلِ -نَحْرُ الْأُضْحِيَّةِ- أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ

حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى فَائِدَةٍ جَدِيدَةٍ، وَالْحَمْلُ عَلَى الثَّانِي حَمْلٌ عَلَى التَّكْرَارِ؛

لِأَنَّ وَضْعَ الْيَدِ عَلَى النَّحْرِ مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ عِنْدَكُمْ يَتَعَلَّقُ بِهِ كَمَالُ

الصَّلَاةِ، وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ مِنْ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ لَا وُجُودَ لِلصَّلَاةِ شَرْعًا

بِدُونِهِ فَيَدْخُلُ تَحْتَ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ، فَكَانَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ أَمْرًا بِهِ فَحَمْلُ

قَوْلِهِ -عَزَّ شَأْنُهُ- ﴿وَأَنْحَرْ﴾ عَلَيْهِ يَكُونُ تَكَرُّرًا، وَالْحَمْلُ عَلَى مَا قُلْنَا

يَكُونُ حَمْلًا عَلَى فَائِدَةٍ جَدِيدَةٍ فَكَانَ أَوْلَى<sup>(٣)</sup>.

وَالآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لِهَذِهِ الْأَقْوَالِ كُلِّهَا؛ عَلَى أَنَّ الْأَظْهَرَ مِنْهَا قَوْلُ مَنْ

قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهَا: صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْمَعْهُودَةَ، وَأَنْحَرَ الْهَدَايَا الْوَاجِبَةَ؛

تَمَسُّكًا بِالْعُرْفِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي ذِيكَ اللَّفْظَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَعِنْدَ هَذَا ظَهَرَ

أَنَّ لَا حُجَّةَ فِي الْآيَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «تفسير الطبري» (٦٩٢/٢٤).

(٢) «تفسير الطبري» (٦٩٢/٢٤).

(٣) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٦٢/٥).

(٤) انظر: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣٥٠/٥).

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ أَمْرٍ أَنْ يَكُونَ لِلْوُجُوبِ، وَهَذَا يُجَابُ بِهِ عَنْ كُلِّ مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ.

﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ صَلَاةَ الْعِيدِ وَهِيَ سُنَّةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، ﴿وَأَحْرَ﴾ وَهُوَ سُنَّةٌ عِنْدَهُمْ أَيْضًا.  
الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.  
قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: «فَلْيَذْبَحْ» أَمْرٌ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

وَيُنَاقِشُ هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ» فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ أَمْرٌ فَرَضَ صِحَّةَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ ضَحَّى بِبَعِيرٍ فَنَحَرَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فَرَضًا أَنْ يَذْبَحَ، فَصَحَّ أَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٍ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ «فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ» يَحْتَمِلُ مَعَانِي:  
أَحَدَهَا: فَلْيَذْبَحْ لِلَّهِ.

الثَّانِي: فَلْيَذْبَحْ بِتَسْمِيَةِ اللَّهِ عَلَى ذَبْحِهِ إِظْهَارًا لِإِسْلَامِهِ وَمُخَالَفَةً لِمَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِهِ، وَقَمْعًا لِلشَّيْطَانِ.

(١) «صحيح البخاري» (٩٨٥).

(٢) «المحلى بالآثار» (٩/٦).



الثالث: تبرُّكًا بِاسْمِهِ وَيُؤْمِنًا بِذِكْرِهِ، كَمَا يُقَالُ: سِرَّ عَلَيَّ بَرَكَةَ اللَّهِ،  
وَسِرَّ بِاسْمِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

الدليل الثاني: عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، أَنَّ عُيْمَرَ بْنَ أَشْقَرَ ذَبَحَ ضَحِيَّتَهُ  
قَبْلَ أَنْ يَغْدُوَ يَوْمَ الْأَضْحَى، وَأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ  
يَعُودَ لِضَحِيَّةٍ أُخْرَى<sup>(٢)</sup>.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه أَنَّ خَالَهَ أَبَا بُرْدَةَ ابْنَ نِيَارٍ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ  
يَذْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ،  
وَإِنِّي عَجَلْتُ نَسِيكَتِي لِأُطْعِمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي وَأَهْلَ دَارِي. فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِدْ نُسْكًَا». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ<sup>(٣)</sup>  
لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ. فَقَالَ: «هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ، وَلَا تَجْزِي  
جَذَعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»<sup>(٤)</sup>.

«إِنَّ هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ» وَفِي لَفْظِ «مَقْرُومٌ».

قَالَ عِيَاضٌ: رُوِيَ نَاهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ الْفَارِسِيِّ وَالسَّجْزِيِّ  
«مَكْرُوهٌ» وَمِنْ طَرِيقِ الْعُدْرِيِّ «مَقْرُومٌ»، وَقَدْ صَوَّبَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الرَّوَايَةَ  
الثَّانِيَةَ وَقَالَ: مَعْنَاهُ: يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، يُقَالُ: قَرَمْتُ إِلَى اللَّحْمِ وَقَرَمْتُهُ  
إِذَا اشْتَهَيْتُهُ، فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلرَّوَايَةِ الْأُخْرَى «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٤٠٣/٦).

(٢) «مَوْطَأُ مَالِكٍ رِوَايَةَ أَبِي مُصْعَبِ الرَّهْرِيِّ» (٢١٣٤).

(٣) الْعَنَاقُ: هِيَ الْأَنْثَى مِنَ الْمَعْزِ إِذَا قَوِيَتْ مَا لَمْ تَسْتَكْمِلْ سَنَةً، وَجَمَعُهَا أَعْنُقٌ وَعَعْنُوقٌ «شَرْحُ  
النُّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١١٣/١٣).

(٤) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ - ط السُّلْطَانِيَّةِ» (٩٨٣)، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٩٦١).

## الأحكام الفقهية الخاصة بالأضاحي

اللَّحْمُ»، وَمَعْنَى «اللَّحْمُ فِيهِ مَكْرُوهٌ» وَهُوَ اسْتِهَاءُ اللَّحْمِ، وَالْمَعْنَى: تَرَكَ الذَّبْحَ وَالتَّضْحِيَةَ وَإِبْقَاءَ أَهْلِهِ فِيهِ بِلَا لَحْمٍ حَتَّى يَشْتَهُوهُ مَكْرُوهٌ<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ»: يُرِيدُ لَطِيبَ لَحْمِهَا وَسِمَنِهَا.

قِيلَ: فِيهِ حُجَّةٌ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الضَّحَايَا طِيبُ اللَّحْمِ لَا كَثْرَتُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَالْعَنَاقُ وَالْعَتُودُ وَالْجَفْرَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ وَلَدِ الْمَعْرِزِ خَاصَّةً، وَلَا تَكُونُ مِنْ وَلَدِ الضَّانِ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَفِيهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تُجْزِيْ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

وَهُوَ أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْجَذَعَ مِنَ الْمَعْرِزِ لَا تُجْزِيُ الْيَوْمَ عَنْ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ أَبَا بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حُصَّ بِذَلِكَ.

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْجَفْرُ وَالْجَفْرَةُ وَالْعَرِيضُ وَالْعَتُودُ، هَذِهِ كُلُّهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي أَوْلَادِ الْمَعْرِزِ خَاصَّةً، وَهِيَ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ تَقَعُ عَلَى الْجَدِيِّ، وَالْجَدِيُّ الذَّكَرُ، وَالْأُنْثَى عَنَاقٌ مِنْ أَوْلَادِ الْمَعْرِزِ خَاصَّةً، وَالْجَفْرَةُ مِنْهَا: مَا كَانَ يَرْضَعُ وَيَنَالُ مِنَ الْكَلَاءِ فَيَجْتَمِعُ فِيهِ الرَّعِيُّ وَاللَّبْنُ<sup>(٣)</sup>.

وَجَهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْحَدِيثِ:

تَعَلَّقَ مَنْ أَثَبَتَ الْوُجُوبَ بِقَوْلِهِ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تُجْزِيَا عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»، وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى»، وَهَذَا الْأَمْرُ وَذِكْرُ الْإِجْزَاءِ يُدَلِّلَانِ عَلَى الْوُجُوبِ.

(١) انظر: «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ عَلَى صِحَاحِ الْأَثَارِ» (١/٣٥٦)، «فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرٍ» (١٠/٦).

(٢) «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٦/٤٠٥).

(٣) «الْتِمَهِيدُ - ابن عبد البر» (١٥/١١٨ ت بشار).

وَقُدِّحَ فِي هَذَا بِأَنَّهُ لَمَّا خَالَفَ السُّنَّةَ بِأَن أَوْقَعَهَا عَلَى غَيْرِ الْجِهَةِ الْمَشْرُوعَةِ بَيَّنَّ لَهُ الْجِهَةَ الْمَشْرُوعَةَ لَهُ فَقَالَ: «اذْبَحْ مَكَانَهَا»، وَقَالَ: «لَنْ تَجْزِي»، يَعْنِي: عَنِ السُّنَّةِ الَّتِي شُرِعَتْ (١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ يَعُودَ لِضَحِيَّةٍ [فِي الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْوُجُوبِ] أَنَّ الضَّحِيَّةَ وَاجِبَةٌ، وَاحْتَمَلَ أَمْرُهُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ أَنْ يَعُودَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ؛ لِأَنَّ الضَّحِيَّةَ قَبْلَ الْوَقْتِ لَيْسَتْ بِضَحِيَّةٍ تُجْزِيهِ فَيَكُونُ مِنْ عِدَادِ مَنْ ضَحَّى، فَوَجَدْنَا الدَّلَالََةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الضَّحِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ لَا يَحِلُّ تَرْكُهَا، وَهِيَ سُنَّةٌ نَحَبُّ لُزُومَهَا، وَنَكَرَهُ تَرْكُهَا لَا عَلَى إِيجَابِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيْنَ السُّنَّةُ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ؟ قِيلَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ بَشَرِهِ شَيْئًا».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الضَّحِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ»، وَلَوْ كَانَتْ الضَّحِيَّةُ وَاجِبَةً أَشْبَهَ أَنْ يَقُولَ: فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ حَتَّى يُضْحِيَ (٢).

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: أَمَّا أَمْرُهُ ﷺ بِإِعَادَةِ الذَّبْحِ مِنْ ذَبْحِ قَبْلِ الصَّلَاةِ فَفَرْضٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مِنْهُ ﷺ، وَلَا نَكَرَةَ فِي وُجُودِ أَمْرٍ فِي الدِّينِ لَيْسَ

(١) «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٦/٣٩٩).

(٢) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التَّرَكِيمِ» (١٩/٢٦٠)، «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (١٥/٦٧).

فَرَضًا وَيَكُونُ الْعِوَضُ مِنْهُ فَرَضًا، فَهُمْ مُوَافِقُونَ لَنَا فِيمَنْ تَطَوَّعَ يَوْمَ لَيْسَ فَرَضًا فَأَفْطَرَ عَمْدًا أَنْ قَضَاءَهُ عَلَيْهِ فَرَضٌ<sup>(١)</sup>.

وَيَقُولُونَ فِيمَنْ حَجَّ تَطَوُّعًا فَأَفْسَدَهُ: أَنْ قَضَاءَهُ فَرَضٌ، وَإِنَّمَا يُرَاعِي أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ فَمَا وَجِدَ فِيهِ فَهُوَ فَرَضٌ، وَمَا لَمْ يُوَجِدَ فِيهِ فَلَيْسَ فَرَضًا<sup>(٢)</sup>.

الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً لِأَنْ يُضْحِيَ فَلَمْ يُضْحِ فَلَا يَحْضُرُ مُصَلِّانًا»<sup>(٣)</sup>.

وَجَهُ الْإِسْتِدْلَالِ: هَذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْوَعِيدِ عَلَى تَرْكِ الْأُضْحِيَّةِ، وَلَا وَعِيدَ إِلَّا بِتَرْكِ الْوَاجِبِ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْهُ فَمِنْ وُجُوهِ:

أَحَدُهُمَا: إِنَّهُ جَمَعَ فِي التَّرْكِ بَيْنَ الْأُضْحِيَّةِ وَالتَّأَخُّرِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةِ سُنَّةً<sup>(٥)</sup>، فَكَذَلِكَ الْأُضْحِيَّةُ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: أَنْ مَنْ تَرَكَ مَا أَمَرَنَاهُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ، فَلْيَتْرِكْ مَا أَمَرَنَاهُ مِنَ الصَّلَاةِ.

الثَّانِي: إِنَّ هَذَا زَجْرٌ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ، كَمَا قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ شَيْئًا، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلِّانًا».

(١) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، وَاخْتَارَ الْحَنْبَلِيُّ وَالْمَالِكِيُّ الْقَضَاءَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ دُونَ عُدْرِ.

(٢) «المُحَلِّي بِالْآثَارِ» (٩/٦).

(٣) «المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ» (٣٤٦٨).

(٤) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٢/٥).

(٥) صَلَاةُ الْعِيدِ سُنَّةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلْحَنْبَلِيِّ.



فَأَمَّا الْوَاجِبَاتُ فَلَا مَرُّ بِهَا وَإِلْزَامٌ فِعْلُهَا أَبْلَغُ فِي الْوُجُوبِ مِنْ هَذَا الرَّجْرِ (١).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: هَذَا لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْإِيجَابِ (٢).

الثالث: الموقوف أشبه بالصواب، قال البيهقي: بلغني عن أبي عيسى الترمذي أنه قال: الصحيح عن أبي هريرة موقوف (٣).  
وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: الْمَوْقُوفُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ (٤).

الرابع: الإسناد ضعيف، وقال ابن حزم: حديث أبي هريرة كلاً طريقته من رواية عبد الله بن عياش بن عباس القتباني، وليس معروفاً بالثقة (٥).

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ ابْنُ يُونُسَ فِي «تَارِيخِ مِصْرَ»: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ جَابِرِ الرَّعِينِيِّ ثُمَّ الْقِتْبَانِيِّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَأْكُولٍ وَغَيْرُهُ (٦).

الدليل الرابع: عن معاذ بن معاذ قال: حدثنا ابن عون قال: حدثنا أبو رملة قال: أنبأنا مخنف بن سليم قال: بينا نحن وقوف مع

(١) «الحاوي الكبير» (٧٣/١٥).

(٢) «فتح الباري لابن حجر» (٣/١٠).

(٣) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٢٥١/١٩).

(٤) «فتح الباري لابن حجر» (٣/١٠).

(٥) «المحلّى بالآثار» (٨/٦).

(٦) «إكمال تهذيب الكمال - ط العلمية» (٥٢٠/٤).

النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ عَلِيَّ أَهْلَ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحَاءَ، وَعَتِيرَةٌ» قَالَ مُعَاذُ: «كَانَ ابْنُ عَوْنٍ يَعْتَرُ أَبْصَرْتَهُ عَيْنِي فِي رَجَبٍ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ الْمَخْرَجُ وَأَبُو رَمْلَةَ مَجْهُولٌ<sup>(٢)</sup>.

وَبَالِغُ ابْنِ حَزْمٍ فَحَكَمَ عَلِيَّ مِخْنَفٍ بِالْجَهَالَةِ وَمِخْنَفٌ لَهُ صُحْبُهُ كَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْمُعَاوِرِيُّ: حَدِيثُ مِخْنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ نَحْمَلُهُ عَلِيَّ تَأْكِيدَ الْإِسْتِحْبَابِ، كَمَا قَالَ: «غَسَلَ الْجُمُعَةَ وَاجِبٌ عَلَيَّ كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

وَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا»<sup>(٥)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَضْحَاءُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنْ وَجَدَ سَعَةً، وَالْعَتِيرَةُ مَنْسُوخَةٌ بِالْأَضْحَى عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَهُوَ ذَبْحٌ كَانُوا يَذْبَحُونَهُ فِي رَجَبٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ فِي

(١) «سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٤٢٢٤).

(٢) «مَعَالِمُ السَّنَنِ» (٢٢٧/٢).

(٣) انظر: «المُحَلَّلِيُّ بِالْآثَارِ» (٩/٦)، «مَعَالِمُ السَّنَنِ» (٢٢٦/٢).

(٤) «عَوْنُ الْمَعْبُودِ وَحَاشِيَةُ ابْنِ الْقَيْمِ» (٣٤٣/٧).

(٥) «المُحَلَّلِيُّ بِالْآثَارِ» (٩/٦).



أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ عَلَيَّ أَهْلُ كُلِّ بَيْتٍ أَضْحَىٰ إِنْ شَاءُوا فَيَكُونُ نَدْبًا بِدَلِيلِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُضْحِيَ (١).

وقال الماوردي: وَجَمَعَهُ بَيْنَ الْأُضْحِيَّةِ وَالْعَتِيرَةِ دَلِيلٌ عَلَيَّ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحُكْمِ، وَالْعَتِيرَةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، فَكَذَلِكَ الْأُضْحِيَّةُ (٢).

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا إِنْ صَحَّ، فَالْمُرَادُ بِهِ عَلَيَّ طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ، فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَتِيرَةِ، وَالْعَتِيرَةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ بِالْإِجْمَاعِ (٣).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اسْتَدَلَّ بَعْضُ مَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ إِيْجَابِ الضَّحِيَّةِ فَرَضًا بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِقَوْلِهِ فِيهِ أَرْبَعٌ لَا تُجْزَىٰ أَوْ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا. قَالُوا: فَقَوْلُهُ «لَا تُجْزَىٰ» دَلِيلٌ عَلَيَّ وَجُوبِهَا؛ لِأَنَّ التَّطَوُّعَ لَا يُقَالُ فِيهِ «لَا يُجْزَىٰ» قَالُوا: وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ إِنَّمَا تُرَاعَىٰ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ وَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَجَائِزٌ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ فِيهِ بِالْأَعْوَرِ وَغَيْرِهِ قَالُوا فَكَذَلِكَ الضَّحَايَا.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَيْسَ فِي هَذَا حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الضَّحَايَا قُرْبَانٌ سَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ ﷻ عَلَيَّ حَسْبِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ وَهُوَ حُكْمٌ وَرَدَ بِهِ التَّوْقِيفُ فَلَا يَتَعَدَّىٰ بِهِ سُنَّتُهُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ بِمَا قَدْ نَهَىٰ عَنْهُ عَلَيَّ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٤).

(١) «الاستذكار» (٢٤٣/٥).

(٢) «الخواص الكبير» (٧٣/١٥).

(٣) «معرفة السنن والآثار» (١٧/١٤).

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (١٦٧/٢٠).

وَقَدْ لَخَّصَ النَّوَوِيُّ الْإِعْتِرَاضَاتِ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْأُضْحِيَّةِ  
فَقَالَ: الْجَوَابُ عَنْ دَلَائِلِهِمْ فَمَا كَانَ مِنْهَا ضَعِيفًا لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَمَا كَانَ  
صَحِيحًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: الأضحية سنة.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ وَاجِبَةٌ.  
وَصَحَّ أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ لَيْسَتْ وَاجِبَةً عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ  
وَالشَّعْبِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّ أَتَّصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ  
أُضْحِيَ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَالْحَسَنِ وَطَاوُسٍ، وَعَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ  
جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ عَلْقَمَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ.  
وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ  
وَإِسْحَاقَ وَأَبِي سُلَيْمَانَ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْأُضْحِيَّةَ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً غَيْرَ  
وَاجِبَةٍ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَبِلَالٍ وَأَبِي مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ.  
وَبِهِ قَالَ سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ  
وَعَطَاءُ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي  
ثَوْرٍ وَابْنِ الْمُنْذِرِ.

(١) «المجموع شرح المهذب» (٣٨٦/٨).

(٢) سبق النقل عنه بخلاف ذلك.

(٣) «المحلى بالآثار» (١٠/٦).



وَقَالَ: الْأُضْحِيَّةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَى مُقِيمٍ وَلَا مُسَافِرٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَرُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ مَا يَنْعَقِدُ بِهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى سُقُوطِ الْوُجُوبِ، فَرُوِيَ عَنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ مَخَافَةَ أَنْ يُرَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: جُمهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الْمُسْرِ إِنْ تَرَكَهَا بِلا عُذْرٍ لَمْ يَأْثَمْ وَلَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ<sup>(٢)</sup>.

وَرُوِيَ عَنِ أَبِي يُوسُفَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهَا لَا تَجِبُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَبِهِ نَأْخُذُ، وَلَيْسَ فِي الْأَثَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِهَا اهـ<sup>(٤)</sup>.

## أَقْوَالُ الْمَذَاهِبِ:

### الْمَذَهَبُ الْمَالِكِيُّ:

قَالَ مَالِكٌ: الضَّحِيَّةُ سُنَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَلَا أَحَبُّ لِأَحَدٍ مِمَّنْ قَوِيَ عَلَى ثَمَنِهَا أَنْ يَتْرُكَهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (٧٢/١٥).

(٢) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١١٠/١٣).

(٣) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (٧١/١٥)، وَانظُرْ: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٢/٥).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي» لابن حجر (٣/١٠ ط السلفية).

(٥) «مَوْطَأُ مَالِكٍ ت عَبْدُ الْبَاقِي» (٤٨٧/٢)، «الْمُدَوَّنَةُ» (٥٤٧/١).

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ أَضْحِيَّةٌ لِلْمَسَافِرِ وَالْمُقِيمِ وَمَنْ تَرَكَهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَبُئْسَ مَا صَنَعَ <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَعِنْدَنَا أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ <sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبِ مَالِكٍ؛ مُتَمَسِّكِينَ فِي ذَلِكَ بِمُدَاوَمَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى فِعْلِهَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ فِي وُجُوبِهَا، بَلْ وَلَا ظَاهِرٌ صَحِيحٌ سَلِيمٌ عَنِ الْقَوَادِحِ <sup>(٣)</sup>.

### المذهب الشافعي:

- قَالَ الشَّافِعِيُّ: الضَّحَايَا سُنَّةٌ لَا أَحَبُّ تَرَكَهَا <sup>(٤)</sup>، وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا لَا يُضَحِّيَانِ؛ كَرَاهِيَةً أَنْ يُقْتَدَى بِهِمَا فَيُظَنَّ مَنْ رَأَاهُمَا أَنَّهَا وَاجِبَةٌ <sup>(٥)</sup>.

- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ وَجَدَ السَّبِيلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدَائِنِ وَالْقُرَى وَأَهْلِ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ وَالْحَاجِّ بِمَنَى

(١) «اختلاف العلماء للطحاوي - اختصار الجصاص» (٣/٢٢٠)، «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/١٩١).

(٢) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٦/٣٩٨).

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٥/٣٤٨).

(٤) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٣).

(٥) «السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (١٩/٢٦٣).



وغيرهم من كان معه هديٍّ ومن لم يكن معه هديٍّ<sup>(١)</sup>.

- قال النووي: التَّضْحِيَّةُ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ تَسْقُطْ بِفَوَاتٍ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ كَالْجُمُعَةِ وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ، وَوَافَقْنَا الْحَنْفِيَّةَ عَلَى أَنَّهَا إِذَا فَاتَتْ لَا يَجِبُ قِضَاؤُهَا<sup>(٢)</sup>.

المَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ:

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنِ الْأَضَاحِيِّ أَفَرِيضَةٌ؟ قَالَ: لَا أَقُولُ فَرِيضَةً - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - وَلَكِنَّهُ يُسْتَحَبُّ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْمَرْدَاوِيُّ: وَالْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، هَذَا الْمَذْهَبُ بِإِلَّا رَيْبٍ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ<sup>(٤)</sup>.

المَذْهَبُ الظَّاهِرِيُّ:

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: الْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ حَسَنَةٌ، وَلَيْسَتْ فَرِيضَةً، وَمَنْ تَرَكَهَا غَيْرَ رَاغِبٍ عَنْهَا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

(١) «المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٣٨٣/٨).

(٢) «المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٣٨٦/٨).

(٣) «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ» (ص ٣٤١)، وَأَنْظَرُ: «الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٦٠/١٣) «الْفُرُوعُ وَتَصْحِيحُ الْفُرُوعِ» (١٠١/٦).

(٤) «الْإِنْصَافُ» (٤١٩/٩ ت التركي)، انظر: «الروض المربع شرح زاد المستقنع - ط المؤيد والرسالة» (ص ٢٩٢).

(٥) «المَحَلِّي بِالْآثَارِ» (٣/٦).

وجه هذا القول:

- عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلْيُمْسِكْ عَن شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ» <sup>(١)</sup> فَعَلَّقَهُ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَالْوَاجِبُ لَا يُعَلَّقُ عَلَى الْإِرَادَةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الضَّحِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ»، وَلَوْ كَانَتْ الضَّحِيَّةُ وَاجِبَةً أَشْبَهَ أَنْ يَقُولَ: فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ حَتَّى يُضْحِيَ <sup>(٢)</sup>.  
وَأَنْظُرْ أَيْضًا لِنَفْسِ الْمَعْنَى كِتَابَ «الْمُحَلَّى» لِابْنِ حَزْمٍ <sup>(٣)</sup>.

- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا ضَحَّى اشْتَرَى كَبْشَيْنِ سَمِينَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَإِذَا صَلَّى وَخَطَبَ النَّاسَ أَتَى بِأَحَدِهِمَا وَهُوَ قَائِمٌ فِي مُصَلَّاهُ فَذَبَحَهُ بِنَفْسِهِ بِالْمُدِيَّةِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا عَن أُمَّتِي جَمِيعًا مِمَّنْ شَهِدَ لَكَ بِالتَّوْحِيدِ وَشَهِدَ لِي بِالبَلَاغِ»، ثُمَّ يُؤْتِي بِالْآخَرِ فَيَذْبَحُهُ بِنَفْسِهِ وَيَقُولُ: «هَذَا عَن مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»، فَيُطْعِمُهُمَا جَمِيعًا الْمَسَاكِينَ، وَيَأْكُلُ هُوَ وَأَهْلُهُ مِنْهُمَا، فَمَكَثْنَا سِنِينَ لَيْسَ رَجُلٌ مِّنْ بَنِي هَاشِمٍ يُضْحِي قَدِ كَفَّاهُ اللَّهُ الْمَثُونَةَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَالْعُرْمَ <sup>(٤)</sup>.

(١) «صحيح مسلم» (١٩٧٧).

(٢) «السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (٢٦٠/١٩) «الحاوي الكبير» (٦٧/١٥).

(٣) «المحلى بالآثار» (٤/٦).

(٤) «مسند أحمد» (٢٧١٩٠).

- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ثَلَاثٌ كُتِبَتْ عَلَيَّ، وَهِنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْوِتْرُ، وَالنَّحْرُ، وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ»<sup>(١)</sup>. قَالَ الذَّهَبِيُّ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

- وَعَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه رَفَعَهُ قَالَ: «كُتِبَ عَلَيَّ النَّحْرُ وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيَّكُمْ، وَأُمِرْتُ بِصَلَاةِ الضُّحَى وَلَمْ تُؤْمَرُوا»<sup>(٢)</sup>. وَجَابِرٌ ضَعِيفٌ<sup>(٣)</sup>.

- عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ قَالَ: أَدْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ أَوْ رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما لَا يُضَحِّيَانِ كِرَاهِيَةً أَنْ يُقْتَدَى بِهِمَا.

وَأَبُو سَرِيحَةَ الْغِفَارِيُّ هُوَ حُذَيْفَةُ ابْنُ أُسَيْدٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا أَيْضًا مَحْمَلُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِئَلَّا يُعْتَقَدَ فِيهَا -لِلْمَوَاطَبَةِ عَلَيْهَا- أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فَرَضًا، وَكَانُوا أَيْمَةً يَقْتَدِي بِهِمْ مَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي دِينِهِ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنََّّهُمُ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَبَيْنَ أُمَّتِهِ، فَسَاغَ لَهُمْ مِنَ الْاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ مَا لَا يَسُوغُ الْيَوْمَ لِغَيْرِهِمْ<sup>(٥)</sup>.

(١) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٢٦١/١٩).

(٢) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٢٦٢/١٩).

(٣) جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْحَارِثِ الْجُعْفِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ: ضَعِيفٌ رَافِضِيٌّ مِنَ الْخَامِسَةِ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً وَقِيلَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ د ت ق. «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (ص ١٣٧).

(٤) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٥/١١٠ ط التَّأْصِيلِ الثَّانِيَةِ)، «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ» (١٩٠٦٧).

(٥) «التَّمْهِيدُ - ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ» (١٢٩/١٥) ت بَشَّار.

- عن جبلة بن سحيم أن رجلاً سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن الأضحية أواجبة هي؟ فقال: ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون، فأعادها عليه، فقال: أتعقل؟ ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون<sup>(١)</sup>.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة، ولكنها سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يعمل بها، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك.

- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ليس الأضاحي بشيء - أو قال: بواجب - من شاء ضحى، ومن شاء لم يضح<sup>(٢)</sup>.

- وعن أبي الخصب - رجل من بني قيس بن ثعلبة - قال: شهدت ابن عمر رضي الله عنهما وسأله رجل عن شيء من أمر الأضاحي، فقال: أكرهه أو اجتنب - شك وهب - العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمریضة البين مرضها، والمهزولة البين هزالها. ثم قال له ابن عمر: لعلك تحسبه حتماً؟ قلت: لا، ولكنه أجرٌ وخيرٌ وسنة. قال: نعم<sup>(٣)</sup>.

- وعن عكرمة مولى ابن عباس أن ابن عباس رضي الله عنهما كان إذا حضر الأضاحي أعطى مولى له درهمين، فقال: اشتري بهما لحماً، وأخبر الناس أنه أضحى ابن عباس<sup>(٤)</sup>.

(١) «سنن الترمذي ت بشر» (٣/١٤٤).

(٢) «مُصَنَّف عبد الرزاق» (٥/١١٠ ط التأصيل الثانية).

(٣) «السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (١٩٠٧٢).

(٤) «السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (١٩٠٦٩).



وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً عِنْدَهُ مَا صَنَعَ ذَلِكَ.

- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ (عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَأَدْعُ الْأَضْحَى وَإِنِّي لَمُوسِرٌ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَرَى جِيرَانِي أَنَّهُ حَتَمَ عَلَيَّ <sup>(١)</sup>.

- وَفِي رَوَايَةٍ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدَعَ الْأَضْحِيَّةَ، وَإِنِّي لَمِنْ أَيْسَرِكُمْ بِهَا، مَخَافَةَ أَنْ يُحَسَبَ أَنَّهَا حَتَمٌ وَاجِبٌ <sup>(٢)</sup>.

وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ:

قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ مِثْلُهُ فِي الْوَاجِبِ، فَيَقَالُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْجَّ فَلْيَلْبَسْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ فَلْيَتَوَضَّأْ <sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا حَدِيثُ سَيِّدِنَا أَبِي بَكْرٍ وَسَيِّدِنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يُضْحِيَانِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ لِعَدَمِ غِنَاهُمَا لِمَا كَانَ لَا يَفْضَلُ رِزْقُهُمَا الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِ الْمَالِ عَنِ كِفَايَتِهِمَا، وَالغِنَى شَرْطُ الْوُجُوبِ فِي هَذَا النَّوعِ <sup>(٤)</sup>.

الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ:

الْأَضْحِيَّةُ ذَبِيحَةٌ لَا يَجِبُ تَفْرِيقُ لَحْمِهَا، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً كَالْعَقِيَّةِ <sup>(٥)</sup>.

(١) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (١١١/٥)، «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ» (١٩٠٧٠).

(٢) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (١١١/٥) ط التَّاصِيلِ الثَّانِيَةِ.

(٣) «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٣٩٩/٦).

(٤) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٣/٥).

(٥) «الْمُعْنَى لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ التَّرْكِيِّ» (٣٦٠/١٣)، «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٢١/٣).

وَلِأَنَّهَا إِرَاقَةٌ دَمٌ لَا تَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْحَاضِرِ كَالْعَقِيْقَةِ، وَلِأَنَّ مَنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْعَقِيْقَةُ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْأُضْحِيَّةُ كَالْمُسَافِرِ، وَلِأَنَّهَا أُضْحِيَّةٌ لَا تَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِ فَلَمْ تَجِبْ عَلَى الْحَاضِرِ، كَالْوَاجِدِ لِأَقَلِّ مِنْ نِصَابٍ، وَلِأَنَّ مَا سَقَطَ وَجُوبُهُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ مَعَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ سَقَطَ وَجُوبُهُ فِي وَقْتِهِ مَعَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ، كَسَائِرِ الشُّنَنِ طَرْدًا، وَجَمِيعِ الْفُرُوضِ عَكْسًا<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّ كُلَّ ذَبِيْحَةٍ حَلَّ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا ذَبْحُهَا كَالْتَطَوُّعِ طَرْدًا، وَدَمِ الْمَنَاسِكِ عَكْسًا<sup>(٢)</sup>.

الآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ:

- عَنْ قَتَادَةَ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ تَرَكَتُهُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ<sup>(٣)</sup>».

- وَقَالَ عَلْقَمَةُ: لِأَنَّ لَا أُضْحِيَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرَاهُ حَتْمًا عَلَيَّ<sup>(٤)</sup>.

وَهَذَا مِنْ فِقْهِهِمْ ﷺ خَشْيَةً أَلَّا يُوجِبُوا مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

(١) الطرد: ما يوجب الحكم لوجود العلة؛ وهو التلازم في الثبوت. والعكس: عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علة المذكورة. وقيل العكس: عدم الحكم لعدم العلة. انظر: «التعريفات» (ص ١٤١) «التعريفات الفقهية» (ص ١٣٥).

(٢) «الحاوي الكبير» (٧٢/١٥).

(٣) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (١٠٩/٥ ط التَّأْصِيلِ الثَّانِيَةِ).

(٤) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (١١١/٥ ط التَّأْصِيلِ الثَّانِيَةِ).



قَالَ الطَّرُوشِيُّ: اقْتَحَمَ الصَّحَابَةُ تَرَكَ السُّنَّةَ؛ حَذَرًا أَنْ يَضَعَ النَّاسُ  
الْأَمْرَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، فَيَعْتَقِدُونَهَا فَرِيضَةً<sup>(١)</sup>.

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: الْمَنْدُوبُ لَا يُسَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاجِبِ، لَا فِي الْقَوْلِ  
وَلَا فِي الْفِعْلِ، كَمَا لَا يُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْإِعْتِقَادِ، وَالصَّحَابَةُ عَمِلُوا عَلَى  
هَذَا الْإِحْتِيَاطِ فِي الدِّينِ لَمَّا فَهَمُوا هَذَا الْأَصْلَ مِنَ الشَّرِيعَةِ، وَكَانُوا أُمَّةً  
يُقْتَدَى بِهِمْ؛ فَتَرَكَوا أَشْيَاءَ وَأَظْهَرُوا ذَلِكَ لِيُسَيِّنُوا أَنْ تَرَكَهَا غَيْرُ قَادِحٍ وَإِنْ  
كَانَتْ مَطْلُوبَةً<sup>(٢)</sup>.

إِشْكَالٌ وَجَوَابُهُ:

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا تَكُونُ فَرَضًا وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ فَرَضًا عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ  
يُضَحِّيَ أَنْ لَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ ظُفْرِهِ إِذَا أَهَلَ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ  
حَتَّى يُضَحِّيَ؟

قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ، وَلَمْ يَأْمُرْنَا  
بِالْأُضْحِيَّةِ، فَلَمْ نَتَعَدَّ مَا حَدَّ، وَكُلُّ سُنَّةٍ لَيْسَتْ فَرَضًا، فَإِنَّ لَهَا حُدُودًا  
مَفْرُوضَةً لَا تَكُونُ إِلَّا بِهَا كَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِصَلَاةٍ فَفَرَضُ عَلَيْهِ إِلَّا  
يُصَلِّيَهَا إِلَّا بِوُضُوءٍ، وَإِلَى الْقِبْلَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا، وَأَنْ يَقْرَأَ فِيهَا،  
وَيَرْكَعُ، وَيَسْجُدُ، وَيَجْلِسَ وَلَا بُدَّ، وَكَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ فَفَرَضُ عَلَيْهِ أَنْ  
يَجْتَنِبَ مَا يَجْتَنِبُهُ الصَّائِمُ وَإِلَّا فَلَيْسَ صَوْمًا.

(١) «الْحَوَادِثُ وَالْبِدَعُ» (ص ٤٤).

(٢) «الْمُؤَافَقَاتُ» (١٠٤/٤) بِتَصْرُفٍ.

وَهَكَذَا كُلُّ تَطَوُّعٍ فِي الدِّيَانَةِ، وَالْأُضْحِيَّةُ كَذَلِكَ إِنْ أَدَّاهَا كَمَا أُمِرَ  
وَالْإِلَّا فَهِيَ شَاةٌ لَحْمٍ وَلَيْسَتْ أُضْحِيَّةً<sup>(١)</sup>.



(١) «المُحَلَّى بِالْآثَارِ» (٥/٦).



## الفصل الثاني

### المفاضلة بين الأضحية والصدقة بتمنها

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: الأضحية أفضل من الصدقة بقيمتها، وبهذا قال جمهور العلماء.

قال مالك: الأضحية أفضل من الصدقة إلا بمنى؛ لأنه ليس بموضع أضحية<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: مذهبنا أن الأضحية أفضل من صدقة التطوع للأحاديث الصحيحة المشهورة في فضل الأضحية.

وممن قال بهذا من السلف: ربيعة شيخ مالك، وأبو الزناد، وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

- وعن ابن المسيب قال: لأن أضحى بشاة أحب إلي من أن أتصدق بمائة درهم<sup>(٣)</sup>.

(١) «نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» (١٢/٥٢٢).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٨/٤٢٥).

(٣) «مُصَنَّف عَبْد الرَّزَّاقِ» (٨٤١٩).

- وَعَنْ طَاوُسٍ قَالَ: مَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ مِنْ نَفَقَةٍ أَعْظَمَ أَجْرًا مِنْ دَمٍ يُهْرَاقُ فِي هَذَا الْيَوْمِ، يَعْنِي يَوْمَ النَّحْرِ، إِلَّا رَحِمَ يَصِلُهَا <sup>(١)</sup>.
- وَقَالَ رَبِيعَةُ: هِيَ مِنَ الْأَمْرِ اللَّازِمِ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ سَبْعِينَ دِينَارًا <sup>(٢)</sup>.
- قَالَ أَشْهَبُ: وَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا <sup>(٣)</sup>.

وجه هذا القول:

- ضَحَى النَّبِيُّ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَلَوْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ، لَعَدَلُوا إِلَيْهَا.
- وَلِأَنَّ إِثَارَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأُضْحِيَّةِ يُفْضِي إِلَى تَرْكِ سُنَّةِ سَنِّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ <sup>(٤)</sup>.
- وَلَمْ يُحْفَظْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَرَكَ الْأُضْحَى طُولَ عُمُرِهِ وَنَدَبَ أُمَّتَهُ إِلَيْهَا، فَلَا يَنْبَغِي لِمُوسِرٍ تَرْكُهَا <sup>(٥)</sup>.
- وَلِأَنَّهَا مُخْتَلَفٌ فِي وُجُوبِهَا بِخِلَافِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ.
- وَلِأَنَّ التَّضْحِيَّةَ شِعَارٌ مِنْ شِعَائِرِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ <sup>(٦)</sup>.

(١) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (١١٤/٥) ط التَّاصِيلِ الثَّانِيَةِ.

(٢) «الْجَامِعُ لِمَسَائِلِ الْمَدُونَةِ» (٨٢٤/٥).

(٣) «النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ عَلَى مَا فِي الْمَدُونَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمْهَاتِ» (٣١٠/٤).

(٤) «الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٦٢/١٣).

(٥) «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِابْنِ بَطَّالٍ» (٧/٦).

(٦) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٢٥/٨).



- قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْعِتْقِ وَمِنْ عَظِيمِ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ إِحْيَاءَ السَّنَةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّطَوُّعِ <sup>(١)</sup>.

- قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ: الْأُضْحِيَّةُ إِرَاقَةُ الدَّمِ مِنَ النَّعْمِ دُونَ سَائِرِ الْحَيَوَانِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا الْإِرَاقَةُ أَنَّهُ لَوْ تَصَدَّقَ بِعَيْنِ الْحَيَوَانِ لَمْ يَجُزْ، وَالصَّدَقَةُ بِلَحْمِهَا بَعْدَ الذَّبْحِ مُسْتَحَبٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ حَتَّى لَوْ لَمْ يَتَّصَدَّقْ بِهِ جَازَ قَالَ فِي الْوَاقِعَاتِ شِرَاءُ الْأُضْحِيَّةِ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ خَيْرٌ مِنَ التَّصَدَّقِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ لِأَنَّ الْقُرْبَةَ الَّتِي تَحْصُلُ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ لَا تَحْصُلُ بِالصَّدَقَةِ <sup>(٢)</sup>.

- وَالْأُضْحِيَّةُ صَدَقَةٌ مَالِيَّةٌ؛ لِأَنَّكَ تَتَنَازَلُ عَنْ جُزْءٍ مِنْ مَالِكَ لِلَّهِ، وَفِيهَا إِحْيَاءٌ لِسُنَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَذَكُّرٌ صَنِيعِهِ.

- قَالَ أَبُو عُمَرَ: الصَّحِيَّةُ عِنْدَنَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ الصَّحِيَّةَ سُنَّةٌ وَكَيْدَةٌ كَصَلَاةِ الْعِيدِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ النَّوَافِلِ، وَكَذَلِكَ صَلَوَاتُ السَّنَنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّطَوُّعِ كُلِّهِ <sup>(٣)</sup>.

- وَقَالَ: الصَّحِيَّةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا وَوَاطَبَ عَلَيْهَا أَوْ نَدَبَ أُمَّتُهُ إِلَيْهَا، وَحَسْبُكَ أَنَّ مِنْ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَرَاهَا فَرْضًا لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُضْحِي قَبْلَ وَقْتِهَا بِإِعَادَتِهَا <sup>(٤)</sup>.

(١) «النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات» (٤/٣١٠).

(٢) «الجوهرة النيرة على مختصر القدوري» (٢/١٨٦).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/١٩٢).

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/١٩٥).

- قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَالْأُضْحِيَّةُ وَالْعَقِيْقَةُ وَالْهَدْيُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِشَمَنِ ذَلِكَ فَإِذَا كَانَ مَعَهُ مَالٌ يُرِيدُ التَّقَرُّبَ بِهِ إِلَى اللَّهِ كَانَ لَهُ أَنْ يُضَحِّيَ بِهِ (١).

الْقَوْلُ الثَّانِي: الصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ.

وَبِهَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ.

وجه هذا القول:

- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ بِلَالَ يَقُولُ: مَا أَبَالِي لَوْ ضَحَيْتُ بِدِيكَ، قَالَ: وَلَآنَ أَنْتَ صَدَقَ بِشَمَنِهَا عَلَى يَتِيمٍ أَوْ فَقِيرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُضَحِّيَ بِهَا.  
قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَسُوَيْدٌ قَالَهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، أَوْ هُوَ مِنْ قَوْلِ بِلَالٍ (٢).

- وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَآنَ أَنْتَ صَدَقَ بِخَاتَمِي هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَهْدِيَ إِلَى الْبَيْتِ أَلْفًا (٣).

وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ:

- قَوْلُ عَائِشَةَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْهَدْيِ دُونَ الْأُضْحِيَّةِ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِيهِ (٤).

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٠٤/٢٦).

(٢) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٤٠٩).

(٣) «الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٦٢/١٣).

(٤) «الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٦٢/١٣).



- وَقَوْلُ الرَّأْوِيِّ «فَلَا أَدْرِي أَسْوَيْدٌ قَالَهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ أَوْ هُوَ مِنْ قَوْلِ بِلَالٍ» يُضَعْفُ الْإِحْتِجَاجَ بِالْأَثَرِ.





## البَابُ الثَّالِثُ

### أَحْكَامُ الْمُضْحِيِّ

الفصلُ الأوَّلُ: حُكْمُ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ.

الفصلُ الثَّانِي: الْإِشْتِرَاكُ فِي الْأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الثَّالِثُ: التَّضْحِيَّةُ عَنِ الْيَتِيمِ وَالسَّفِيهِ مِنْ مَالِهِمَا.

الفصلُ الرَّابِعُ: الْأُضْحِيَّةُ عَنِ الْمُسَافِرِ.

الفصلُ الْخَامِسُ: الْأُضْحِيَّةُ عَنِ الْمَيِّتِ.

الفصلُ السَّادِسُ: حُكْمُ التَّضْحِيَّةِ عَنِ الْجَنِينِ.

الفصلُ السَّابِعُ: الْأُضْحِيَّةُ.



## الفصل الأول

### حُكْمُ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يحرم الأخذ من الشعر والأظفار.

حكاه ابن المنذر عن أحمد وإسحاق وسعيد بن المسيب.

- عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا دخلت العشر وأراد

أحدكم أن يضحّي، فلا يمسّ من شعره وبشره شيئاً»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: «فلا يأخذن شعراً ولا يقلمن ظفراً».

ومقتضى النهي التحريم<sup>(٢)</sup>.

قال الحجاوي: ومن أراد التضحية فدخل العشر، حرم عليه وعلى

من يضحّي عنه أخذ شيء من شعره وظفره وبشرته إلى الذبح<sup>(٣)</sup>.

ويستحبّ حلقه بعد الذبح، قال أحمد: على ما فعل ابن عمر

تعظيماً لذلك اليوم؛ ولأنه كان ممنوعاً من ذلك قبل أن يضحّي،

(١) «صحيح مسلم» (٦/٨٣ ط التريّة).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التريّة» (١٣/٣٦٢).

(٣) «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل» (١/٤٠٨)، «كشاف القناع عن متن الإقناع»

فَاسْتُحِبَّ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَهُ كَالْمُحْرَمِ (١).

الْقَوْلُ الثَّانِي: هُوَ مَكْرُوهٌ غَيْرُ مُحْرَمٍ.

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ (٢).

وَبَالِغِ ابْنِ عَابِدِينَ فَتَقَلَّ الإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: وَمِمَّا وَرَدَ فِي

صَحِيحِ مُسْلِمٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ بَعْضُكُمْ أَنْ

يُضَحِّيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا وَلَا يُقْلَمَنَّ ظُفْرًا» فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ دُونَ

الْوُجُوبِ بِالإِجْمَاعِ (٣).

قَالَ ابْنُ الْقَصَّارِ: يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ التَّضْحِيَةَ أَلَّا يَقُصَّ شَعْرَهُ

وَلَا ظُفْرَهُ إِذَا أَهَلَ ذُو الْحِجَّةِ حَتَّى يُضَحِّيَ (٤).

قَالَ النَّوَوِيُّ: مَذْهَبُنَا أَنَّ إِزَالََةَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ فِي الْعَشْرِ لِمَنْ أَرَادَ

التَّضْحِيَةَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ حَتَّى يُضَحِّيَ (٥).

(١) انظر: «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل» (٤٠٨/١)، «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٢٣/٣).

(٢) «منح الجليل شرح مختصر خليل» (٤٧٤/٢)، «القوانين الفقهية» (ص ١٢٨)، «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (١٣٢/٨).

(٣) «حاشية ابن عابدين = رد المحتار ط الحلبي» (١٨١/٢).

(٤) «الذخيرة للقرافي» (١٤١/٤).

(٥) «المجموع شرح المهذب» (٣٩٢/٨).



وجه هذا القول:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أنا فتلت قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي، ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديه<sup>(١)</sup>، ثم بعث بها مع أبي، فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له حتى نجر الهدى»<sup>(٢)</sup>.

وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ:

حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَامًّا، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها السَّابِقُ خَاصًّا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَتَنْزِيلُ الْعَامِّ عَلَى مَا عَدَا مَا تَنَاوَلَهُ الْحَدِيثُ الْخَاصُّ، وَلِأَنَّهُ يَجِبُ حَمْلُ حَدِيثِهِمْ عَلَى غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ لِوُجُوهٍ؛ مِنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ مَا نَهَى عَنْهُ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْخَبَارًا عَنْ شُعَيْبٍ: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَكُم عَنْهُ﴾.

وَلِأَنَّ أَقْلَ أَحْوَالِ النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِيَفْعَلَهُ، وَلِأَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها إِنَّمَا تَعَلَّمَ ظَاهِرًا مَا يُبَاشِرُهَا بِهِ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ، أَوْ مَا يَفْعَلُهُ دَائِمًا كَاللِّبَاسِ وَالطَّيِّبِ، فَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ نَادِرًا كَقَصِّ الشَّعْرِ وَقَلَمِ الْأَظْفَارِ مِمَّا لَا يَفْعَلُهُ فِي الْأَيَّامِ إِلَّا مَرَّةً، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَمْ تُرِدْهُ بِخَبَرِهَا، وَإِنْ احْتَمَلَ إِرَادَتَهَا إِيَّاهُ، فَهُوَ احْتِمَالٌ بَعِيدٌ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَاحْتِمَالٌ تَخْصِيصِهِ قَرِيبٌ، فَيَكْفِي فِيهِ أَدْنَى دَلِيلٍ، وَخَبَرْنَا دَلِيلٌ قَوِيٌّ، فَكَانَ أَوْلَىٰ بِالتَّخْصِيصِ، وَلِأَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها تُخْبِرُ عَنْ فِعْلِهِ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها

(١) وَتَقْلِيدُ الْهَدْيِ: أَنْ يُعْلَقَ فِي عُنُقِ الْهَدْيِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالغَنَمِ النَّعَالُ، أَوْ قِطْعَةٌ مِنْ جِلْدٍ وَغَيْرِهِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ هَدْيٌ.

(٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (١٧٠٠)، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٢١١).

عَنْ قَوْلِهِ، وَالْقَوْلُ يُقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ خَاصًّا لَهُ<sup>(١)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ وَاللَّبَاسُ، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ حَلْقُ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، كَمَا لَوْ لَمْ يُرَدَّ أَنْ يُضَحِّيَ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْقُدُورِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُضَحِّيَ أَوْ عَيَّنَ أَضْحِيَّتَهُ، لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَجْتَنِبَ حَلْقَ الشَّعْرِ وَقَصَّ الْأَظْفَارِ<sup>(٣)</sup>.

### حُكْمُ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ أَوْ ظُفْرِهِ أَوْ بَشْرَتِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْعَشْرِ

إِنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ أَوْ ظُفْرِهِ أَوْ بَشْرَتِهِ تَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِوُجُوبِ التَّوْبَةِ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: إِنْ فَعَلَ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ إِجْمَاعًا، سِوَاءَ فَعَلَهُ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المغني لابن قدامة ت التركيبي» (٣٦٢/١٣)، «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٢٣/٣).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركيبي» (٣٦٢/١٣).

(٣) «التجريد للقدوري» (٦٣٤٤/١٢).

(٤) انظر: «المغني لابن قدامة ت التركيبي» (٣٦٢/١٣)، «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٢٣/٣).



وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَوَامِّ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ الْإِنْسَانُ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ ظُفْرِهِ أَوْ بَشْرَتِهِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ فَإِنَّهُ لَا أَضْحِيَّةَ لَهُ فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا عَلاَقَةَ بَيْنَ صِحَّةِ التَّضْحِيَّةِ وَالْأَخْذِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ <sup>(١)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: الْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ أَنْ يَبْقَى كَامِلَ الْأَجْزَاءِ لِيُعْتَقَ مِنَ النَّارِ، وَقِيلَ: لِلتَّشْبُهِ بِالْمُحْرَمِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهَذَا غَلْطٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَزَلُ النِّسَاءَ وَلَا يَتْرُكُ الطَّيْبَ وَاللَّبَّاسَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتْرُكُهُ الْمُحْرَمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: «الشرح الممتع على زاد المستقنع» (٤٨٩/٧).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٣٩٢/٨).



## الفصل الثاني

### الإشترāk في الأضحية

#### المطلب الأول

#### هل يجزئ ذبح ذبيحة واحدة عن أهل البيت؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: لا بأس أن يذبح الرجل عن أهل بيته شاة واحدة، أو بقرة أو بدنة.

وبه قال مالك والليث والأوزاعي والشافعي، ونص عليه أحمد وإسحاق، ورؤي ذلك عن ابن عمر وأبي هريرة.

وقال مالك رحمته الله: ولا يشترک في الضحايا إلا أن يشترها رجل فيضحى بها عن نفسه وعن أهل بيته فذلك جائز<sup>(١)</sup>.

قال ابن جزي: الأكمل للقادر أن يضحى عن كل شخص عنده أضحية، فإن أراد إنسان أن يضحى بواحدة عن كل من عنده جاز في المذهب بشرط أن يكونوا أقاربه وتحت نفقته سواء لزمته نفقتهم أم لا،

(١) «المُدونة» (١/٤٦٩) «الجامع لمسائل المُدونة» (٥/٨٤٥) «مواهب الجليل في شرح

مُختصر خليل» (٣/٢٤٠).



وَأَمَّا إِنْ كَانُوا أَجَانِبَ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِمْ تَطَوُّعًا أَوْ اسْتَعْمَلَهُمْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشْرِكَهُمْ فِي أَضْحِيَّتِهِ، وَلَا يَجْمَعُ الْوَصِيَّ يَتِيمَهُ فِي أَضْحِيَّةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ نَفْسِهِ (١).

وَقَالَ صَالِحُ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: قُلْتُ لِأَبِي: يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ؟ قَالَ: نَعَمْ، لَا بَأْسَ، قَدْ ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ كَبْشَيْنِ، فَقَرَّبَ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ». وَقَرَّبَ الْآخَرَ، فَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ، عَمَّنْ وَحَدَّكَ مِنْ أُمَّتِي» (٢).

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ (٣).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَكَانَ مِنْ هَدْيِهِ: أَنْ الشَّاةَ تُجَزَّئُ عَنِ الرَّجُلِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَوْ كَثُرَ عَدَدُهُمْ (٤).

وجه هذا القول:

- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِكَبْشٍ لِيُضَحِّيَ بِهِ، فَأَضَجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ» (٥).

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضَحِّي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِهِ.

(١) «القَوَانِينُ الْفَقْهِيَّة» (ص ١٢٥).

(٢) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٦٥/١٣)، «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتَنِ الْإِقْتَاعِ» (٥٣٢/٢).

(٣) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٢٢/١٣).

(٤) «رَادُ الْمَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ - ط عَطَاءَاتُ الْعِلْمِ» (٣٨٧/٢).

(٥) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٩٦٧).

- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مُوجَّعَيْنِ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا قَالَ: «إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهَيَّ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي، وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، عَنِ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ، بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» ثُمَّ ذَبَحَ (١).

- وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَتَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ عَظِيمَيْنِ، فَأَضْجَعَ أَحَدَهُمَا فَقَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنِ مُحَمَّدٍ». ثُمَّ أَضْجَعَ الْآخَرَ فَقَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنِ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ مِمَّنْ شَهِدَ لَكَ بِالتَّوْحِيدِ وَشَهِدَ لِي بِالبَلَاغِ» (٢).

- وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ: كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ، فَصَارَتْ كَمَا تَرَى!

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَعُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَدِينِيٌّ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ

(١) «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ تِ الْأَرْنَؤُوطِ» (٢٧٩٥).

(٢) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التَّرْكِيِّ» (١٩٠٧٩) «مَجْمَعُ الرِّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ» (٤/٢٢) «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ».



العِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَاحْتِجَا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ، فَقَالَ: هَذَا عَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي (١).

- وَعَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَجِيءُ بِالشَّاةِ فَيَقُولُ أَهْلُهُ: وَعَنَّا؟ فَيَقُولُ: وَعَنْكُمْ (٢).

القول الثاني: يُكره ذلك.

- كره ذلك الثوري وأبو حنيفة؛ لأنَّ الشاة لا تُجزئ عن أكثر من واحدٍ، فإذا اشترك فيها اثنان لم تُجزئ عنهما، كالأجنيين.

وقال الترمذي: وقال بعض أهل العلم: لا تُجزئ الشاة إلا عن نفسٍ واحدة، وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم (٣).

قال الكاساني: لا يجوزُ الشاة والمعز إلا عن واحدٍ وإن كانت عظيمَةً سمينَةً تساوي شاتين مما يجوزُ أن يُضحى بهما؛ لأنَّ القياس في الإبل والبقر أن لا يجوزُ فيهما الاشتراك؛ لأنَّ القرية في هذا الباب إراقة الدم وأنها لا تحتمل التجزئة؛ لأنها ذبحٌ واحدٌ وإنما عرفنا جواز ذلك بالخبرِ فبقي الأمر في الغنم على أصل القياس.

فإن قيل: أليس أنه روي أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه والآخر عمَّن لا يذبح من أُمَّته فكيف ضحى ﷺ بشاةٍ واحدةٍ عن أُمَّته؟

(١) «سنن الترمذي ت بشر» (١٥٠٥).

(٢) «مُصنَّف عبد الرزاق» (٨٤٠٥).

(٣) «سنن الترمذي ت بشر» (١٥٠٥).

فَالجَوَابُ: أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِأَجْلِ الثَّوَابِ؛ وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ  
 ثَوَابَ تَضَحِيَّتِهِ بِشَاةٍ وَاحِدَةٍ لِأُمَّتِهِ لَا لِلْإِجْزَاءِ وَسُقُوطِ التَّعَبُّدِ عَنْهُمْ <sup>(١)</sup>.  
 قَالَ النَّوَوِيُّ: وَكَرِهَهُ الشُّورِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَزَعَمَ  
 الطَّحَاوِيُّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ أَوْ مَخْصُوصٌ، وَغَلَطَهُ الْعُلَمَاءُ فِي  
 ذَلِكَ؛ فَإِنَّ النَّسْخَ وَالتَّخْصِصَ لَا يَثْبُتَانِ بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَى <sup>(٢)</sup>.  
 وَالرَّاجِحُ: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ قَطْعًا، وَهُوَ عَمَلُ الرَّسُولِ ﷺ، وَتَقَدَّمَ  
 أَدِلَّتُهُ.



(١) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٧٠/٥).

(٢) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٢٢/١٣).



## المَطْلَبُ الثَّانِي

## عَنْ كَمِ تَجْزِيُ الْبَدَنَةِ؟

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَكَذَلِكَ الْبَقْرَةُ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ. وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَسَالِمٌ وَالْحَسَنُ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْكَاسَانِيُّ: وَلَا يَجُوزُ بَعِيرٌ وَاحِدٌ وَلَا بَقْرَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ أَكْثَرِ مَنْ سَبَعَهُ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ عَنْ سَبْعَةٍ أَوْ أَقَلٍّ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا نَحَرَ سَبْعَةٌ بَدَنَةً أَوْ بَقْرَةً -فِي الضَّحَايَا أَوْ الْهَدْيِ- كَانُوا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ وَاحِدٍ أَوْ شَتَّى فَسَوَاءٌ، وَذَلِكَ يُجْزَى<sup>(٣)</sup>.

قال الأثرم: قيل لأحمد: ضحى ثمانية ببقرة؟ قال: لا يُجْزَى<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الاستذكار» (٢٣٩/٥)، «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٦٤/١٣).

(٢) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٧٠/٥).

(٣) «مختصر المزني» (٥٦٠/٢ ت الداغستاني) وانظر: «المجموع شرح المهذب» (٣٩٧/٨).

ط المنيرية).

(٤) «التمهيد - ابن عبد البر» (١٨/٨ ت بشار).

وجه هذا القول:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ <sup>(١)</sup>.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَيَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ <sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً، وَأَنَا مُوسِرٌ بِهَا، وَلَا أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْتَاعَ سَبْعَ شِيَاهٍ فَيَذْبَحَهُنَّ <sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: لا تُجزئ نفس واحدة عن سبعة.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: لَا تُجْزِي نَفْسٌ وَاحِدَةً عَنْ سَبْعَةٍ. وَنَحْوُهُ قَوْلُ مَالِكٍ.

قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلَا يَشْتَرِكُ فِي الضَّحَايَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيهَا رَجُلٌ فَيُضْحِي بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَذَلِكَ جَائِزٌ <sup>(٤)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ: لَا يَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِي ثَمَنِ الْأُضْحِيَّةِ وَلَا لَحْمِهَا؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ يُضْحِي بِهِ فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ كَالشَّاةِ، وَلَا نَّ

(١) «صحيح مسلم» (١٣١٨).

(٢) «سنن الترمذي ت بشر» (١٤١/٣).

(٣) «سنن ابن ماجه» (٣١٢/٤).

(٤) «المُدَوَّنَةُ» (٤٦٩/١)، «الجامع لمسائل المُدَوَّنَةُ» (٨٤٥/٥)، «مواهب الجليل في شرح مُختصر خليل» (٢٤٠/٣).



كُلِّ وَاحِدٍ يَصِيرُ مُخْرَجًا لِلْحَمِّ بَعْضَ بَدَنَةٍ أَوْ بَقْرَةٍ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ أَضْحِيَّةً كَمَا لَوْ اشْتَرَى لَحْمًا، وَلِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مُخَاطَبٌ بِفِعْلِ مَا يُسَمَّى أَضْحِيَّةً، وَهَذَا الْإِسْمُ يُطْلَقُ عَلَى الدَّمِ دُونَ اللَّحْمِ <sup>(١)</sup>.

وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْدُودٌ بِالْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، وَعَمَلُ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ عَلَى خِلَافِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: مَا عَلِمْتُ أَحَدًا إِلَّا يُرْخِصُ فِي ذَلِكَ، إِلَّا ابْنَ عُمَرَ <sup>(٢)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: الْبَقْرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْجَزُورُ عَنْ عَشْرَةٍ.

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ الْجَزُورَ عَنْ عَشْرَةٍ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ <sup>(٣)</sup>.

وجه هذا القول:

- عَنْ رَافِعِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ <sup>(٤)</sup>.

- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ فَحَضَرَ

الْأَضْحَى فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقْرَةِ سَبْعَةً، وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةَ <sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: يُجْزَى أَيْضًا الْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةٍ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ

ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) «الْمَعُونَةُ عَلَى مَذْهَبِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ» (ص ٦٦٣).

(٢) «الْمَغْنِي» لابن قدامة (٣٦٤/١٣).

(٣) انظر: «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٤١/٣).

(٤) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٣٠٧٥).

(٥) «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٥٠١) وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَسَدِ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى.

وَنُوقِشَ هَذَا الْقَوْلُ:

حَدِيثُ رَافِعٍ فِي الْقِسْمَةِ لَا فِي الْأُضْحِيَّةِ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي النُّسْكِ

أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَمِنْ طَرِيقِ  
ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ: «الْبَدَنَةُ عَنْ عَشْرَةٍ»<sup>(١)</sup> . .

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْبَدَنَةَ وَالْبَقْرَةَ

لَا تُجْزَى عَنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ

قَالَ: وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ خَطَأً

وَوَهْمٌ أَوْ مَنْسُوحٌ

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهَا عَنْ سَبْعَةٍ

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا زَادَ فَلَا تُثَبِّتُ الزِّيَادَةُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ لَا مَعَارِضَ لَهُ أَوْ  
اتِّفَاقٍ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَيُّ اتِّفَاقٍ يَكُونُ عَلَى جَوَازِهَا عَنْ سَبْعَةٍ؟!

وَمَالِكٌ وَاللَّيْثُ يَقُولَانِ لَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ إِلَّا أَنْ يَذْبَحَهَا الرَّجُلُ

عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ فَتَجُوزُ عَنْ سَبْعَةٍ حَيْثُ وَعَنْ أَقَلٍّ وَعَنْ أَكْثَرٍ وَسَلَفُهُمَا فِي

ذَلِكَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُمَا .

وَكَلَامُهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَمَّا حَدِيثُ رَافِعٍ فَهُوَ فِي

الْبُخَارِيِّ لِكَتْمِهِ فِي الْقِسْمَةِ لَا الْأُضْحِيَّةِ .

(١) «بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ» (٢/١٩٧) .



وَقَالَ الْكَاسَانِيُّ: الْأَخْبَارُ إِذَا اختلفت فِي الظَّاهِرِ يَجِبُ الْأَخْذُ بِالِاحْتِيَاظِ وَذَلِكَ فِيمَا قُلْنَا؛ لِأَنَّ جَوَازَهُ عَن سَبْعَةٍ ثَابِتٌ بِالِاتِّفَاقِ وَفِي الزِّيَادَةِ اِخْتِلَافٌ، فَكَانَ الْأَخْذُ بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَخْذًا بِالْمُتَيَقِّنِ <sup>(١)</sup>.

وَالأُولَى فِي الْقِسْمَةِ أَنْ تَكُونَ بِالْوِزَنِ.

سُئِلَ أَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ الْبَقْرَةِ إِذَا ذَبَحَهَا سَبْعَةً فِي الْأُضْحِيَّةِ أَيَقْتَسِمُونَ لَحْمَهَا جُزَافًا أَوْ وَزْنًا؟

قَالَ: بَلْ وَزْنًا، قَالَ: قُلْتُ فَإِنْ اِقْتَسَمُوهَا مُجَازَفَةً وَحَلَّلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؟ قَالَ: أَكْرَهُ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup>.

وَالتَّضْحِيَّةُ بِشَاةٍ أَفْضَلُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: التَّضْحِيَّةُ بِشَاةٍ أَفْضَلُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ بِسَبْعِ بَدَنَةٍ أَوْ بِسَبْعِ بَقَرَةٍ بِالِاتِّفَاقِ <sup>(٣)</sup>.



(١) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٧١ / ٥).

(٢) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٧ / ٥).

(٣) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهْتَدَبِ» (٣٩٦ / ٨).



### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

#### حُكْمُ اشْتِرَاكِ مَنْ يُرِيدُ الْأُضْحِيَّةَ مَعَ مَنْ يُرِيدُ اللَّحْمَ

يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي التَّضْحِيَّةِ بِالْبَدَنَةِ وَالْبَقْرَةَ سَبْعَةً، وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا، سَوَاءً كَانُوا كُلُّهُمْ مُتَقَرِّبِينَ، أَوْ يُرِيدُ بَعْضُهُم الْقُرْبَةَ وَبَعْضُهُم اللَّحْمَ.

وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا نَحَرَ سَبْعَةَ بَدَنَةٍ أَوْ بَقْرَةً، فِي الضَّحَايَا أَوْ الْهَدْيِ، كَانُوا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ وَاحِدٍ أَوْ شَتَّى . . . فَسَوَاءً، وَذَلِكَ يُجْزَى، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ مُضْحِيًّا وَبَعْضُهُمْ مُهْدِيًّا أَوْ مُفْتَدِيًّا . . . أَجْزَاءً؛ لِأَنَّ سُبْعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُومُ مَقَامَ شَاةٍ مُنْفَرِدَةٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ نَصِيْبَهُ لَحْمًا لَا أُضْحِيَّةً وَلَا هَدِيًّا<sup>(٢)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ وَكَذَا الْبَقْرَةُ، سَوَاءً كَانُوا أَهْلَ بَيْتٍ أَوْ بُيُوتٍ، وَسَوَاءً كَانُوا مُتَقَرِّبِينَ بِقُرْبَةٍ مُتَّفَقَةٍ أَوْ مُخْتَلَفَةٍ وَاجِبَةٍ أَوْ مُسْتَحَبَّةٍ أَمْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْصِدَ بَعْضُهُمْ

(١) «اِخْتِلَافُ الْأَئِمَّةِ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ هُبَيْرَةَ» (٣٢٩/١).

(٢) «مَخْتَصِرُ الْمَزْنِيِّ» (٥٦٠/٢) ت الداغستاني.



التَّضْحِيَّةَ وَبَعْضَهُمُ الْهَدْيَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْحَرَ الْوَاحِدُ بَدَنَةً أَوْ بَقْرَةً عَنْ سَعِ شِيَاهِ لَزِمَتْهُ بِأَسْبَابٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ كَتَمُّعٍ وَقِرَانٍ وَفَوَاتٍ وَمُبَاشَرَةٍ وَمَحْظُورَاتٍ فِي الْإِحْرَامِ وَنَذْرِ التَّصَدُّقِ بِشَاةٍ مَذْبُوحَةٍ وَالتَّضْحِيَّةِ بِشَاةٍ<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

أَنَّ الْجُزْءَ الْمُجْزِئَ لَا يَنْقُصُ بِإِرَادَةِ الشَّرِيكِ غَيْرِ الْقُرْبَةِ فَجَازَ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الْقُرْبِ، فَأَرَادَ بَعْضُهُمُ التَّضْحِيَّةَ وَبَعْضُهُمُ الْفِدْيَةَ.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: سَوَاءٌ كَانَ الْمُشْتَرِكُونَ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ أَوْ لَمْ يَكُونُوا، مُفْتَرِضِينَ أَوْ مُتَطَوِّعِينَ، أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ؛ لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا يُجْزِئُ عَنْهُ نَصِيبُهُ، فَلَا تَضُرُّهُ نِيَّةُ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ لِلْمُتَقَرِّبِينَ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُتَقَرِّبٍ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ وَاحِدٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَلَّ نِيَّةُ الْقُرْبَةِ فِيهِ.

عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَيَجُوزُ لِلْمُشْتَرِكِينَ قِسْمَةُ اللَّحْمِ، وَمَنْعَ مِنْهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي وَجْهِهِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ بَيْعٌ، وَبَيْعُ لَحْمِ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ غَيْرُ جَائِزٍ.

(١) «المجموع شرح المهذب» (٣٩٧/٨).

(٢) «المغني» لابن قدامة (٣٦٥/١٣ ت التركي).

وَلَنَا أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالِاشْتِرَاكِ، مَعَ أَنَّ سُنَّةَ الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ الْأَكْلُ مِنْهَا، دَلِيلٌ عَلَى تَجْوِيزِ الْقِسْمَةِ؛ إِذْ لَا يَتِمَّكَّنُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِنَ الْأَكْلِ إِلَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ وَالْهَدِيَّةُ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقِسْمَةَ بِيَعٍ، بَلْ هِيَ إِفْرَازُ حَقٍّ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْقِسْمَةِ.

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرِكَةٍ فِي مِلْكِ اللَّحْمِ، وَإِنَّمَا هِيَ شَرِكَةٌ فِي الثَّوَابِ وَالْبَرَكَاتِ<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: لا يجوز الاشتراك في الأصاحي وهو قول مالك وقد سبقت أدلته.

قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلَا يَشْتَرِكُ فِي الضَّحَايَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهَا رَجُلٌ فَيُضَحِّيَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَذَلِكَ جَائِزٌ.



(١) «الجامع لمسائل المدونة» (٥/٨٤٥).



### الفصل الثالث

#### التَّضْحِيَّةُ عَنِ الْيَتِيمِ وَالسَّفِيهِ مِنْ مَالِهِمَا

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: ليس للولي ذلك؛ لأنه إخراج شيء من ماله بغير عوض فلم يجز، كالصدقة والهدية.

وهذا مذهب الشافعي ورواية عن أحمد<sup>(١)</sup>، ومحمد وزفر، ذهبوا إلى أنه لا يجوز للوصي أن يضحى عن الصغير من مال الصغير، واحتج محمد وزفر على هذا بأن التضحية عبادة والعبادات لا تجب على الصبيان والمجانين كالصوم والصلاة والزكاة، وإن ضحى الوصي عن الصغير من ماله يضمن في قول محمد وزفر<sup>(٢)</sup>.

قال الكاساني: وأما البلوغ والعقل فليسا من شرائط الوجوب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد وزفر هما من شرائط الوجوب حتى تجب الأضحية في مال الصبي والمجنون إذا كانا موسرين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله حتى لو ضحى الأب

(١) «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٧٨/١٣).

(٢) انظر: «شرح مختصر الكرخي» (٣٦٣/٦)، «تحفة الفقهاء» (٨٢/٣)، «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٦٤/٥)، «حاشية ابن عابدين» (٣١٦/٦).

أَوْ الصَّبِيِّ مِنْ مَالِهِمَا لَا يَضْمَنُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرَ رَحْمَهُمَا اللَّهُ  
يَضْمَنُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ: مَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَوْلِيِّ الْيَتِيمِ وَالسَّفِيهِ أَنْ يُضَحِّيَ  
عَنِ الصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ مِنْ مَالِهِمَا؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالِاحْتِيَاظِ لِمَالِهِمَا مَمْنُوعٌ مِنَ  
التَّبَرُّعِ بِهِ، وَالْأَضْحِيَّةُ تَبَرُّعٌ<sup>(٢)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: لِلْوَلِيِّ أَنْ يُضَحِّيَ عَنْهُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا.  
وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ<sup>(٣)</sup>.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْوَصِيِّ التَّضْحِيَّةُ  
عَنِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا؛ لِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ لَيْسَتْ عِبَادَةً مَحْضَةً بَلْ فِيهَا  
مَعْنَى الْمُونَةِ فَأَشْبَهَتْ الْعُشْرَ: وَقَالَ: لَا يَتَصَدَّقُ الْوَصِيُّ بِاللَّحْمِ لَكِنْ  
يَأْكُلُ مِنْهَا الصَّغِيرُ وَيَدَّخِرُ لَهُ قَدْرَ حَاجَتِهِ وَيَبْتَاعُ بِالْبَاقِي مَا يَنْتَفِعُ بِعَيْنِهِ<sup>(٤)</sup>.  
وَذَهَبَ الْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُسَنُّ لِلْوَصِيِّ التَّضْحِيَّةَ عَنِ الصَّغِيرِ مِنْ  
مَالِهِ.

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُضَحِّيَ عَنِ الْيَتِيمِ الَّذِي لَهُ  
مَالٌ كَثِيرٌ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمَ سُرُورٍ وَفَرَحٍ وَلِيَحْصُلَ بِذَلِكَ جَبْرٌ قَلْبِهِ،

(١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٦٤/٥).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٤٢٥/٨).

(٣) «كشاف القناع» (٣٩١/٨) ط وزارة العدل.

(٤) انظر: «شرح مختصر الكرخي» (٣٦٣/٦)، «تحفة الفقهاء» (٨٢/٣)، «بدائع الصنائع في  
ترتيب الشرائع» (٦٤/٥)، «حاشية ابن عابدين» (٣١٦/٦).



وَالْحَاقًا بِمَنْ لَهُ أَبٌ، وَقَالُوا: يَحْرُمُ عَلَى الْوَصِيِّ التَّصَدُّقُ وَالْإِهْدَاءُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ، وَيُوفَّرُهَا لِلْيَتِيمِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْيَتِيمِ يَكُونُ لَهُ ثَلَاثُونَ دِينَارًا أَيْضَحِّيَ عَنْهُ وَلِيُّهُ بِالشَّاةِ بِنِصْفِ دِينَارٍ وَنَحْوِهِ؟ قَالَ: وَرَزَقُهُ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَالٍ يَتَعَلَّقُ بِيَوْمِ الْعِيدِ، فَجَازَ إِخْرَاجُهُ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ، كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ<sup>(١)</sup>.

فَعَلَى هَذَا، يَكُونُ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعَةِ عَلَيْهِ، وَالتَّطْيِيبِ لِقَلْبِهِ، وَإِشْرَاكِهِ لِأَمثَالِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ، كَمَا يَشْتَرِي لَهُ الثِّيَابَ الْمُرْتَفِعَةَ لِلتَّجَمُّلِ، وَالطَّعَامَ الطَّيِّبَ، وَيُوسِّعُ عَلَيْهِ فِي النَّفَقَةِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ رُشْدٍ: وَهَذَا كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَحْرَارِ فِي الضَّحِيَّةِ سَوَاءً، فَيَلْزَمُ الْوَصِيَّ أَنْ يُضَحِّيَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَالُهُ يَسِيرًا وَثَمَنُ الضَّحِيَّةِ كَثِيرًا فَيُخْشَى عَلَيْهِ الْحَاجَةَ إِنْ ضَحَّى عَنْهُ، وَرَأَى الضَّحِيَّةَ بِنِصْفِ دِينَارٍ مِنْ ثَلَاثِينَ دِينَارًا مِمَّا يَلْزَمُ الْوَصِيَّ أَنْ يَفْعَلَهُ وَيَصْدُقُ فِي ذَلِكَ كَمَا يَصْدُقُ فِي تَزَكِيَّةِ مَالِهِ وَفِي النَّفَقَةِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فِي عِيَالِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ أَحْمَدُ: وَيَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْتَرِيَ لِلْيَتِيمِ أُضْحِيَّةً، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ. يَعْنِي مَالًا كَثِيرًا لَا يَتَضَرَّرُ بِشِرَاءِ الْأُضْحِيَّةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ

(١) انظر: «التمهيد - ابن عبد البر» (١٥/١٢٦ ت بشار)، «مواهب الجليل من أدلة خليل» (٢/٢٢٩).

(٢) «البيان والتحصيل» (٣/٣٥٢).

التَّوسِعةِ فِي التَّفَقَّةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي هُوَ عِيدٌ وَيَوْمٌ فَرَحٌ، وَفِيهِ جَبْرُ قَلْبِهِ وَتَطْيِيبُهُ وَإِلْحَاقُهُ بِمَنْ لَهُ أَبٌ، فَيُنزَلُ مَنزِلَةَ الثِّيَابِ الْحَسَنَةِ وَشِرَاءِ اللَّحْمِ، سِيَّما مَعَ اسْتِحْبَابِ التَّوسِعةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي تَوْجِيهِ اخْتِلَافِ الرَّوَايَةِ عَنِ أَحْمَدَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ أَحْمَدَ فِي الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى حَالَيْنِ؛ فَالْمَوْضِعُ الَّذِي مَنَعَ التَّضْحِيَّةَ، إِذَا كَانَ الْيَتِيمُ طِفْلاً لَا يَعْقِلُ التَّضْحِيَّةَ، وَلَا يَفْرَحُ بِهَا، وَلَا يَنْكَسِرُ قَلْبُهُ بِتَرْكِهَا؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهَا، فَيَحْصُلُ إِخْرَاجُ ثَمَنِهَا تَضْيِيعَ مَالٍ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَالْوَضِعُ الَّذِي أَجَازَهَا، إِذَا كَانَ الْيَتِيمُ يَعْقِلُهَا، وَيَنْجَبِرُ قَلْبُهُ بِهَا، وَيَنْكَسِرُ بِتَرْكِهَا؛ لِحُصُولِ الْفَائِدَةِ مِنْهَا، وَالضَّرَرِ بِتَفْوِئِهَا<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ: مَتَى ضَحَّى عَنِ الْيَتِيمِ، لَمْ يَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَيُوفِّرُهَا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ تَطَوُّعًا<sup>(٣)</sup>.

وَأَنَّكَرَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ: يَمْنَعُ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ وَيَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ الْأُضْحِيَّةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِفَرْضٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>.



(١) «المُغْنِي» لِابْنِ قُدَّامَةَ (٦/٣٤٢ ت التُّرْكِيِّ)، وَاَنْظَر: «تَحْفَةُ الْمُوْدُوْدِ بِأَحْكَامِ الْمُوْلُوْدِ» (ص ٢٥١).

(٢) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ت التُّرْكِيِّ» (١٣/٣٧٨).

(٣) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ت التُّرْكِيِّ» (١٣/٣٧٨).

(٤) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهْتَدَبِ» (٨/٤٢٥).



## الفصل الرابع

### الأضحية عن المسافرين

#### الأضحية عن المسافرين

تستحبُّ التضحيةُ للمسافرِ كالحاضرِ، وبه قالَ جماهيرُ العلماءِ، وقالَ أبو حنيفةَ: لا أضحيةَ على المسافرِ، وحجةُ أبي حنيفةَ في سقوطها عن المسافرينِ أنه لما سقطت الجمعة والعيدان عنهم سقطت الضحية، ورؤيَ هذا عن عليٍّ رضي الله عنه وعن النخعيِّ، وقالَ مالكٌ وجماعةٌ: لا تُشرعُ للمسافرِ بمِنَى ومكَّةَ (١).

قالَ مالكٌ: على الناسِ كُلِّهم أضحيةٌ للمسافرِ والمقيمِ، ومن تركها من غيرِ عذرٍ فبئسَ ما صنعَ (٢).

وقالَ مالكٌ: المسافرُ والحاضرُ في الضحايا واحدٌ (٣).

قالَ الشافعيُّ رحمته الله: الأضحيةُ سنةٌ على كلِّ من وجدَ السبيلَ من المسلمينِ من أهلِ المدائنِ والقرى، والحاضرِ والمسافرِ، والحاجِّ من

(١) «نخب الأفكار في تنقيح مَباني الأخبار في شرح معاني الآثار» (١٢/٥٢٢)، .

(٢) «اختلاف العلماء للطحاوي - اختصار الجصاص» (٣/٢٢٠)، «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/١٩١).

(٣) «المدونة» (١/٥٥٠).

أَهْلٍ مِنِّي وَعَـغِيْرِهِمْ، مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ<sup>(١)</sup>.

قال القاضي عبد الوهاب: «عبادة تتعلق بالمال فاستوى فيها المسافر والحاضر كالزكوات والكفارات.»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم: وَالْأُضْحِيَّةُ مُسْتَحَبَّةٌ لِلْحَاجِّ بِمَكَّةَ وَلِلْمُسَافِرِ كَمَا هِيَ لِلْمُقِيمِ وَلَا فَرْقَ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الْحَجَّ: ٧٧] وَالْأُضْحِيَّةُ فِعْلٌ خَيْرٍ.

وَكُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا مُحْتَاجٌ إِلَى فِعْلِ الْخَيْرِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَلَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّضْحِيَّةِ وَالتَّقْرِيْبِ وَلَمْ يَخْصَّ ﷺ بِأَدْيَا مِنْ حَاضِرٍ، وَلَا مُسَافِرًا مِنْ مُقِيمٍ، وَلَا ذَكَرًا مِنْ أُنْثَى، وَلَا حُرًّا مِنْ عَبْدٍ، وَلَا حَاجًّا مِنْ غَيْرِهِ، فَتَخْصِيصُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ<sup>(٣)</sup>.

وَالدَّلِيلُ عَلَى الْجَوَازِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «ضَحَّى عَن نِسَائِهِ بِمِنَى فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحِيَّتَهُ ثُمَّ قَالَ ثَوْبَانُ أَصْلِحْ لَحْمَ هَذِهِ فَلَمْ أَزَلْ أُطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِيْنَةَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>.



(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/٦)، «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (٢٢٨/٣).

(٢) «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٩٠٧/٢).

(٣) «المحلى بالآثار» (٣٧/٦).

(٤) «المجموع شرح المهدب» (٤٢٦/٨).



## الفصل الخامس

### الأضحية عن الميت

عَنْ حَنْشٍ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرَ عَنْ نَفْسِهِ، فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: أَمَرَنِي بِهِ، يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ فَلَا أَدْعُهُ أَبَدًا<sup>(١)</sup>.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُضَحَّى عَنِ الْمَيِّتِ، وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنْ يُضَحَّى عَنْهُ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُتَّصَدَّقَ عَنْهُ، وَلَا يُضَحَّى عَنْهُ، وَإِنْ ضَحَّى فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا شَيْئًا، وَيَتَّصَدَّقُ بِهَا كُلِّهَا<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَتَجُوزُ الْأَضْحِيَّةُ عَنِ الْمَيِّتِ كَمَا يَجُوزُ الْحَجُّ عَنْهُ وَالصَّدَقَةُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ: وَالتَّضْحِيَةُ عَنِ الْمَيِّتِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِشَمَنِهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٢٧٩٠).

(٢) «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٣٦/٣).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٠٦/٢٦).

(٤) «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ» (٣٨٥/٥).

قَالَ الرَّمْلِيُّ: وَلَا تَجُوزُ وَلَا تَقَعُ أَضْحِيَّةٌ عَنِ مَيِّتٍ إِنْ لَمْ يُوصَ بِهَا، وَتَفَارِقُ الصَّدَقَةُ بِشَبَّهَها لِفِدَاءِ النَّفْسِ فَتَوَقَّفَتْ عَلَى الْإِذْنِ وَلَا كَذَلِكَ الصَّدَقَةُ، أَمَّا إِذَا أَوْصَى بِهَا فَتَصِحُّ.

قَالَ الْقَفَّالُ: وَمَتَى جَوَّزْنَا التَّضْحِيَّةَ عَنِ الْمَيِّتِ لَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا لِأَحَدٍ، بَلْ يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِهَا؛ لِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ وَقَعَتْ عَنْهُ فَتَوَقَّفَ جَوَازُ الْأَكْلِ عَلَى إِذْنِهِ، وَقَدْ تَعَدَّرَ فَوَجَبَ التَّصَدُّقُ بِهَا عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا التَّضْحِيَّةُ عَنِ الْمَيِّتِ فَقَدْ أَطْلَقَ أَبُو الْحَسَنِ الْعَبَّادِيُّ جَوَازَهَا؛ لِأَنَّهَا ضَرَبٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَالصَّدَقَةُ تَصِحُّ عَنِ الْمَيِّتِ وَتَنْفَعُهُ وَتَصِلُ إِلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْعُدَّةِ وَالْبَغَوِيِّ: لَا تَصِحُّ التَّضْحِيَّةُ عَنِ الْمَيِّتِ إِلَّا أَنْ يُوصِيَ بِهَا، وَبِهِ قَطَعَ الرَّافِعِيُّ فِي «الْمُجَرَّدِ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.



(١) «نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمِنَهَاجِ» (١٤٤/٨).

(٢) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهْتَدَبِ» (٤٠٦/٨).



## الفصل السادس

### حكم التضحية عن الجنين

عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يكن يضحى عمًا في بطن المرأة<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: ولا يضحى عمًا في البطن<sup>(٢)</sup>.

وروي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر.

قال ابن قدامة: ولا نعلم مخالفًا لهم<sup>(٣)</sup>.

وقال البهوتي: ولا يضحى عمًا في البطن لأنه لا تثبت له أحكام

الدنيا، إلا في الإرث والوصية، لكن يقال: قد تقدم أنه يسن إخراج

الفطرة عنه، إلا أن يقال ذلك ليعمل عثمان، ولأن القصد من زكاة

الفطرة الطهارة، وما هنا على الأصل<sup>(٤)</sup>.



(١) «موطأ مالك ت عبد الباقي» (٤٨٧/٢)، «مصنف عبد الرزاق» (٨٣٨٨).

(٢) «الأم للشافعي» (٢٤٨/٢).

(٣) «المغني لابن قدامة - ت التركي» (٣٩٢/١٣).

(٤) «كشاف القناع» (٤٣٠/٦) ط وزارة العدل.



## الفصل السابع

### الأضحية

القول الأول: تجب الأضحية، وتتعين بالقول دون النية.  
وهذا مذهب الشافعي وأحمد.

قال الشافعي: وإيجابها أن يقول: «هذه ضحية» ليس شراؤها،  
والنية أن يضحى بها إيجاباً<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: إذا اشترى شاة ونواها أضحية مملكتها، ولا تصير  
أضحية بمجرد النية، بل لا يلزمه ذبحها حتى ينذره بالقول، هذا  
مذهبنا، وبه قال أحمد وداود<sup>(٢)</sup>.

وجه هذا القول:

لأنه إزالة ملك على وجه القرية، فلا تؤثر فيه النية المقارنة  
للشراء، كالعق والوقف، ويفارق البيع، فإنه لا يمكنه جعله لموكله بعد  
إيقاعه، وههنا بعد الشراء يمكنه جعلها أضحية. فأما إذا قال: «هذه  
أضحية» صارت واجبة، كما يعتق العبد بقول سيده: «هذا حر».

(١) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٥).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٨/٤٢٦).



وَلَوْ أَنَّهُ قَدَّهَا أَوْ أَشَعَرَهَا يَنْوِي بِهِ جَعَلَهَا أَضْحِيَّةً، لَمْ تَصِرْ أَضْحِيَّةً حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا (١).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: دَلِيلُنَا الْقِيَاسُ عَلَى مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا بِنِيَّةِ أَنْ يُعْتِقَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ (٢).

وَإِلِجَابُ مِنَ الْعَبْدِ يَسْتَدْعِي لَفْظًا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَالشِّرَاءُ بِنِيَّةِ الْأَضْحِيَّةِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، فَلَا يَكُونُ إِجَابًا (٣).

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِذَا اشْتَرَى شَاةً أَوْ غَيْرَهَا بِنِيَّةِ الْأَضْحِيَّةِ، صَارَتْ أَضْحِيَّةً، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ (٤).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَإِجَابُ الْأَضْحِيَّةِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

فَإِجَابُهَا فِي حَالِ ابْتِيَاعِهَا بِالنِّيَّةِ وَإِنْ كَانَ لَا قَوْلَ مَعَهَا، وَإِجَابُهَا بَعْدَ ابْتِيَاعِهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَوْلِ (٥).

وجه هذا القول:

لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِشِرَاءِ الْأَضْحِيَّةِ، فَإِذَا اشْتَرَاهَا بِالنِّيَّةِ وَقَعَتْ عَنْهَا،

كَالْوَكِيلِ (٦).

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٧٧/١٣).

(٢) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٢٦/٨).

(٣) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٢/٥).

(٤) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٢٦/٨).

(٥) «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٣٦٠/٧).

(٦) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٧٧/١٣).

وَقَالَ الْكَاسَانِيُّ: لِأَنَّ الشَّرَاءَ لِلأُضْحِيَّةِ مِمَّنْ لَا أُضْحِيَّةَ عَلَيْهِ يَجْرِي مَجْرَى الإِجَابِ وَهُوَ النَّذْرُ بِالتَّضْحِيَّةِ عُرْفًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى لِلأُضْحِيَّةِ مَعَ فَقْرِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُضْحِي فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: «جَعَلْتُ هَذِهِ الشَّاةَ أُضْحِيَّةً» بِخِلَافِ الْعَنِيِّ؛ لِأَنَّ الأُضْحِيَّةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ بِإِجَابِ الشَّرْعِ ابْتِدَاءً، فَلَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ لِلأُضْحِيَّةِ إِجَابًا، بَلْ يَكُونُ قَصْدًا إِلَى تَفْرِيعِ مَا فِي ذِمَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي مِلْكِ إِنْسَانٍ شَاةٌ فَنَوَى أَنْ يُضْحِيَ بِهَا أَوْ اشْتَرَى شَاةً وَلَمْ يَنْوِ الأُضْحِيَّةَ وَقَتَ الشَّرَاءِ ثُمَّ نَوَى بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُضْحِيَ بِهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ سِوَاءُ كَانَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ لَمْ تُقَارِنْ الشَّرَاءَ فَلَا تُعْتَبَرُ<sup>(١)</sup>.

### حُكْمُ تَبْدِيلِ الأُضْحِيَّةِ إِذَا أُوجِبَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا

الْقَوْلُ الأوَّلُ: يَجُوزُ بَيْعُهَا وَإِبْدَالُهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا، هَذَا الْمَنْصُوصُ عَنِ أَحْمَدَ<sup>(٢)</sup>.

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَعِكْرِمَةُ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.

وجه هذا القول:

رُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَاقَ مِائَةَ بَدَنَةٍ فِي حِجَّتِهِ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ اليَمَنِ، فَأَشْرَكَهُ فِيهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٢/٥).

(٢) «الإِنصَافُ» (٣٧٤/٩ ت التركي).



وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْهَبَةِ أَوْ بَيْعٍ، وَلِأَنَّهُ عَدَلَ عَنْ عَيْنٍ وَجَبَتْ لِحَقِّ اللَّهِ  
تَعَالَى إِلَى خَيْرٍ مِنْهَا مِنْ جِنْسِهَا، فَجَازَ، كَمَا لَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِنْتُ لُبُونٍ،  
فَأَخْرَجَ حِقَّةً فِي الزَّكَاةِ.

والهدي إذا أُشْعِرَ وَقُلِّدَ لَمْ يَرْجِعْ لِصَاحِبِهِ فِي حَالٍ، وَالضَّحَايَا  
لِصَاحِبِهَا أَنْ يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup>.

القول الثاني: لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا إِبْدَالُهَا، لِأَنَّهُ زَالَ مَلِكُهُ عَنْهَا.  
وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ.

وجه هذا القول:

لِأَنَّهُ قَدْ جَعَلَهَا لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يَمْلِكِ التَّصَرُّفَ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَالْإِبْدَالِ  
كَالْوَقْفِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا أَوْجَبَهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ وَلَا شَرًّا  
مِنْهَا <sup>(٢)</sup>.

فائدة:

وَلَوْ أَوْجَبَهَا بِنَذْرٍ أَوْ تَعْيِينٍ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ قَامَ  
وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي الْأَكْلِ وَالْإِهْدَاءِ وَالصَّدَقَةِ كَسَائِرِ حُقُوقِهِ، وَلَا تَبَاعٌ فِي  
دِينِهِ <sup>(٣)</sup>.

(١) «المدونة» (١/٤٨٠).

(٢) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٥).

(٣) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٣/٢٣).

عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أن عمر أهدى بُختيةً له قد أُعطى بها ثلاثمائة دينار، فأراد أن يبيعها ويشتري بثمنها بُدناً، فسأل النبي ﷺ عن ذلك، فأمره أن ينحرها ولا يبيعها. كذا قال: بُختيةً له (١).

والحديث فيه انقطاع، وراو مجهول.



(١) «السنن الكبير» لليهقي (١٩/٣٤٣ ت التركي).



## البَابُ الرَّابِعُ

### الْحَيَوَانُ الْمُضَحَّى بِهِ

- الفصلُ الأوَّلُ: هل يُجزى غيرُ بهيمةِ الأنعام؟  
الفصلُ الثَّاني: السنُّ المُجزئةُ في الأَصاحي.  
الفصلُ الثَّالثُ: العيوبُ التي تُجتنبُ في الأُضحيةِ.



## الفصل الأول

### هل يُجزئ في الأضاحي غير بهيمة الأنعام؟

أولاً: لا تجوز الأضحية بما لا يحلُّ أكله إجماعاً.

قال ابن حزم: وَاتَّفَقُوا أَنْ التَّضْحِيَّةَ بِخَنْزِيرٍ وَبِمَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup>.

وَاخْتَلَفُوا فِي الأَضْحِيَّةِ بِغَيْرِ بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

القول الأول:

لا يُجزئ في الأضحية غير بهيمة الأنعام، وإن كان أحد أبويه وحشياً، لم يُجزئ أيضاً، وقد نُقِلَ الإجماع على ذلك.

وجه هذا القول:

قال ابن القيم: الهدي والضحايا والعقيقة مختصة بالأزواج الثمانية المذكورة في سورة الأنعام، ولم يُعرف عنه ﷺ ولا عن أصحابه هدي ولا أضحية ولا عقيقة من غيرها، وهذا مأخوذ من القرآن من مجموع أربع آيات:

إحداها: قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١].

(١) «مراتب الإجماع» (ص ١٥٤).

وَالثَّانِيَةَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الْحَجَّ: ٢٨].

وَالثَّلَاثَةَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٤٢﴾ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٢-١٤٣]، ثُمَّ ذَكَرَهَا.

وَالرَّابِعَةَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُدًىٰ بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٩٥].

فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الَّذِي يَبْلُغُ الْكَعْبَةَ مِنَ الْهَدْيِ هُوَ هَذِهِ الْأَزْوَاجُ الثَّمَانِيَّةُ، وَهَذَا اسْتِنْبَاطُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه (١).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾، وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ١]، فَلَا أَعْلَمُ مُخَالَفًا أَنَّهُ عَنِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالضَّأْنِ، وَهِيَ الْأَزْوَاجُ الثَّمَانِيَّةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٣] الْآيَةَ، وَقَالَ: ﴿رَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٤]، فَهِيَ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ، وَهِيَ الْأَزْوَاجُ الثَّمَانِيَّةُ، وَهِيَ الْإِنْسِيَّةُ الَّتِي مِنْهَا الضَّحَايَا وَالْبُدُنُ الَّتِي يَذْبَحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْوَحْشِ (٢).

(١) «زَادَ الْمَعَادُ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ - ط عَطَاءَاتِ الْعِلْمِ» (٢/٣٧٧).

(٢) «الْأَمُّ لِلشَّافِعِيِّ» (٢/٢١٣).



وَقَالَ: الضَّحَايَا: الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، وَالشَّيْئُ مِنَ الْمَعَزِ وَالْإِبِلِ  
وَالْبَقَرِ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ دُونَ هَذَا ضَحِيَّةً<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَالَّذِي يُضَحَّى بِهِ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَزْوَاجُ  
الْثَّمَانِيَّةُ، وَهِيَ: الضَّأْنُ، وَالْمَعَزُ، وَالْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَكُلُّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الضَّحِيَّةُ بِغَيْرِ  
بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ أَنَّهُ قَالَ: تَجُوزُ  
التَّضْحِيَّةُ بِبَقْرَةِ الْوَحْشِ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالظَّبْيِ عَنْ وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا تُجْزَى الضَّحِيَّةُ بِغَيْرِ الْإِبِلِ  
وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِلَّا مَا حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ أَنَّهُ قَالَ:  
تَجُوزُ التَّضْحِيَّةُ بِبَقْرَةِ الْوَحْشِ عَنْ سَبْعَةٍ وَبِالظَّبْيِ عَنْ وَاحِدٍ.  
وَبِهِ قَالَ دَاوُدُ فِي بَقْرَةِ الْوَحْشِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الْفَرَّاءُ: وَالْعَرَبُ إِذَا أَفْرَدَتِ النَّعَمَ لَمْ يُرِيدُوا بِهَا إِلَّا الْإِبِلَ،  
فَإِذَا قَالُوا: الْأَنْعَامُ، أَرَادُوا بِهَا الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ الشَّنَقِيطِيُّ: وَبَيَّنَّ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ الْأَنْعَامَ ثَمَانِيَّةٌ أَصْنَافٍ هِيَ:  
الْجَمَلُ وَالنَّاقَةُ، وَالشَّوْرُ وَالْبَقْرَةُ، وَالْكَبْشُ وَالنَّعْجَةُ، وَالْتَّيْسُ وَالْعَنْزُ،

(١) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٥).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/١٨٨).

(٣) «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (٢/١٩٣).

(٤) «شرح النووي على مسلم» (١٣/١١٧).

(٥) «تهذيب اللغة» (٣/١١).

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ﴾، ثُمَّ بَيَّنَّ الْأَنْعَامَ بِقَوْلِهِ: ﴿ثَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ﴾، يَعْنِي: الْكَبْشَ وَالنَّعْجَةَ، ﴿وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾، يَعْنِي: التَّيْسَ وَالْعَنْزَ، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ﴾، يَعْنِي: الْجَمَلَ وَالنَّاقَةَ، ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾، يَعْنِي: الشَّوْرَ وَالْبَقْرَةَ، وَهَذِهِ الثَّمَانِيَةُ هِيَ الْمُرَادَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾، وَهِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿فَاطْرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾ (١).

وَالْجَامُوسُ نَوْعٌ مِنَ الْبَقَرِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُضْمُّ ذَلِكَ إِلَى الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ (٢).

الْقَوْلُ الثَّانِي: قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: وَلَدُ الْبَقَرِ الْإِنْسِيَّةُ يُجْزَى، وَإِنْ كَانَ أَبُوهُ وَحْشِيًّا.

وَقَالَ الْكَاسَانِيُّ: وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي شَيْءٌ مِنَ الْوَحْشِ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا عُرِفَ بِالشَّرْعِ، وَالشَّرْعُ لَمْ يَرِدْ بِالْإِيجَابِ إِلَّا فِي الْمُسْتَأْنَسِ؛ فَإِنْ كَانَ مُتَوَلِّدًا مِنَ الْوَحْشِيِّ وَالْإِنْسِيِّ فَالْعِبْرَةُ بِالْأُمِّ، فَإِنْ كَانَتْ أَهْلِيَّةً يَجُوزُ وَإِلَّا فَلَا، حَتَّىٰ إِنْ الْبَقْرَةَ الْأَهْلِيَّةَ إِذَا نَزَا عَلَيْهَا ثَوْرٌ وَحْشِيٌّ فَوَلَدَتْ وَلَدًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُضَحَّى بِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْبَقْرَةَ وَحْشِيَّةً وَالثَّوْرَ أَهْلِيًّا لَمْ يَجْزَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْوَلَدِ الْأُمُّ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَصِلُ عَنِ الْأُمِّ وَهُوَ حَيَوَانٌ مُتَقَوِّمٌ تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ، وَلَيْسَ يَنْفَصِلُ مِنَ الْأَبِ إِلَّا مَاءٌ مَهِينٌ لَا حَظْرَ لَهُ

(١) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (١/١٩٨ ط الفکر).

(٢) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٥/٦٩).



وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ، وَلِهَذَا يَتَّبِعُ الْوَلَدُ الْأُمَّ فِي الرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْأَبِ فِي بَنِي آدَمَ تَشْرِيفًا لِلْوَلَدِ وَصِيَانَةً لَهُ عَنِ الضِّيَاعِ وَإِلَّا فَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى الْأُمِّ (١).

وَيُنَاقَشُ هَذَا الْقَوْلُ:

أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ بَيْنِ مَا يُجْزَى وَمَا لَا يُجْزَى، فَلَمْ يُجْزَى كَمَا لَوْ كَانَتْ الْأُمُّ وَحِشِيَّةً (٢).

وَلَا نَطِيلُ فِي مُنَاقَشَةِ هَذَا الْقَوْلِ لِنُدْرَةِ الْقَائِلِينَ بِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَعُدَّ يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ، وَالْحَقُّ لَا يَكُونُ مَهْجُورًا فِي الْأُمَّةِ أَبَدًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ».

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: الْأُضْحِيَّةُ جَائِزَةٌ بِكُلِّ حَيَوَانٍ يُوَكَّلُ لَحْمُهُ مِنْ ذِي أَرْبَعٍ أَوْ طَائِرٍ، كَالْفَرَسِ وَالْإِبِلِ وَبَقَرِ الْوَحْشِ وَالذِّيكِ وَسَائِرِ الطَّيْرِ وَالْحَيَوَانِ الْحَلَالِ أَكْلُهُ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ، ثُمَّ تَبِعَهُ ابْنُ الْمُبَرِّدِ الْحَنْبَلِيُّ.

وجه هذا القول:

- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ عَفَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ بِلَالًا يَقُولُ: مَا أَبَالِي لَوْ ضَحَّيْتُ بِدَيْكٍ، قَالَ: وَلَآنَ أَتَصَدَّقَ بِثَمَنِهَا عَلَى يَتِيمٍ أَوْ فَقِيرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُضْحِيَ بِهَا.

(١) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٩/٥).

(٢) «الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٦٨/١٣).

قَالَ: فَلَا أُدْرِي أَسْوَيْدٌ قَالَهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، أَوْ هُوَ مِنْ قَوْلِ بِلَالٍ (١).  
 - وَعَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ رَجُلٍ مَوْلَى لَابِنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي ابْنُ  
 عَبَّاسٍ أَشْتَرِي لَهُ لَحْمًا بِدَرَهْمَيْنِ، وَقَالَ: قُلْ: هَذِهِ ضَحِيَّةُ ابْنِ عَبَّاسٍ (٢).  
 قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: الْمَرْدُودُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فَهُوَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى  
 الرَّدَّ إِلَيْهِ، فَوَجَدْنَا التُّصَوِّصَ تَشْهَدُ لِقَوْلِنَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ قُرْبَةٌ إِلَى  
 اللَّهِ تَعَالَى، فَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى - بِكُلِّ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ قُرْآنٌ وَلَا نَصٌّ  
 سُنَّةٌ - حَسَنٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الْحَجَّ: ١٧٧].

وَالتَّقَرُّبُ إِلَيْهِ ﷻ بِمَا لَمْ يُمْنَعْ مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ بِهِ فِعْلٌ خَيْرٍ.  
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُهَجَّرِ إِلَى  
 الْجُمُعَةِ كَمَثَلِ مَنْ يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَمَنْ يُهْدِي بَقْرَةً، ثُمَّ كَمَنْ يُهْدِي  
 بَيْضَةً».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ  
 الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا  
 قَرَّبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ  
 رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ  
 الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً».

(١) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٤٠٩).

(٢) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (١١١/٥) وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ لِضَعْفِ أَبِي مَعْشَرٍ نَجِيحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
السَّنَدِيِّ.

فَفِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ هَدْيٌ دَجَاجَةٌ وَعُصْفُورٌ وَتَقْرِيْبُهُمَا وَتَقْرِيْبُ بَيْضَةٍ؛ وَالْأُضْحِيَّةُ تَقْرِيْبٌ بِلَا شَكٍّ، وَفِيهِمَا أَيْضًا فَضْلُ الْأَكْبَرِ فَالْأَكْبَرُ جِسْمًا فِيهِ وَمَنْفَعَةٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَلَا مُعْتَرِضَ عَلَى هَذَيْنِ النَّصْنِ أَصْلًا<sup>(١)</sup>.

وَنُوقِشَ هَذَا الْقَوْلُ:

بِأَنَّهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَبِالْفَارِقِ بَيْنَ الْأُضْحِيَّةِ وَالْقُرْبَانِ، فَالْقُرْبَانُ أَوْسَعُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ، فَيَجُوزُ التَّقَرُّبُ لِلَّهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾، وَمَا صَحَّ عَنْ أَحَدٍ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ ضَحَّى بِدَجَاجَةٍ.

وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ بِجَوَازِ الْأُضْحِيَّةِ بِالْبَيْضَةِ أَيْضًا، فَالْحَدِيثُ وَاحِدٌ، وَإِلَّا لَكَانَ فِي قَوْلِهِ إِعْمَالٌ لِبَعْضِ الْحَدِيثِ وَإِهْمَالٌ لِبَعْضِهِ. وَكَفَى بِهَذَا الرَّأْيِ خَطَأً خُرُوجُهُ عَنِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى خَطِئِهِ دَلَالَةٌ سِوَاهُ، فَكَيْفَ وَظَاهِرُ التَّنْزِيلِ يُنْبِئُ عَنِ فَسَادِهِ؟!

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾، مَعَ مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ مِنْ مُخَالَفَةٍ لِلْأَصْلِ، وَالْقَاعِدَةُ فِي الْعِبَادَاتِ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّوْقِيفِ، وَمَا رُوِيَ عَنْ بِلَالٍ فِيهِ ضَعْفٌ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ ضَحَّى أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَكَلَامُهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي نَفْيِ الْوُجُوبِ، وَالنَّهْيِ عَنِ تَبَاهِي النَّاسِ بِالْأَضَاحِي،

(١) «المُحَلَّى بِالْآثَارِ» (٦/٣١).

وَقَدْ تَرَكَ جَمْعُ مِنَ الصَّحَابَةِ الْأُضْحِيَّةَ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَبِنَحْوِهِ مَا وَرَدَ عَنِ  
ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(١)</sup>.

- وَحَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ سُؤَيْدِ بْنِ عَفَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ  
بِلَالَ يَقُولُ: مَا أَبَالِي لَوْ ضَحَيْتُ بِدَيْكٍ، قَالَ: وَلَآنَ أَتَصَدَّقَ بِثَمَنِهَا عَلَى  
يَتِيمٍ أَوْ فَقِيرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُضْحِيَ بِهَا.

قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَسُؤَيْدٌ قَالَهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، أَوْ هُوَ مِنْ قَوْلِ  
بِلَالٍ <sup>(٢)</sup>.

- وَقَوْلُ الرَّأْوِيِّ «فَلَا أَدْرِي أَسُؤَيْدٌ قَالَهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ أَوْ هُوَ مِنْ  
قَوْلِ بِلَالٍ» يُضْعَفُ الْإِحْتِجَاجُ بِالْأَثَرِ.



(١) وَانظُرْ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «الْأَرَاءُ الْفِقْهِيَّةُ الْمُعَاَصِرَةُ الْمَحْكُومَ عَلَيْهَا بِالشُّدُوزِ فِي الْعِبَادَاتِ»  
(٢/١٢٧١).

(٢) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٤٠٩).



## الفصل الثاني

### السَّنُ الْمُجَزَّةُ فِي الْأَصَاحِي

#### المطلب الأول

#### هل يُجَزَى الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِ (الْحَرْوْفِ) أَمْ لَا؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: يُجَزَى الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ،  
وَلَا يُجَزَى إِلَّا الثَّيِّ مِنْ غَيْرِهِ.

وبهذا قال مالك والليث والشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور  
وأصحاب الرأي<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

- عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً،  
إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّانِ»<sup>(٢)</sup>.

- وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأضحى  
بعد الصلاة فقال: مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ

(١) «المغني لابن قدامة ت الشريفي» (٣٦٧/١٣).

(٢) «صحيح مسلم» (١٩٦٣).

النُسُكُ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسُكَ لَهُ. فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبِ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْبَحُ فِي بَيْتِي، فَذَبَحْتُ شَاتِي، وَتَغَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ، قَالَ: شَاتُكَ شَاةٌ لَحْمٌ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ، أَفْتُجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَنْ تُجْزِيَ عَنِّي أَحَدٍ بَعْدَكَ»<sup>(١)</sup>.

- قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَنَاقُ هِيَ مَاعِزَةٌ<sup>(٢)</sup>.

وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ فِي الْجَذَعِ مِنَ الْمَاعِزِ: «لَنْ تُجْزِيَ عَنِّي أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُجْزَى الْجَذَعُ مِنَ الْمَعِزِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُجْزَى الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: أَجْمَعَ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ عَلَى جَوَازِ الْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يُجْزَى الْجَذَعُ إِلَّا مِنَ الضَّأْنِ وَحَدَهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) «صحيح البخاري» (٥٥٦٣)، «صحيح مسلم» (١٩٦١).

(٢) «معرفة السنن والآثار» (٢٨/١٤).

(٣) «سنن الترمذي ت بشر» (١٤٥/٣).

(٤) «اختلاف العلماء للطحاوي - اختصار الجصاص» (٧٧/٢).

(٥) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤٠٨/٦).



قَالَ النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِ فَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً يُجْزَى سِوَاءَ وَجَدٍ غَيْرِهِ أَمْ لَا وَحَكَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالزُّهْرِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: لَا يُجْزَى، وَقَدْ يُحْتَجُّ لهُمَا بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ الْجُمْهُورُ: هَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَالْأَفْضَلِ، وَتَقْدِيرُهُ: «يُسْتَحَبُّ لَكُمْ أَنْ لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، فَإِنْ عَجَزْتُمْ فَجَذَعَةَ ضَانٍ»، وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِمَنْعِ جَذَعَةِ الضَّانِ وَأَنَّهَا لَا تُجْزَى بِحَالٍ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ الْجُمْهُورَ يُجَوِّزُونَ الْجَدْعَ مِنَ الضَّانِ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ، وَابْنُ عُمَرَ وَالزُّهْرِيُّ يَمْنَعَانِهِ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ، فَتَعَيَّنَ تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ (١).

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم غَنَمًا أَقْسَمُهَا ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِي، فَبَقِيَ عَتُودٌ مِنْهَا فَقَالَ: «صَحَّ بِهَا أَنْتَ، وَلَا رُخْصَةَ لِأَحَدٍ فِيهَا بَعْدَكَ».

فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ إِذَا كَانَتْ مَحْفُوظَةً كَانَتْ رُخْصَةً لَهُ كَمَا رَخَّصَ لِأَبِي بُرْدَةَ ابْنِ نِيَارٍ (٢).

وَصَحَّحَ إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ أَبُو زُرْعَةَ الْعِرَاقِيُّ (٣).

(١) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١١٧/١٣).

(٢) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٢٧٨/١٩).

(٣) «طَرَحُ الشَّرِيبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ» (١٩١/٥).

## الجذع من الضأن

قِيلَ لِبَعْضِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ: كَيْفَ تَعْرِفُونَ الضَّأْنَ إِذَا أَجْذَعُ؟ قَالُوا:  
لَا تَزَالُ الصُّوفَةُ قَائِمَةً عَلَى ظَهْرِهِ مَا دَامَ حَمَلًا، فَإِذَا نَامَتِ الصُّوفَةُ عَلَى  
ظَهْرِهِ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ أَجْذَعُ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سِنِّ الْجَذَعِ الْمُجْزِي فِي الضَّأَنِ عَلَى أَقْوَالٍ:  
أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَا أَكْمَلَ سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ هَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ عِنْدَ  
أَهْلِ اللُّغَةِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْحَحُ عِنْدَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّأَنِ، وَالْمَاعِزِ، وَالظَّبَاءِ، وَالْبَقْرِ:  
هُوَ مَا أْتَمَّ عَامًا كَامِلًا وَدَخَلَ فِي الثَّانِي مِنَ أَعْوَامِهِ، فَلَا يَزَالُ جَذَعًا  
حَتَّى يُتِمَّ عَامَيْنِ وَيَدْخُلَ فِي الثَّلَاثِ فَيَكُونُ ثِنْيًا حِينِيذًا.

هَكَذَا قَالَ فِي الضَّأَنِ وَالْمَاعِزِ الْكِسَائِيُّ، وَالْأَصْمَعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ،  
وَهُؤُلَاءِ عُدُولُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي اللُّغَةِ، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَهُوَ ثِقَةٌ فِي دِينِهِ  
وَعِلْمِهِ.

وَقَالَ الْعَدَبِيُّ الْكِلَابِيُّ وَأَبُو فَقْعَسِ الْأَسَدِيُّ، وَهُمَا ثِقَتَانِ فِي  
اللُّغَةِ (١).

قَالَ النَّوَوِيُّ: الْجَذَعُ مِنَ الضَّأَنِ مَا لَهُ سَنَةٌ تَامَّةٌ، هَذَا هُوَ الْأَصْحَحُ  
عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ الْأَشْهُرُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ (٢).

(١) «المحلى بالآثار» (١٣/٦).

(٢) انظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤٠٨/٦)، «شرح النووي على مسلم» (١٣/١١٨).



الثاني: سِنَّهُ أَشْهُرٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.  
الثالث: أَنَّهُ لَا يُجْزَى الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِ حَتَّى يَكُونَ عَظِيمًا، وَقَالَ  
القَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ إِنَّهُ بَاطِلٌ لِكَتْنِهِ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ.  
قَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ: قَالُوا: وَهَذَا إِذَا كَانَتْ عَظِيمَةً بِحَيْثُ لَوْ  
خُطِطَتْ بِالثَنِيَّاتِ تَشْتَبَهُ عَلَى النَّاطِرِ مِنْ بَعِيدٍ (١).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: إِنَّ الْجَدْعَ مِنَ الضَّانِ يُجْزَى إِذَا كَانَ  
عَظِيمًا، وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ذَلِكَ، وَلَا يُجْزَى الْجَدْعُ - إِلَّا مِنْ  
الضَّانِ - فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي الْأُضْحِيَّةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا (٢).

القول الثاني: قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَالزُّهْرِيُّ: لَا يُجْزَى الْجَدْعُ؛ لِأَنَّهُ  
لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الضَّانِ، فَلَا يُجْزَى مِنْهُ كَالْحَمَلِ (٣).

وَمَنْعُ الْجَدْعِ مُطْلَقًا ضَانًا كَانَ أَوْ مَعْرًا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا ابْنُ حَزْمٍ  
الظَّاهِرِيُّ وَحَكَاهُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ، وَأَطْنَبَ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ فَرَّقَ  
فِي ذَلِكَ بَيْنَ الضَّانِ وَالْمَعْرِ، وَحَكَاهُ الْعَبْدَرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ،  
وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي الْإِشْرَافِ وَالْعِمْرَانِيُّ فِي الْبَيَانِ عَنِ ابْنِ  
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٤).

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَلَا تُجْزَى فِي الْأَصَاحِيِّ جَدْعَةٌ وَلَا جَدْعٌ أَصْلًا

(١) انظر: «طرح الشَّرب في شرح التَّقريب» (١٩٤/٥).

(٢) «الأصل» لمحمد بن الحسن (٤٠٤/٥).

(٣) «المغني لابن قدامة ت التُّركي» (٣٦٧/١٣)، «الحاوي الكبير» (٧٦/١٥).

(٤) «طرح الشَّرب في شرح التَّقريب» (١٩١/٥).

لَا مِنَ الضَّانِّ وَلَا مِنْ غَيْرِ الضَّانِّ، وَيُجْزَى مَا فَوْقَ الْجَدْعِ، وَمَا دُونَ  
الْجَدْعِ<sup>(١)</sup>، وَابْنُ حَزْمٍ هُنَا لَمْ يُرَاعِ إِلَّا ظَاهِرَ اللَّفْظِ.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: عَنِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ: يُجْزَى الْجَدْعُ  
مُطْلَقًا مِنْ جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ<sup>(٢)</sup>.

وَحَكَاهُ ابْنُ حَزْمٍ عَنِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأُمَّ  
سَلَمَةَ<sup>(٣)</sup>.

وجه هذا القول:

- عَنْ مُجَاشِعٍ عَنِ سُلَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ  
الْجَدْعَ يُوفِي مِمَّا يُوفِي مِنْهُ الشَّيْءُ»<sup>(٤)</sup>.

- وَلِأَنَّهُ يُجْزَى مِنْ بَعْضِ الْأَجْنَاسِ، فَأَجْزَأُ مِنْ جَمِيعِهَا، كَالشَّيْءِ.

وَيُنَاقَشُ هَذَا الْقَوْلُ:

بِأَنَّ حَدِيثَهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَدْعِ مِنَ الضَّانِّ.

وَقَالَ الْحَرَبِيُّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ: إِنَّمَا يُجْزَى الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِّ فِي

الْأَصْحَاحِيِّ لِأَنَّهُ يَنْزُو فَيُلْقِحُ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعْزَى لَمْ يُلْقِحْ حَتَّى يُنْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

(١) «المحلى بالآثار» (١٣/٦).

(٢) «حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء» (٣/٣٢٢) «المغني لابن قدامة ت الشريفي»  
(١٣/٣٦٧)، «طرح التثريب في شرح التقریب» (١٩١/٥).

(٣) «طرح التثريب في شرح التقریب» (١٩١/٥).

(٤) «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ ت الأرنؤوط» (٢٧٩٩).

(٥) «تهذيب اللغة» (١/٢٢٧).



## المَطْلَبُ الثَّانِي

## الثَّانِي

ثِنْيِي الْمَعَزِ إِذَا تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ، وَالْبَقْرَةُ إِذَا صَارَ لَهَا سَتَّانٍ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ، وَالْإِبِلُ إِذَا صَارَ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادِسَةِ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو زِيَادٍ الْكِلَابِيُّ وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: إِذَا مَضَتْ السَّنَةُ الْخَامِسَةُ عَلَى الْبَعِيرِ وَدَخَلَ فِي السَّادِسَةِ وَالْقَى ثِنْيَتَهُ فَهُوَ حِينِيذٌ ثِنْيِي، وَنَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ ثِنْيِيًّا لِأَنَّهُ أَلْقَى ثِنْيَتَهُ. وَأَمَّا الْبَقْرَةُ، فَهِيَ الَّتِي لَهَا سَتَّانٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً»، وَمُسِنَّةُ الْبَقْرِ الَّتِي لَهَا سَتَّانٌ<sup>(١)</sup>.

وَمَا دُونَ هَذِهِ الْأَسْنَانِ مِنَ النَّعَمِ فِي حُكْمِ الصَّغْرِ<sup>(٢)</sup>.

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ الشَّرْحِي» (١٣/٣٦٩).

(٢) «نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» (١٨/١٦٣).

السُّنُّ الْمُعْتَبَرَةُ	الصَّنْفُ الْمُجْزِئُ
ابن سِتَّةِ أَشْهُرٍ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَسَنَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.	الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ (الخروف)
إِذَا تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ مَا اسْتَكْمَلَ سَنَتَيْنِ فِي الْأَصْحَحِّ.	ثِنْيُ الْمَعْرِزِ
إِذَا صَارَ لَهَا سَتَانِ وَدَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ.	ثِنْيُ الْبَقَرَةِ
إِذَا صَارَ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادِسَةِ.	ثِنْيُ الْإِبِلِ



## الفصل الثالث

### العيوب التي تُجتنب في الأضحية

#### المطلب الأول

### العيوب التي لا تجزئ بلا خلاف

العوراءُ البينُّ عورها، والعجفاءُ التي لا تُنقي، والعرجاءُ البينُّ عرجها، والمريضةُ التي لا يرجى برؤها.  
والعجفاءُ التي لا تُنقي، هي التي لا مُحَّ في عظامها لهزالها، والنقي: المُحَّ، فهذه لا تُجزئ؛ لأنها لا لحم فيها، إنما هي عظامٌ مُجمعةٌ.

قال ابن عبد البر: أمَّا العيوبُ الأربعةُ المذكورةُ في هذا الحديثِ فمُجمعةٌ عليها لا أعلمُ خلافاً بينَ العلماءِ فيها، ومعلومٌ أنَّ ما كانَ في معناها داخلٌ فيها إذا كانتِ العلةُ في ذلك قائمةً، ألا ترى أنَّ العوراءَ إذا لم تجز في الضحايا فالعمياءُ أحرى ألا تجوز، وإذا لم تجزِ العرجاءُ فالمقطوعةُ الرجلِ أحرى ألا تجوز، وكذلك ما كانَ مثلَ ذلك كُلِّهِ (١).

(١) «الإستذكار» (٥/٢١٥).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْعُيُوبَ تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْعُيُوبَ الْأَرْبَعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ وَهُوَ الْمَرَضُ وَالْعُجْفُ وَالْعَوْرُ وَالْعَرَجُ الْبَيْنُ لَا تُجْزِي التَّضْحِيَةَ بِهَا، وَكَذَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا أَوْ أَقْبَحَ كَالْعَمَى وَقَطَعَ الرَّجُلُ وَشَبَّهِهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَلَا تُجْزِي الْعَمِيَاءُ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْعَوْرَاءِ تَنْبِيهُ عَلَى الْعَمِيَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَاهَا بَيْنًا؛ لِأَنَّ الْعَمَى يَمْنَعُ مَشِيئَهَا مَعَ الْغَنَمِ، وَمُشَارَكَتَهَا فِي الْعَلْفِ<sup>(٣)</sup>.

- عَنْ شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانَ الصَّائِدِيِّ وَهُوَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذْنَ، وَلَا نُضْحِي بِمُقَابَلَةٍ، وَلَا مُدَابَرَةٍ، وَلَا خِرْقَاءَ، وَلَا شِرْقَاءَ.

الْمُقَابَلَةُ: مَا قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا، وَالْمُدَابَرَةُ: مَا قُطِعَ مِنْ جَانِبِ الْأُذُنِ، وَالشَّرْقَاءُ: الْمَشْقُوفَةُ، وَالْخِرْقَاءُ: الْمَثْقُوبَةُ.  
قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(٤)</sup>.

وَشُرَيْحُ بْنُ النُّعْمَانَ الصَّائِدِيُّ هُوَ كُوفِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ، وَشُرَيْحُ

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (١٣/٣٦٩).

(٢) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٣/١٢٠).

(٣) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (١٣/٣٧١).

(٤) «سنن الترمذي» (٣/١٦٤).



بْنُ هَانِيٍّ كُوفِيٍّ وَلِوَالِدِهِ صُحْبَةٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ، وَشَرِيحُ بِنِ الْحَارِثِ  
الْكِنْدِيِّ أَبُو أُمَيَّةَ الْقَاضِي قَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَكُلُّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ.  
فِي قَوْلِهِ: أَنْ نَسْتَشْرِفَ؛ أَي: أَنْ نَنْظُرَ صَحِيحًا<sup>(١)</sup>.

«نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ» أَي: نَتَأَمَّلُهَا وَنَنْظُرُ عَلَيْهَا؛ كَيْلَا يَكُونَ  
بِهَا نَقْصٌ أَوْ عَيْبٌ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا يُجْزِي مَا قُطِعَ مِنْهَا عُضْوٌ، كَالِإِلِيَّةِ وَالْأَطْبَاءِ؛ لِأَنَّ ابْنَ  
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا تَجُوزُ الْعَجْفَاءُ، وَلَا الْجَدَاءُ.  
قَالَ أَحْمَدُ: هِيَ الَّتِي قَدْ يَبَسَ ضَرْعُهَا.

وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الْإِخْلَالِ بِالْمَقْصُودِ مِنْ ذَهَابِ شَحْمَةِ الْعَيْنِ<sup>(٣)</sup>.  
قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا زَعَمْنَا أَنَّ الْعَرَجَاءَ وَالْعَوْرَاءَ لَا تَجُوزُ فِي  
الضَّحِيَّةِ كَانَتْ إِذَا كَانَتْ عَوْرَاءَ أَوْ لَا يَدَ لَهَا وَلَا رِجْلَ دَاخِلَةً فِي هَذَا  
الْمَعْنَى وَفِي أَكْثَرِ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

وجه هذا القول:

- عَنْ عُيَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ مَا لَا يَجُوزُ فِي  
الْأَضَاحِي؟ فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصَابِعِي أَقْصَرُ مِنْ أَصَابِعِهِ  
وَأَنَا مِلِّي أَقْصَرُ مِنْ أَنَامِلِهِ، فَقَالَ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي: الْعَوْرَاءُ

(١) «سنن الترمذي» (١٦٤/٣).

(٢) «نهاية المطلب في دراية المذهب» (١٦٤/١٨).

(٣) «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٧١/١٣).

(٤) «الأم للشافعي» (٢٤٧/٢).

بَيْنَ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ بَيْنَ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ بَيْنَ ظَلْعُهَا<sup>(١)</sup>، وَالكَسِيرُ  
الَّتِي لَا تُنْقِي» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِي السِّنِّ نَقْصٌ، قَالَ: مَا  
كَرِهْتَ فَدَعَهُ، وَلَا تُحَرِّمُهُ عَلَى أَحَدٍ<sup>(٢)</sup>.

- وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ  
عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

- وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَلَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَّا لِسُلَيْمَانَ بْنِ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ وَلَا يُعْرَفُ عُبَيْدُ بْنُ  
فَيْرُوزَ إِلَّا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَبِرِوَايَةِ سُلَيْمَانَ هَذَا عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا أَحْسَنَهُ مِنْ حَدِيثٍ!<sup>(٤)</sup>.

وَمَعْنَى «الْعَوْرَاءُ بَيْنَ عَوْرُهَا»: الَّتِي قَدْ انْخَسَفَتْ عَيْنُهَا وَذَهَبَتْ؛  
لِأَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ عَيْنُهَا، وَالْعَيْنُ عُضْوٌ مُسْتَطَابٌ، فَإِنْ كَانَ عَلَى عَيْنِهَا  
بَيَاضٌ وَلَمْ تَذْهَبْ، جَازَتْ التَّضْحِيَّةُ بِهَا؛ لِأَنَّ عَوْرَهَا لَيْسَ بِبَيِّنٍ،  
وَلَا يُنْقِصُ ذَلِكَ لَحْمَهَا.

أَمَّا الْعَمَشُ وَضَعْفُ بَصَرِ الْعَيْنَيْنِ جَمِيعًا قَطَعَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ  
لَا يَمْنَعُ<sup>(٥)</sup>.

(١) عَرَجُهَا.

(٢) «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ تِ الْأَرْنَؤُوطِ» (٢٨٠٢)، «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ تِ بَشَّارِ» (١٣٧/٣).

(٣) «الِإِسْتِذْكَارِ» (٢١٤/٥).

(٤) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٢٠/١٣).

(٥) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٠١/٨).



- وَالْعَجْفَاءُ الْمَهْزُولَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي، هِيَ الَّتِي لَا مُخَّ فِي عِظَامِهَا لِهُزَالِهَا، وَالنَّقْيُ: الْمُخُّ، فَهَذِهِ لَا تُجْزَى؛ لِأَنَّهَا لَا لَحْمَ فِيهَا، إِنَّمَا هِيَ عِظَامٌ مُجْتَمِعَةٌ.

- وَأَمَّا الْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ عَرَجُهَا: فَهِيَ الَّتِي بِهَا عَرَجٌ فَاحِشٌ، وَذَلِكَ يَمْنَعُهَا مِنَ اللَّحَاقِ بِالْغَنَمِ فَتَسْبِقُهَا إِلَى الْكَلَالِ فَيَرَعِينَهُ وَلَا تُدْرِكُهُنَّ، فَيَنْقُصُ لَحْمَهَا، فَإِنْ كَانَ عَرَجًا يَسِيرًا لَا يُفْضِي بِهَا إِلَى ذَلِكَ أَجْزَأَتُ.  
قَالَ مَالِكٌ: الْعَرَجَاءُ الَّتِي لَا تَلْحَقُ الْغَنَمَ لَا تَجُوزُ فِي الصَّحَايَا<sup>(١)</sup>.

قوله: الْبَيْنُ عَرَجُهَا: دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ أَدْنَى مَنَازِلِ الْعَرَجِ لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ<sup>(٢)</sup>.

- وَأَمَّا الْمَرِيضَةُ الَّتِي لَا يُرْجَى بُرُؤُهَا، فَهِيَ الَّتِي بِهَا مَرَضٌ قَدْ يُسَسَ مِنْ زَوَالِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنْقِصُ لَحْمَهَا وَقِيمَتَهَا نَقْصًا كَبِيرًا، وَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ «الْمَرِيضَةُ بَيْنَ مَرَضِهَا»، وَهِيَ الَّتِي يَبِينُ أَثَرُهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنْقِصُ لَحْمَهَا وَيُفْسِدُهُ، وَهُوَ أَصَحُّ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْجَوِينِيُّ: إِذَا بَانَ الْمَرَضُ فَسَدَ اللَّحْمُ وَصَارَ مُضِرًّا<sup>(٤)</sup>.



(١) «الإستذكار» (٢١٥/٥).

(٢) «نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» (١٦٥/١٨).

(٣) «الْمُغْنِي لِبْنِ قُدَامَةَ تِ التَّرْكِي» (٣٧٠/١٣).

(٤) «نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» (١٦٥/١٨).



## المَطْلَبُ الثَّانِي

### حُكْمُ التَّضْحِيَةِ بِالْجَرَبَاءِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا تُجَزَى الْجَرَبَاءُ، وَالْجَرَبُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ مَرَضٌ بَيْنَ مُفْسِدٍ لِلْحَمِّ وَنَاقِصٍ لِلثَّمَنِ <sup>(١)</sup>.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَرِيضَةِ الْجَرَبَاءُ؛ لِأَنَّ الْجَرَبَ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَيُهْزِلُ إِذَا كَثُرَ.

وهذا قول أصحاب الشافعي . وهذا تقييد للمطلق ، وتخصيص للعموم بلا دليل ، والمعنى يقتضي العموم كما يقتضيه اللفظ ، فإن كان المرض يفسد اللحم وينقصه ، فلا معنى للتخصيص مع عموم اللفظ والمعنى <sup>(٢)</sup>.

قال ابن جزى: «ويجزى مجرى المريضة الجرباء والهزمة» <sup>(٣)</sup>.

ويجوز التضحية بالجرباء عند الحنفية ، قال الكاساني: «وتجوز الجرباء إذا كانت سمينة فإن كانت مهزولة لا تجوز» <sup>(٤)</sup>.



(١) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٥).

(٢) «المغني» لابن قدامة (١٣/٣٧٠).

(٣) «القوانين الفقهية» (ص١٢٧).

(٤) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٥/٧٦).



## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

## تُجْزَى الْمَرِيضَةُ مَرَضًا خَفِيفًا

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الْمَرَضُ الْخَفِيفُ يَجُوزُ فِي الصَّحَايَا، وَالْعَرَجُ الْخَفِيفُ الَّذِي تَلْحَقُ بِهِ الشَّاءُ فِي الْغَنَمِ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «الْبَيْنُ مَرَضُهَا وَالْبَيْنُ ظَلْعُهَا»، وَكَذَلِكَ النُّقْطَةُ فِي الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ يَسِيرَةً؛ لِقَوْلِهِ «الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا»، وَكَذَلِكَ الْمَهْزُولَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِغَايَةٍ فِي الْهُزَالِ؛ لِقَوْلِهِ «وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي» يُرِيدُ بِذَلِكَ الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا مِنَ الشَّحْمِ، وَالنَّقْيُ الشَّحْمُ<sup>(١)</sup>.



(١) «الإستذكار» (٢١٥/٥)، «التمهيد - ابن عبد البر» (١٢/٥٤٤ ت بشار).

## المَطْلَبُ الرَّابِعُ

## العَضْبَاءُ

العَضْبُ ذَهَابُ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ الأُذُنِ أَوْ القَرْنِ.  
قَالَ أَحْمَدُ: العَضْبَاءُ: مَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا؛ لِأَنَّ الأَكْثَرَ  
كَالْكُلِّ<sup>(١)</sup>.

وَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي حُكْمِ التَّضْحِيَةِ بِهَا عَلَى أَقْوَالٍ:  
القَوْلُ الأَوَّلُ: لَا تُجْزئُ مَكْسُورَةُ القَرْنِ.

وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(٢)</sup>.

وجه هذا القول:

عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَبِ القَرْنِ  
وَالأُذُنِ، قَالَ قَتَادَةُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، فَقَالَ: العَضْبُ مَا  
بَلَغَ النِّصْفَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

القَوْلُ الثَّانِي: تُجْزئُ مَكْسُورَةُ القَرْنِ.

(١) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٦/٣).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٧١/١٣).

(٣) «سنن الترمذي ت بشار» (١٥٠٤) هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ سَوَاءٌ كَانَ يُدْمَى أَمْ لَا (١) .  
 وَرُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَعَمَّارٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ (٢) .  
 قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيْسَ فِي الْقَرْنِ نَقْصٌ (٣) .

وجه هذا القول:

قَالَ ابْنُ نَجِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيُضَحِّي بِالْجَمَاءِ الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا يَعْنِي خِلْقَةً؛  
 لِأَنَّ الْقَرْنَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَقْصُودٌ وَكَذَا مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ بَلْ أَوْلَى (٤) .  
 قَالَ الْجُوَيْنِيُّ: الْقَرْنُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْإِجْزَاءِ: فَالْجَمَاءُ  
 خِلْقَةٌ مُجْزِيَةٌ، وَكَذَلِكَ الْجَلْحَاءُ وَالْعَقْصَاءُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَرْنِ غَرَضٌ  
 مُعْتَبَرٌ، فَإِنَّ الْقَرْنَ لَا يُعْنَى لِلْأَكْلِ، وَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ فِي الْإِسْتِشْرَافِ (٥) .  
 وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ: كُلُّ عَيْبٍ سِوَى مَا ذَكَرْنَا فَإِنَّهَا تُجْزَى بِهِ الْأُضْحِيَّةُ  
 كَالْخَصِي، وَكَسِرِ الْقَرْنِ - دَمِيٍّ أَوْ لَمْ يَدَمْ - وَالْهَتْمَاءُ وَالْمَقْطُوعَةُ الْإِلِيَّةُ،  
 وَغَيْرُ ذَلِكَ لَا تَحَاشَى شَيْئًا غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا (٦) .

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: إِنْ كَانَ قَرْنُهَا يَدْمَى لَمْ يَجْزُ، وَإِلَّا جَازَ، وَإِذَا  
 ذَهَبَ الْأُذُنُ كُلُّهَا لَمْ يَجْزُ، وَإِنْ ذَهَبَ يَسِيرٌ جَازَ.

- (١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٧٦/٥)، «شرح النووي على مسلم» (١٣/١٢٠).
- (٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٧١/١٣).
- (٣) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٧).
- (٤) «البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري» (٨/٢٠٠).
- (٥) «نهاية المطلب في دراية المذهب» (١٧٢/١٨).
- (٦) «المحلى بالآثار» (١٠/٦).

قَالَ سَحْنُونٌ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ هَلْ تُجْزَى فِي الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟  
قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ إِنْ كَانَتْ لَا تَدْمَى.

قُلْتُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ إِنْ كَانَتْ لَا تَدْمَى؟ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ قَدْ بَدَأَ ذَلِكَ وَانْقَطَعَ الدَّمُ وَجَفَّ، أَيُصْلِحُ هَذَا أَمْ لَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟

قَالَ: نَعَمْ، إِذَا بَرَّتْ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ تَدْمَى بِحَدَثَانِ ذَلِكَ.

قُلْتُ: لِمَ كَرِهَهُ مَالِكٌ إِذَا كَانَتْ تَدْمَى؟  
قَالَ: لِأَنَّهُ رَأَى مَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصْحَاحِي» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ يُجْزَى.

- وَلِأَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ عَنِ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ قَالَ: قُلْتُ لِلْبَرَاءِ: فَإِنِّي أَكْرَهُ النَّقْصَ مِنَ الْقَرْنِ وَمِنَ الذَّنْبِ. فَقَالَ: أَكْرَهُ لِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُضَيِّقَ عَلَى النَّاسِ.

- وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ اللَّحْمَ، وَلَا يُؤَثِّرُ ذَهَابُ ذَلِكَ فِيهِ.



(١) «المُدَوَّنَةُ» (١/٥٤٦).





## المطلب الخامس

### حكم التضحية بالجماء

تُجْزَى الْجَمَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ لَهَا قَرْنٌ.  
 قَالَ النَّوَوِيُّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ التَّضْحِيَةِ بِالْأَجْمِ الَّذِي لَمْ  
 يُخْلَقْ لَهُ قَرْنَانِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَيُضَحِّي بِالْجَمَاءِ الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا يَعْنِي خِلْقَةً؛  
 لِأَنَّ الْقَرْنَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَقْصُودٌ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْجُوَيْنِيُّ: الْقَرْنَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْإِجْزَاءِ: فَالْجَمَاءُ  
 خِلْقَةٌ مُجْزِيَةٌ، وَكَذَلِكَ الْجِلْحَاءُ وَالْعَقْصَاءُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَرَنِ غَرَضٌ  
 مُعْتَبَرٌ، فَإِنَّ الْقَرْنَ لَا يُعْنَى لِلْأَكْلِ، وَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ فِي الْإِسْتِشْرَافِ<sup>(٣)</sup>.



(١) «شرح النووي على مسلم» (١٣/١٢٠).

(٢) «البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري» (٨/٢٠٠).

(٣) «نهاية المطلب في دراية المذهب» (١٨/١٧٢).



## المَطْلَبُ السَّادِسُ

## حُكْمُ التُّضْحِيَةِ بِالصَّكَّاءِ

الصَّكَّاءُ: هِيَ الَّتِي خُلِقَتْ بِلَا أُذُنَيْنِ .

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أُذُنٌ خِلْقَةً أَجْزَأَتْ فِي الضَّحَايَا (١) .

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهَا أُذُنٌ خِلْقَةً لَمْ تُجْزَ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً الْأُذُنَيْنِ جَازَتْ (٢) .

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ خُلِقَتْ لَا أُذُنَ لَهَا لَمْ تُجْزِ (٣) .

وَالصَّمَاءُ: أَي صَغِيرَةُ الْأُذُنَيْنِ جِدًّا بِحَيْثُ تَصِيرُ كَأَنَّهَا بِلَا أُذُنَيْنِ فَلَا تُجْزَى (٤) .



(١) «بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ» (٢/١٩٥)، «الاستذكار» (٥/٢١٧).

(٢) «الاستذكار» (٥/٢١٧)، «بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ» (٢/١٩٥).

(٣) «الْأُمَّ لِلشَّافِعِيِّ» (٢/٢٤٧).

(٤) «منح الجليل شرح مختصر خليل» (٢/٤٦٩).



## المَطْلَبُ السَّابِعُ

## حُكْمُ التَّضْحِيَةِ بِمَقْطُوعَةِ الْأُذُنِ

اختلف العلماء في حكم التضحية بها على أقوال:  
 القول الأول: مقطوعة الأذن لا تجزئ، وبه قال مالك والشافعي  
 وداود.

قال سحنون لابن القاسم: ما كان مالك يكره القطع من الأذان  
 في الضحايا والهدي؟

قال: كان يوسع فيها إذا كان الذي بأذنها قطعاً قليلاً مثل السمة  
 في الأذن، قلت: وكذلك الشق في الأذن؟

قال: نعم كان يوسع إذا كان في الأذن الشيء القليل مثل السمة  
 ونحوها، قلت: فإن كان القطع من الأذن شيئاً كثيراً؟

قال: لم يكن يجرها إذا كانت مقطوعة الأذن أو قد ذهب من الأذن  
 الشيء الكثير، قال: وإنما كان يوسع فيما ذكرت لك من السمة<sup>(١)</sup>.

قال الشافعي: لو جُدعت لم تجز؛ لأن هذا نقص من المأكول منها<sup>(٢)</sup>.

(١) «المدونة» (٤٧٧/١).

(٢) «الأم للشافعي» (٢٤٧/٢).

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي مَقْطُوعَةِ الْأُذُنِ: مَذْهَبُنَا أَنَّهَا لَا تُجَزَى، سِوَاءَ قُطِعَتْ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

- عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ، وَلَا نَضْحِي بِمُقَابَلَةٍ، وَلَا مُدَابَرَةٍ، وَلَا خِرْقَاءَ، وَلَا شِرْقَاءَ.

- قَالَ زُهَيْرٌ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: مَا الْمُقَابَلَةُ؟ قَالَ: تُقَطَّعُ طَرَفُ الْأُذُنِ. قُلْتُ: فَمَا الْمُدَابَرَةُ؟ قَالَ: تُقَطَّعُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْأُذُنِ. قُلْتُ: فَمَا الْخِرْقَاءُ؟ قَالَ: تُشَقُّ الْأُذُنُ. قُلْتُ: فَمَا الشَّرْقَاءُ؟ قَالَ: تُشَقُّ أُذُنُهَا السَّمَّةُ<sup>(٢)</sup>.

«أَمَرْنَا أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ» أَي: نَتَأَمَّلُهَا وَنَطَّلِعَ عَلَيْهَا؛ كَيْلَا يَكُونَ بِهَا نَقْصٌ أَوْ عَيْبٌ<sup>(٣)</sup>.

- قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى: الْخِرْقَاءُ الَّتِي انْتَقَبَتْ أُذُنُهَا<sup>(٤)</sup>.

- قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الْمُقَابَلَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْفِقْهِ وَأَهْلِ اللَّغَةِ: مَا قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا، وَالْمُدَابَرَةُ: مَا قُطِعَ مِنْ جَانِبِي الْأُذُنِ، وَالشَّرْقَاءُ: الْمَشْقُوفَةُ الْأُذُنُ، وَالْخِرْقَاءُ: الْمَثْقُوبَةُ الْأُذُنُ.

(١) «المجموع شرح المهذب» (٤٠٤/٨).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «نهاية المطلب في دراية المذهب» (١٦٤/١٨).

(٤) «المعني لابن قدامة ت التركي» (٣٧٣/١٣).



- وَقَالَ: وَلَا خِلَافَ عِلْمَتِهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ قَطْعَ الْأُذُنِ كُلِّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا عَيْبٌ يَتَّقَى فِي الضَّحَايَا<sup>(١)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ قُطِعَ أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ لَمْ تَجْزِهِ، وَإِلَّا فَتُجْزِئُهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: الْعَضْبَاءُ: مَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ كَالْكُلِّ<sup>(٢)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: إِنْ قُطِعَ أَكْثَرُ مِنَ الثُّلُثِ لَمْ تَجْزِهِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: إِنْ بَقِيَ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ أُذُنِهَا أَجْزَأَتْ<sup>(٣)</sup>.



(١) «الإستذكار» (٢١٦/٥).

(٢) «كشاف القناع عن متن الإفتاح» (٦/٣).

(٣) «المجموع شرح المهذب» (٨/٤٠٤ ط المنيرية).

## المَطْلَبُ الثَّامِنُ

## حكم التضحية بالبتراء

وَالْبَتْرَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَا ذَنْبَ لَهَا، سَوَاءً كَانَ خِلْقَةً أَوْ مَقْطُوعًا.  
 عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُضَحَّى بِالْأَبْتَرِ.  
 وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُضَحَّى بِالْأَبْتَرِ.  
 وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُضَحَّى بِالْأَبْتَرِ.  
 وَأَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يُضَحَّى بِالْأَبْتَرِ، وَاحْتَجُّوا بِأَثَرَيْنِ رَدِيئَيْنِ  
 - أَحَدُهُمَا: مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَرْظَةَ عَنْ  
 أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «اشْتَرَيْتُ كَبْشًا لِأُضْحِي بِهِ فَعَدَا الذُّبُّ عَلَى ذَنْبِهِ  
 فَقَطَعَهُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ؟ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ»، وَالْآخَرُ: مِنْ طَرِيقِ  
 الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّضَحَّى  
 بِالْبَتْرَاءِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا». جَابِرٌ كَذَّابٌ، وَحَجَّاجٌ سَاقِطٌ، وَعَنْ بَعْضِ  
 شُيُوخِهِ رِيحٌ.

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ  
 جُبَيْرٍ، وَالْحَسَنِ، وَالْحَكَمِ: إِجَازَةُ الْبَتْرَاءِ فِي الْأُضْحِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

(١) «المحلى بالآثار» (١٢/٦).

وَمَنْ لَمْ يَرَ بِأَسًا بِالْبَتْرَاءِ: لِأَنَّ هَذَا نَقْصٌ لَا يَنْقُصُ اللَّحْمَ،  
وَلَا يُخَلُّ بِالْمَقْصُودِ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ نَهْيٌ، فَوَجَبَ أَنْ يُجْزَى، إِلَّا أَنْ  
الْأَفْضَلَ مَا كَانَ كَامِلَ الْخَلْقَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ،  
وَقَالَ: «خَيْرُ الْأُضْحِيَّةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ»، وَأَمَرَ بِاسْتِشْرَافِ الْعَيْنِ  
وَالْأُذُنِ<sup>(١)</sup>.



(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٧٢/١٣).

## المَطْلَبُ التَّاسِعُ

## حُكْمُ التَّضْحِيَةِ بِالْهَتْمَاءِ

الْهَتْمَاءُ: هِيَ الَّتِي انْكَسَرَتْ ثَنَائِيهَا مِنْ أَصْلِهَا وَانْقَلَعَتْ (١).  
 قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَسْنَانٌ فِي أَعْلَاهَا فَهَذِهِ تُجْزَى بِاتِّفَاقٍ (٢).  
 الْهَتْمَاءُ يُشْتَرَطُ فِي إِجْزَائِهَا أَلَّا يَمْنَعَهَا الْهُتْمُ عَنِ الرَّعِيِّ  
 وَالْإِعْتِلَافِ، فَإِنْ مَنَعَهَا عَنْهُمَا لَمْ تُجْزَى.  
 وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ.

وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ: لَا تُجْزَى مَكْسُورٌ سِنِينَ فَأَكْثَرَ أَوْ مَقْلُوعَتُهُمَا، إِلَّا  
 إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِإِثْغَارٍ أَوْ كِبَرٍ، أَمَّا لِهُذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ فَتُجْزَى.  
 وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: تُجْزَى ذَاهِبَةٌ بَعْضِ الْأَسْنَانِ إِنْ لَمْ يُؤْثِرْ نَقْصًا فِي  
 الْإِعْتِلَافِ، وَلَا ذَاهِبَةٌ جَمِيعَهَا وَلَا مَكْسُورَةٌ جَمِيعَهَا، وَتُجْزَى الْمَخْلُوقَةُ  
 بِلَا أَسْنَانٍ.

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ: لَا تُجْزَى مَا ذَهَبَ ثَنَائِيهَا مِنْ أَصْلِهَا، بِخِلَافِ مَا  
 لَوْ بَقِيَ مِنَ الثَّنَائِيَا بَقِيَّةً.

(١) «النَّهَائِيَّةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ» (٢٤٣/٥).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٠٨/٢٦)، «الْفُرُوعُ وَتَصْحِيحُ الْفُرُوعِ» (٨٨/٦).

## المذهبُ الحنفيُّ:

كَانَ أَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَوَّلًا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَحِّيَ بِالْهَتْمَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ تَعْتَلِفُ، ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ: يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ تَعْتَلِفُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَهُ فِي أَنْ يُضَحِّيَ بِهَا؛ لِأَنَّ الْهَتْمَاءَ لَيْسَ لَهَا أَسْنَانٌ، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْهَتْمَاءَ مَكْسُورَةٌ بَعْضِ الْأَسْنَانِ.

فَإِذَا كَانَتْ تَعْتَلِفُ فَالْبَاقِي مِنَ الْأَسْنَانِ أَكْثَرُ مِنَ الذَّاهِبِ، وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْجَوَازَ عِنْدَهُ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّتِي لَا أَسْنَانَ لَهَا بِمَنْزِلَةِ الَّتِي لَا أُذُنَ لَهَا، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُودٌ فِي الْبَدَنِ، بَلِ السِّنُّ فِي الْأَنْعَامِ أَقْرَبُ إِلَى الْمَقْصُودِ مِنَ الْأُذُنِ؛ لِأَنَّهَا تَعْتَلِفُ بِالْأَسْنَانِ (١).

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَتُجْزَى الْهَتْمَاءُ فِي الْأُضْحِيَّةِ إِذَا كَانَتْ تَعْتَلِفُ. وَعَلَّلَ الْجِصَّاصُ ذَلِكَ قَائِلًا: لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تُمْنَعِ الْإِعْتِلَافَ فَهُوَ نَقْصٌ يَسِيرٌ، فَلَا يَمْنَعُ جَوَازَهَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ اعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ بَقَاءَ أَكْثَرِ الْأَسْنَانِ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ أَنْ تَعْتَلِفَ أَوْ لَا تَعْتَلِفَ.

وَجُمَلَةُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ النِّقْصَ الْيَسِيرَ لَا يَمْنَعُ جَوَازَهَا فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَالْكَثِيرُ يَمْنَعُهُ، وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ طَرِيقُهُ الْإِجْتِهَادُ (٢).

(١) «المبسوط للسرخسي» (١٢/١٧).

(٢) «شرح مختصر الطحاوي للجصاص» (٧/٣٥٥).

وَأَمَّا الْهَتْمَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَا أَسْنَانَ لَهَا فَإِنْ كَانَتْ تَرَعَى وَتَعْتَلِفُ جَازَتْ وَإِلَّا فَلَا، وَذَكَرَ فِي «الْمُنْتَقَى» عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَا يَمْنَعُهَا عَنِ الْإِعْتِلَافِ تُجْزِئُهُ وَإِنْ كَانَ يَمْنَعُهَا عَنِ الْإِعْتِلَافِ إِلَّا أَنْ يُصَبَّ فِي جَوْفِهَا صَبًّا لَمْ تَجْزِئُهُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ: تُجْزِئُ ذَاهِبَةُ بَعْضِ الْأَسْنَانِ، فَإِنْ انكَسَرَتْ جَمِيعُ أَسْنَانِهَا أَوْ تَنَازَرَتْ فَقَدْ أَطْلَقَ الْبَعْوِيُّ وَآخَرُونَ أَنَّهَا لَا تُجْزِئُ، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّ: قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: تُجْزِئُ، وَقِيلَ لَا تُجْزِئُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِمَرَضٍ أَوْ كَانَ يُؤَثِّرُ فِي الْإِعْتِلَافِ وَيُنْقِصُ اللَّحْمَ مُنْعَ، وَإِلَّا فَلَا.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهَذَا حَسَنٌ، وَلَكِنَّهُ يُؤَثِّرُ بِلَا شَكٍّ، فَرَجَعَ الْكَلَامُ إِلَى الْمَنْعِ الْمَطْلُوقِ.

هَذَا كَلَامُ الرَّافِعِيِّ، وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup>.

الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ:

لَا يُجْزِئُ مَا ذَهَبَ ثَنَائِيهَا مِنْ أَصْلِهَا وَهِيَ: الْهَتْمَاءُ، فَلَوْ بَقِيَ مِنَ الشَّنَائِيَا بَقِيَّةٌ أَجْزَأُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَالْهَتْمَاءُ» الَّتِي سَقَطَ بَعْضُ أَسْنَانِهَا فِيهَا قَوْلَانِ هُمَا وَجْهَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، أَصْحُهُمَا أَنَّهَا تُجْزِئُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٧٥/٥).

(٢) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٠٢/٨).

(٣) «مَطَالِبُ أَوْلِي النَّهْيِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُنتَهَى» (٤٦٥/٢).

(٤) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٠٨/٢٦)، «الْفُرُوعُ وَتَصْحِيحُ الْفُرُوعِ» (٨٨/٦).



## المَطْلَبُ العَاشِرُ

## حُكْمُ التَّضْحِيَةِ بِالْخَصِيِّ

وَيُجْزَى الْخَصِيُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ .  
وَالْوَجْأُ: رَضُّ الْخَصِيِّينِ، وَمَا قُطِعَتْ خُصْيَتَاهُ أَوْ سُلتَا فَهُوَ كَالْمَوْجُوءِ؛  
لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَلِأَنَّ الْخِصَاءَ إِذْهَابُ عَضْوٍ غَيْرِ مُسْتَطَابٍ، يَطِيبُ اللَّحْمُ  
بِذَهَابِهِ، وَيَكْثُرُ وَيَسْمَنُ.

قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا زَادَ فِي لَحْمِهِ وَشَحْمِهِ أَكْثَرَ مِمَّا ذَهَبَ مِنْهُ . وَبِهَذَا  
قَالَ الْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ  
وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا<sup>(١)</sup> .

قَالَ أَحْمَدُ: الْخَصِيُّ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ النَّعْجَةِ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ أَوْفَرُ  
وَأَطْيَبُ<sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْجُوَيْنِيُّ: الْخُصْيَةُ لَيْسَتْ مَعْنِيَةً بِالْأَكْلِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا خِيَالُ  
الِاسْتِحْسَانِ، وَفَقْدُهَا يُكْسِبُ اللَّحْمَ مِنَ الْوُفُورِ وَالْمَزِيدِ مَا لَا يُنَاسِبُ

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ ت الشَّرْحِيَّة» (١٣/٣٧١) .

(٢) «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٢/٥٣١) .

الْخُصِيَّةَ، فَأَجْزَأَ الْخُصِيَّ لِدَلِكِ وَفَاقًا<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ جُزَيٍّ: وَالْفَحْلُ أَفْضَلُ مِنَ الْخُصِيَّ.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: الْخُصِيُّ السَّمِينُ أَفْضَلُ مِنَ الْفَحْلِ الضَّعِيفِ<sup>(٢)</sup>.

فَائِدَةٌ:

قَالَ الْبُهْوتِيُّ: إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ مَعَ قَطْعِ الْخُصِيَّتَيْنِ أَوْ سَلَّهَمَا أَوْ

رَضَّهَمَا لَمْ يُجْزَ، وَهُوَ الْخُصِيُّ الْمَجْبُوبُ، نَصَّ عَلَيْهِ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِصِ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى<sup>(٣)</sup>.

### حُكْمُ مَنْ اشْتَرَى الْأُضْحِيَّةَ سَلِيمَةً ثُمَّ حَدَّثَ بِهَا عَيْبَ عِنْدَهُ

اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِذَا اشْتَرَى أُضْحِيَّةً صَاحِحَةً سَلِيمَةً مِنَ الْعُيُوبِ، ثُمَّ

حَدَّثَ بِهَا عَيْبًا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ، ذَبَحَهَا وَأَجْزَأَتْهُ.

رُويَ هَذَا عَنْ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَالشُّورِيِّ،

وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ<sup>(٤)</sup>.

عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ أُضْحِيَّةً فَمَرَضَتْ عِنْدَهُ أَوْ

عَرَضَ لَهَا مَرَضٌ، فَهِيَ جَائِزَةٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) «نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» (١٨/١٧١).

(٢) «الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ» (ص ١٢٦).

(٣) «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَنَنِ الْإِفْتَاءِ» (٦/٣).

(٤) انظر: «المحلى بالآثار» (٣٩/٦)، «المغني» لابن قدامة (٣٧٣/١٣).

(٥) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٤٢٤).



قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَنْ اشْتَرَى ضَحِيَّةً فَأَوْجَبَهَا أَوْ أَهْدَى هَدِيًّا مَا كَانَ فَأَوْجَبَهُ وَهُوَ تَامٌ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ نَقْصٌ وَبَلَغَ الْمَنْسِكَ أَجْزَأَ عَنْهُ، إِنَّمَا أَنْظَرُ فِي هَذَا كُلَّهُ إِلَى يَوْمٍ يُوجِبُهُ فَيَخْرُجُ مِنْ مَالِهِ إِلَى مَا جَعَلَهُ لَهُ، فَإِذَا كَانَ تَامًا وَبَلَغَ مَا جَعَلَهُ لَهُ أَجْزَأَ عَنْهُ بِتَمَامِهِ عِنْدَ الْإِيجَابِ وَبُلُوغِهِ أَمَدَهُ، وَمَا اشْتَرَى مِنْ هَذَا فَلَمْ يُوجِبْهُ إِلَّا بَعْدَ مَا نَقَصَ فَكَانَ لَا يُجْزَى ثُمَّ أَوْجَبَهُ ذَبْحَهُ وَلَمْ يُجْزَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَهُ وَهُوَ غَيْرُ مُجْزَى، فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ لِأَزْمًا لَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِتَامٍ، وَمَا كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلُهُ<sup>(١)</sup>.

وفي المُبْدِعِ: لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ عَيْبٌ حَدَثَ بِمُعَالَجَةِ ذَبْحِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِذَا اشْتَرَى أَضْحِيَّةً فَتَعَيَّبَتْ قَبْلَ الذَّبْحِ ذَبْحَهَا فِي أَحَدِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ عِنْدَ الذَّبْحِ أَجْزَأَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وجه هذا القول:

- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: ابْتَعْنَا كَبْشًا نُضَحِّي بِهِ، فَأَصَابَ الذَّبُّ مِنْ إِلَيْتِهِ، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَنَا أَنْ نُضَحِّي بِهِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٤)</sup>.

- عَنْ أَبِي حَصِينٍ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رَأَى هَدَايَا لَهُ فِيهَا نَاقَةٌ عَوْرَاءٌ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ أَصَابَهَا بَعْدَ مَا اشْتَرَيْتُمُوهَا فَأَمْضُوهَا، وَإِنْ كَانَ أَصَابَهَا قَبْلَ أَنْ تَشْتَرُوهَا فَأَبْدِلُوهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٧).

(٢) «غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى ط غراس» (١/٤٤٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٦/٣٠٤).

(٤) «سنن ابن ماجه ت الأرئوط» (٣١٤٦).

(٥) «السنن الكبير» للبيهقي (١٠/٤٩٣ ت التركي).

القول الثاني: لا تُجزئُهُ، وبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَمَالِكٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً سَلِيمَةً فَلَمْ يَذْبَحْهَا حَتَّى نَزَلَ بِهَا عَيْبٌ لَا يَجُوزُ بِهِ فِي الضَّحَايَا لَوْ اشْتَرَيْتَ بِهِ عَجَفَتْ أَوْ عَمِيَتْ أَوْ اعْوَرَّتْ، لَا تُجْزِئُهُ وَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الشَّرَاءِ (١).

وجه هذا القول:

لِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ وَاجِبَةٌ فِي قَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ، فَلَا يَبْرَأُ مِنْهَا إِلَّا بِإِرَاقَةِ دَمِهَا سَلِيمَةً.

وَأَمَّا إِذَا تَعَيَّبَتْ عِنْدَ الذَّبْحِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا عَالَجَ ذَبْحَهَا، فَقَلَعْتَ السَّكِينَ عَيْنَهَا، أَجْزَأَتْ اسْتِحْسَانًا.

وَإِنْ نَذَرَ أُضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيَّنَهَا فِي شَاةٍ تَعَيَّنَتْ، فَإِنْ عَابَتْ تِلْكَ الشَّاةَ قَبْلَ ذَبْحِهَا لَمْ تُجْزِئْ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ لَا تَبْرَأُ إِلَّا بِذَبْحِ شَاةٍ سَلِيمَةٍ (٢).



(١) «الجامع لمسائل المدونة» (٥/ ٨٣٥).

(٢) «المُعْنِي لابن قُدَامَةَ التُّرْكِيِّ» (١٣/ ٣٧٤).



## الفصل الرابع

### أفضل الأضاحي

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أفضل الأضاحي البدنة، ثم البقرة، ثم الشاة، ثم شرك في بدنة، ثم شرك في بقرة.

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد.

عن علي قال رضي الله عنه: ثنيا فصاعداً واستسمن، فإن أكلت أكلت طيباً، وإن أطعمت أطعمت طيباً<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما قال: من الأزواج الثمانية: من الإبل والبقرة والضأن والمعز، على قدر الميسرة، ما عظمت فهو أفضل<sup>(٢)</sup>.

وقال النووي: أجمع العلماء على استحباب سمينها وطيبها<sup>(٣)</sup>.

وقال: مذهبنا أن أفضل التضحية بالبدنة، ثم البقرة، ثم الضأن ثم المعز، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وداود<sup>(٤)</sup>.

(١) «السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (٢٩١/١٩).

(٢) «سنن سعيد بن منصور» (٧٦٥/٣)، «السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (٤٤٣/١٠).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (١١٨/١٣) ونقل هذا الإجماع أيضاً في المجموع.

(٤) «المجموع شرح المهذب» (٣٩٨/٨).

وَالْجَوَامِيسُ فِي الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ كَالْبَقَرِ فِي الْإِجْزَاءِ وَالسِّنِّ،  
وَإِجْزَاءِ الْوَاحِدَةِ عَنْ سَبْعَةٍ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنْهَا <sup>(١)</sup>.

الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ:

قَالَ الشَّافِعِيُّ: زَعَمَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعْبِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الزَّكَاةِ: ٣٢] اسْتِسْمَانُ الْهَدْيِ وَاسْتِحْسَانُهُ، «وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفَسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» <sup>(٢)</sup>.

الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ:

- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجُمُعَةِ: «مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً» <sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لَنَا -الشَّافِعِيَّةُ- وَلِلْجُمْهُورِ عَلَى مَالِكٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: التَّضْحِيَّةُ بِالْبَقْرَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْبَدَنَةِ وَفِي الْهَدْيِ فِي الْحَجِّ، قَالَ: الْبَدَنَةُ أَفْضَلُ، وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ الْبَدَنَةُ أَفْضَلُ فِيهِمَا، وَدَلِيلُنَا أَنَّ الْقُرْبَانَ يُطْلَقُ عَلَى الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ

(١) «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِفْتَاءِ» (٢/٥٣٣).

(٢) «الْأَمُّ لِلشَّافِعِيِّ» (٢/٢٤٥).

(٣) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٨٨١)، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٨٥٠).



فِي تَرْجِيحِ الْبَدَنَةِ عَلَى الْبَقَرَةِ فِي الْقُرْبَانِ <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّيْءَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، فَإِنْ عَسَرَ عَلَيْكُمْ، فَادْبَحُوا الْجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ».

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الشَّيْءِ عَلَى الْجَذَعِ؛ لِكَوْنِهِ جَعَلَ الشَّيْءَ أَصْلًا وَالْجَذَعَ بَدَلًا، لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الشَّيْءِ <sup>(٢)</sup>.

الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَاسِ:

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْعَقْلُ مُضْطَرٌّ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَا تُقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ ﷻ إِذَا كَانَ نَفِيسًا كُلَّمَا عَظُمَتْ رَزِيَّتُهُ عَلَى الْمُتَقَرَّبِ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِهِ <sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: الْأُضْحِيَّةُ ذَبْحٌ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَتْ الْبَدَنَةُ فِيهِ أَفْضَلَ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ ثَمَنًا وَلَحْمًا وَأَنْفَعُ، فَأَمَّا التَّضْحِيَّةُ بِالْكَبْشِ؛ فَلِأَنَّهُ أَفْضَلُ أَجْنَسِ الْغَنَمِ، وَكَذَلِكَ حُصُولُ الْفِدَاءِ بِهِ أَفْضَلُ، وَالشَّاةُ أَفْضَلُ مِنْ شَرِكٍ فِي بَدَنَةٍ؛ لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدَّمِ مَقْصُودَةٌ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَالْمُنْفَرِدُ يَتَقَرَّبُ بِإِرَاقَتِهِ كُلِّهِ، وَالْكَبْشُ أَفْضَلُ الْغَنَمِ؛ لِأَنَّهُ أُضْحِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ أَطْيَبُ لَحْمًا <sup>(٤)</sup>.

(١) «المجموع شرح المهذب» (٤/٥٤٠)، «شرح النووي على مسلم» (١٣/١١٨).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (١٣/٣٦٧).

(٣) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٥).

(٤) «المغني» لابن قدامة (١٣/٣٦٦).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيَّ أَنْ أَفْضَلَ الْهَدَايَا الْإِبِلُ،  
وَاخْتَلَفُوا فِي الضَّحَايَا فَكَانَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الْهَدْيِ قَاضِيًا عَلَيَّ مَا  
اخْتَلَفُوا فِيهِ فِي الْأَضَاحِي لِأَنَّهُ قُرْبَانٌ كُلُّهُ.

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيَّ أَنَّهُ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةٌ، فَذَلَّ عَلَيَّ نُقْصَانُ  
ذَلِكَ عَنِ مَرْتَبَةِ غَيْرِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الرِّقَابِ أَغْلَاهَا ثَمَنًا  
وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِبِلَ أَكْثَرَ ثَمَنًا مِنَ الْغَنَمِ، فَوَجَبَ أَنْ  
تَكُونَ أَفْضَلَ اسْتِدْلَالًا بِهَذَا الْحَدِيثِ (١).

الْقَوْلُ الثَّانِي: الْأَفْضَلُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِ، ثُمَّ الْبَقْرَةُ، ثُمَّ الْبَدَنَةُ،  
وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ.

قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ: وَأَفْضَلُهَا الْغَنَمُ، ثُمَّ الْبَقْرُ، ثُمَّ الْإِبِلُ،  
وَالضَّانُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَعَزِ، وَفُحُولٌ كُلِّ جِنْسٍ أَفْضَلُ مِنْ إِيَّاهُ (٢)، وَكَذَلِكَ  
قَالَ ابْنُ جُزَيٍّ (٣).

وجه هذا القول:

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ، وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَفْضَلَ، وَلَوْ عَلِمَ  
اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ لَفَدَى بِهِ إِسْمَاعِيلَ.

وَلِأَنَّ الْمُرَاعَى طِيبُ اللَّحْمِ وَرُطُوبَتُهُ دُونَ كَثْرَتِهِ، بِدَلِيلِ مَا رَوَيْنَاهُ  
مِنْ تَضَحِيَّتِهِ بِالْغَنَمِ وَعُدُولِهِ إِلَيْهَا عَنِ الْإِبِلِ وَالْبَقْرِ، وَلِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهَا أَهْلُ

(١) «التَّمْهِيدُ لِمَا فِي الْمُوَطِّأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ» (٣٠/٢٢).

(٢) «الْمَعُونَةُ عَلَيَّ مَذَهَبِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ» (ص ٦٥٨).

(٣) «الْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ» (ص ١٢٦).



الْبَيْتِ دُونَ الْفُقَرَاءِ بِخِلَافِ الْهَدَايَا<sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: أَفْضَلُ الصَّحَايَا الْفُحُولُ مِنَ الصَّانِ، وَإِنَاثُ الصَّانِ خَيْرٌ مِنْ فُحُولِ الْمَعْرِ، وَفُحُولُ الْمَعْرِ خَيْرٌ مِنْ إِنَاثِهَا، وَإِنَاثُ الْمَعْرِ خَيْرٌ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَحُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَفَدَيْتَهُ بِذَبِيحٍ عَظِيمٍ﴾ وَذَلِكَ كَبَشٌ لَا جَمَلٌ وَلَا بَقْرَةٌ<sup>(٢)</sup> .

- وَعَنْ عَطَاءٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ نَفْسِي. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿وَفَدَيْتَهُ بِذَبِيحٍ عَظِيمٍ﴾ فَأَمَرَهُ بِكَبَشٍ<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ عَلِمَ اللَّهُ حَيَوَانًا أَفْضَلَ مِنَ الْكَبَشِ لَفَدَى بِهِ إِسْمَاعِيلَ، وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبَشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، وَأَكْثَرُ مَا ضَحَّى بِهِ الْكِبَاشُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الذَّبْحُ الْعَظِيمُ: شَاةٌ<sup>(٤)</sup> .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَزَلَ عَلَيَّ جِبْرِيلُ فِي يَوْمِ عِيدٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: يَا جِبْرِيلُ، كَيْفَ رَأَيْتَ عِيدَنَا؟ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، لَقَدْ تَبَاهَى بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ. وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اعْلَمْ أَنَّ الْجَذَعَ

(١) «المعونة على مذهب عالم المدينة» (ص ٦٥٨).

(٢) «التمهيد» (٢٢/٢٩).

(٣) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨/٢٨١ ط التَّاصِيلِ الثَّانِيَةِ)، «تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ» (٩/٣١٢٣).

(٤) «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (١٩/٦٠٢).

مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِّنَ السَّيِّدِ مِنَ الْبَقْرِ، وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِّنَ السَّيِّدِ  
مِنَ الْبَقْرِ، وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِّنَ السَّيِّدِ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ  
ذِبْحًا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ لَفَدَىٰ بِهِ إِبْرَاهِيمَ ابْنَهُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَهُمْ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَفِيهِ الْحُيْنِيُّ  
عِنْدَهُ مَنَّاكِيرٌ<sup>(٢)</sup>، وَضَعَفَهُ الْبَرَّازُ بِرِوَايَةِ إِسْحَاقَ الْحُيْنِيِّ<sup>(٣)</sup>، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ:  
هَذِهِ أَخْبَارٌ مَكْذُوبَةٌ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفًا وَعُثْمَانُ بْنُ وَقِيدٍ هُوَ: ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَالْعَمَلُ عَلَيَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ يُجْزَىٰ فِي الْأُضْحِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

وَعَنْ أَبِي كِبَاشٍ قَالَ: جَلَبْتُ غَنَمًا جُذَعَانًا إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَسَدَتْ  
عَلَيَّ، فَلَقَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ:  
نِعَمَ الْأُضْحِيَّةِ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، قَالَ: فَانْتَهَبَهُ النَّاسُ<sup>(٦)</sup>.

وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَالْعَقْلُ مُضْطَرٌّ إِلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى الْقَوْلِ  
الثَّانِي، وَغَالِبُ النُّصُوصِ تَوْيْدُهُ.

(١) «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٤٩٩).

(٢) «التَّمْهِيدُ» (٣٠/٢٢).

(٣) «طَرَحَ الشَّرِيبُ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ» (١٩٣/٥).

(٤) «المُحَلَّلِيُّ بِالْآثَارِ» (٣٢/٦).

(٥) «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٤٩٩).

(٦) «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا».



قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَالْأَجْرُ فِي الْأُضْحِيَّةِ عَلَى قَدْرِ الْقِيَمَةِ مُطْلَقًا <sup>(١)</sup>.  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الضَّأْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمَعْرِزِ؛ لِأَنَّ لِحْمَهَا  
 أَطْيَبُ <sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْبُهَوِيُّ: (وَكُلُّ مِنْهُمَا) أَي: مِنْ جَذَعِ الضَّأْنِ وَثَنِيِّ الْمَعْرِزِ  
 أَفْضَلُ مِنْ سُبُعِ بَدَنَةٍ أَوْ سُبُعِ بَقَرَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِرَاقَةَ الدَّمِ، وَسُبُعِ شَاةٍ  
 أَفْضَلُ مِنْ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ، وَزِيَادَةُ عَدَدٍ فِي جِنْسٍ أَفْضَلُ مِنَ الْمُعَالَاةِ مَعَ  
 عَدَمِهِ أَي: عَدَمِ التَّعَدُّدِ (فَبَدَنَتَانِ) سَمِينَتَانِ (بِتَسْعَةٍ، أَفْضَلُ مِنْ بَدَنَةٍ  
 بَعَشْرَةٍ)؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ إِرَاقَةِ الدَّمِ (وَرَجَحَ الشَّيْخُ الْبَدَنَةَ) الَّتِي بَعَشْرَةٌ  
 عَلَى الْبَدَنَتَيْنِ بِتَسْعَةٍ؛ لِأَنَّهَا أَنْفَسُ <sup>(٣)</sup>.



(١) «الفتاوى الكبرى لابن تيمية» (٥/٣٨٥).

(٢) «نهاية المطالب في دراية المذهب» (١٨/١٧٣).

(٣) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٢/٥٣٢).



## البَابُ الخَامِسُ

### مَا يَطْرَأُ عَلَى الأُضْحِيَّةِ

- الفصلُ الأوَّلُ: حُكْمُ مَنْ سُرِقَتْ أُضْحِيَّتُهُ أَوْ مَاتَتْ.  
الفصلُ الثَّانِي: حُكْمُ وَلَدِ الأُضْحِيَّةِ.  
الفصلُ الثَّالِثُ: حُكْمُ لَبَنِ الأُضْحِيَّةِ وَصُوفِهَا.



## الفصل الأول

### حُكْمُ مَنْ سُرِقَتْ أُضْحِيَّتُهُ أَوْ مَاتَتْ

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِذَا وَجِبَتْ الْأُضْحِيَّةُ بِإِجَابِهِ لَهَا، فَضَلَّتْ أَوْ سُرِقَتْ أَوْ مَاتَتْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَتَعَدَّ وَلَمْ يُفَرِّطْ، فَلَمْ يَضْمَنْ كَالْوَدِيعَةِ، فَإِنْ عَادَتْ إِلَيْهِ ذَبَحَهَا، سَوَاءً كَانَ فِي زَمَنِ الذَّبْحِ أَوْ فِيمَا بَعْدُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الضَّحِيَّةَ فَأَوْجَبَهَا أَوْ لَمْ يُوجِبَهَا فَمَاتَتْ أَوْ ضَلَّتْ أَوْ سُرِقَتْ فَلَا بَدَلَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَتْ بِأَكْثَرَ مِنْ هَدْيٍ تَطَوُّعٍ يُوجِبُهُ صَاحِبُهُ فَيَمُوتُ فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَدَلٌ، إِنَّمَا تَكُونُ الْأَبْدَالُ فِي الْوَاجِبِ، وَلَكِنَّهُ إِنْ وَجَدَهَا بَعْدَمَا أَوْجَبَهَا ذَبَحَهَا وَإِنْ مَضَتْ أَيَّامَ النَّحْرِ كُلُّهَا، كَمَا يَصْنَعُ فِي الْبَدَنِ مِنَ الْهَدْيِ تَضَلُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْجَبَهَا فَوَجَدَهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَّةً ذَبَحَهَا وَلَوْ ذَبَحَهَا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ<sup>(٢)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِذَا اشْتَرَى شَاةً لِلْأُضْحِيَّةِ وَهُوَ مُوسِرٌ ثُمَّ إِنَّهَا مَاتَتْ أَوْ سُرِقَتْ أَوْ ضَلَّتْ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُضْحِيَ بِشَاةٍ

(١) انظر: «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٨٨/١٣)، «كشاف القناع عن متن الإقناع» (١٣/٣).

(٢) «الأم للشافعي» (٢٤٧/٢).

أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي جُمْلَةِ الْوَقْتِ وَالْمُشْتَرَى لَمْ يَتَّعَيْنَ لِلْوُجُوبِ  
وَالْوَقْتِ بَاقٍ - وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ - فَيَجِبُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَيْنَهَا بِالنَّذْرِ  
بِأَنَّ قَالَ: «لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِهَذِهِ الشَّاةِ» - وَهُوَ مُوسِرٌ أَوْ  
مُعِسِرٌ - فَهَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ أَنَّهَا تَسْقُطُ عَنْهُ التَّضْحِيَّةُ بِسَبَبِ النَّذْرِ؛ لِأَنَّ  
الْمَنْدُورَ بِهِ مُعَيَّنٌ لِإِقَامَةِ الْوَاجِبِ فَيَسْقُطُ الْوَاجِبُ بِهَلَاكِهِ؛ كَالزَّكَاةِ تَسْقُطُ  
بِهَلَاكِ النَّصَابِ عِنْدَنَا غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ النَّاذِرُ مُوسِرًا تَلَزَمَهُ شَاةٌ أُخْرَى  
بِإِجَابِ الشَّرْعِ ابْتِدَاءً لَا بِالنَّذْرِ، وَإِنْ كَانَ مُعِسِرًا فَاشْتَرَى شَاةً لِلْأُضْحِيَّةِ  
فَهَلَكَتْ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ أَوْ ضَاعَتْ سَقَطَتْ عَنْهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرَ لِمَا  
ذَكَرْنَا أَنَّ الشَّرَاءَ مِنَ الْفَقِيرِ لِلْأُضْحِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ النَّذْرِ فَإِذَا هَلَكَتْ فَقَدْ هَلَكَ  
مَجْلُ إِقَامَةِ الْوَاجِبِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرَ بِإِجَابِ الشَّرْعِ  
ابْتِدَاءً لِفَقْدِ شَرْطِ الْوُجُوبِ وَهُوَ الْيَسَارُ<sup>(١)</sup>.



(١) «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٦٦/٥).



## الفصل الثاني

### حُكْمُ وِلْدِ الْأُضْحِيَّةِ

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِذَا وُلِدَتِ الْأُضْحِيَّةُ فَوَلَدُهَا تَابِعٌ لَهَا، حُكْمُهُ حُكْمُهَا، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

قال مالك: وإذا ولدت الأضحية فحسن أن يذبح ولدها معها، وإن تركه لم أر ذلك عليه واجباً؛ لأن عليه بدل أمه إن هلكت.

قال ابن القاسم: ثم عرضتها عليه فقال: أمح واترك منها: إن ذبحه معها فحسن<sup>(١)</sup>.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا أَوْجَبَ الضَّحِيَّةَ فَوَلَدَتْ ذَبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا<sup>(٢)</sup>.

وجه هذا القول:

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «الْبَقْرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ»، قُلْتُ: فَإِنْ وُلِدَتْ؟ قَالَ: اذْبَحْ وَلَدَهَا مَعَهَا، قُلْتُ: فَالْعَرَجَاءُ؟ قَالَ: إِذَا بَلَغَتِ الْمَنَسِكَ. قُلْتُ: فَمَكْسُورَةُ الْقَرْنِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ أَمْرِنَا، أَوْ أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنِينَ وَالْأُذُنِينَ.

(١) «الجامع لمسائل المدونة» (٨٥٣/٥).

(٢) «الأم للشافعي» (٢٤٦/٢) «الحاوي الكبير» (١٠٧/١٥).

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ  
عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ<sup>(١)</sup>.

إِنَّ اسْتِحْقَاقَ وَلَدِهَا حُكْمٌ يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ مِنَ الْأُمِّ،  
فَيَثْبُتُ لَهُ مَا يَثْبُتُ لَهَا، إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ يَذْبَحُهُ كَمَا يَذْبَحُهَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ  
أُضْحِيَّةً عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ لِأُمِّهِ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ،  
وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْ أَيَّامِهِ كَأَمِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ،  
إِنِّي اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْبَقْرَةَ لِأُضْحِيَ بِهَا، وَإِنِّي وَضَعْتُ هَذَا الْعِجْلَ؟ فَقَالَ  
عَلِيٌّ: لَا تَحْلِبْهَا إِلَّا فَضْلًا عَنْ تَيْسِيرِ وَلَدِهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْأُضْحَى،  
فَاذْبَحْهَا وَوَلَدَهَا عَنْ سَبْعَةٍ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: إِذَا ذُبِحَتِ الْبَدَنَةُ ذُبِحَ وَلَدُهَا مَعَهَا<sup>(٣)</sup>.  
وَقَالَ الْبُهَيْتِيُّ: وَإِنْ وُلِدَتِ الَّتِي عُيِّنَتْ هَدِيًّا أَوْ أُضْحِيَّةً ابْتِدَاءً أَوْ  
عَنْ وَاجِبٍ فِي الذَّمَّةِ ذُبِحَ وَلَدُهَا مَعَهَا سِوَاءَ عَيْنِهَا حَامِلًا أَوْ حَدَثَ  
الْحَمْلُ بَعْدَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمَسَاكِينِ الْوَلَدَ حُكْمٌ ثَبَتَ بِطَرِيقِ  
السَّرَايَةِ مِنَ الْأُمِّ، فَيَثْبُتُ لِلْوَلَدِ مَا يَثْبُتُ لِأُمِّهِ كَوَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ  
وَالْمُدْبِرَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «سنن الترمذي» (١٦٧/٣).

(٢) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٧٥/١٣).

(٣) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٣٩٠/٣ تِ الْحُوتِ).

(٤) «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتَنِ الْإِفْتَاءِ» (١٢/٣).



القول الثاني: لَا يَذْبَحُهُ، وَيَدْفَعُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ حَيًّا، وَإِنْ ذَبَحَهُ، دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ مَذْبُوحًا، وَأَرَشَ مَا نَقَصَهُ الذَّبْحُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.  
 قَالَ الْقُدُورِيُّ: إِذَا وَلَدَتْ أُضْحِيَّةٌ تَصَدَّقَ بِوَلَدِهَا كَمَا هُوَ، فَإِنْ ذَبَحَهُ فَتَقَصَّرَ بِالذَّبْحِ، لَزِمَهُ أَنْ يَتَّصِلَ بِمِقْدَارِ التَّقْصَانِ<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

لأنَّهُ مِنْ نَمَائِهَا، فَيَلْزِمُهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِمْ عَلَى صِفَتِهِ، كَصُوفِهَا وَشَعْرِهَا.



(١) «التَّجْرِيدُ لِلْقُدُورِيِّ» (١٢/٦٣٤٧).



## الفصل الثالث

### حُكْمُ لَبَنِ الْأُضْحِيَّةِ وَصُوفِهَا

وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا الْفَاضِلَ عَنِ وَلَدِهَا، فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ شَيْءٌ، أَوْ كَانَ الْحَلْبُ يَضُرُّ بِهَا، أَوْ يُنْقِصُ لَحْمَهَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخْذُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَلَهُ أَخْذُهُ وَالِانْتِفَاعُ بِهِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَبْنُ الضَّحِيَّةِ كَلَبَنِ الْبَدَنَةِ إِذَا أُوجِبَتِ الضَّحِيَّةُ لَا يَشْرَبُ مِنْهُ صَاحِبُهُ إِلَّا الْفَضْلَ عَنِ وَلَدِهَا وَمَا لَا يُنْهَكُ لَحْمَهَا، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، فَإِذَا لَمْ يُوجِبْ صَنَعَ مَا شَاءَ<sup>(٢)</sup>.

لِقَوْلِ عَلِيِّ رضي الله عنه: لَا تَحْلِبُهَا إِلَّا فَضْلًا عَنِ تَيْسِيرِ وَلَدِهَا.

«عن مُغِيرَةَ بْنِ حَذَفِ الْعَبْسِيِّ قَالَ: كُنَّا مَعَ عَلِيِّ بِالرَّحْبَةِ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ هَمْدَانَ يَسُوقُ بَقْرَةً مَعَهَا وَلَدُهَا فَقَالَ: إِنِّي اشْتَرَيْتُهَا أَضْحَى بِهَا وَإِنَّهَا وَلَدَتْ. قَالَ: فَلَا تَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا فَضْلًا عَنِ وَلَدِهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَانْحَرِهَا هِيَ وَوَلَدُهَا عَنْ سَبْعَةٍ.»<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٧٦/١٣)، «كشاف القناع عن متن الإقناع»

(٢) (١٢/٣)، «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (١٤٣/٨).

(٣) «الأم للشافعي» (٢٤٧/٢).

(٣) «السنن الكبير» للبيهقي (٣٤٣/١٩) ت التركي).



وَلِأَنَّهُ انْتِفَاعٌ لَا يَضُرُّ بِهَا وَلَا بَوْلِدِهَا، فَأَشْبَهَ الرُّكُوبَ، وَيُفَارِقُ  
الْوَلَدَ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ إِيصَالَهُ إِلَى مَحَلِّهِ، أَمَّا اللَّبَنُ فَإِنْ حَلَبَهُ وَتَرَكَهُ فَسَدَ،  
وَإِنْ لَمْ يَحْلِبْهُ تَعَقَّدَ الضَّرْعُ وَأَضُرَّ بِهَا، فَجُوِّزَ لَهُ شُرْبُهُ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ  
كَانَ أَفْضَلَ.

وَإِنْ احْتَلَبَ مَا يَضُرُّ بِهَا أَوْ بَوْلِدِهَا لَمْ يَجُزْ لَهُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ.  
الْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يَحْلِبُهَا، وَيُرْشُّ عَلَى الضَّرْعِ الْمَاءَ حَتَّى يَنْقَطِعَ  
اللَّبَنُ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَحْلِبُهَا، وَيُرْشُّ عَلَى الضَّرْعِ الْمَاءَ حَتَّى يَنْقَطِعَ  
اللَّبَنُ، فَإِنْ احْتَلَبَهَا تَصَدَّقَ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ مُتَوَلِّدٌ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ،  
فَلَمْ يَجُزْ لِلْمُضْحِي الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، كَالْوَلَدِ<sup>(١)</sup>.

### صُوفُ الْأُضْحِيَّةِ

وَأَمَّا صُوفُهَا، فَإِنْ كَانَ جَزُّهُ أَنْفَعَ لَهَا، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ فِي زَمَنِ  
الرَّبِيعِ، تَخِفُ بَجَزِّهِ وَتَسْمَنُ، جَازَ جَزُّهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ  
بِهَا؛ لِقُرْبِ مُدَّةِ الذَّبْحِ، أَوْ كَانَ بَقَاؤُهُ أَنْفَعَ لَهَا؛ لِكَوْنِهِ يَقِيهَا الْحَرَّ  
وَالْبَرْدَ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَخْذُهُ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ بَعْضِ أَجْزَائِهَا<sup>(٢)</sup>.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجُزَّ صُوفُ الْأُضْحِيَّةِ قَبْلَ الذَّبْحِ<sup>(٣)</sup>.

(١) «الهداية في شرح بداية المبتدي» (٣٦١/٤)، «فتح القدير للكامل ابن الهمام وتكملته  
ط الحلبي» (٥١٨/٩)، «اختلاف العلماء للطحاوي - اختصار الجصاص» (٢٢٥/٣).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٧٦/١٣).

(٣) «الجامع لمسائل المدونة» (٨٥٦/٥).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَوْجَبَ الضَّحِيَّةَ لَمْ يَجْزِ صُوفُهَا وَمَا لَمْ يُوجِبْهَا فَلَهُ أَنْ يَجْزِيَ صُوفَهَا<sup>(١)</sup>.

وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِصُوفِ الْأُضْحِيَّةِ بَعْدَ الذَّبْحِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا وَوَبْرُهَا إِذَا جَزَّهَ، تَصَدَّقَ بِهِ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ، فَلِمَ أَجَزْتُمْ لَهُ الْإِنْتِفَاعَ بِاللَّبَنِ؟

قُلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ لَبَنَهَا يَتَوَلَّدُ مِنْ غِذَائِهَا وَعَلْفِهَا، وَهُوَ الْقَائِمُ بِهِ، فَجَازَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ، كَمَا أَنَّ الْمُرْتَهَنَ إِذَا عَلَفَ الرَّهْنَ كَانَ لَهُ أَنْ يَحْلِبَ وَيَرْكَبَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الصُّوفَ وَلَا الشَّعَرَ.

الثَّانِي: أَنَّ الصُّوفَ وَالشَّعَرَ يُنْتَفَعُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ، فَجَرَى مَجْرَى جِلْدِهَا وَأَجْزَائِهَا، وَاللَّبَنُ يُشْرَبُ وَيُؤْكَلُ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَجَرَى مَجْرَى مَنَافِعِهَا وَرُكُوبِهَا، وَلِأَنَّ اللَّبْنَ يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ، وَالصُّوفَ وَالشَّعَرَ عَيْنٌ مَوْجُودَةٌ دَائِمَةٌ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ<sup>(٢)</sup>.



(١) «الْأَمُّ لِلشَّافِعِيِّ» (٢/٢٤٦).

(٢) «المُعْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ - ت التَّرْكِي» (١٣/٣٧٦).



## البَابُ السَّادِسُ

# أَحْكَامُ الذَّبْحِ

الفصلُ الأوَّلُ: كَيْفِيَّةُ الذَّبْحِ وَآدَابُهُ.

الفصلُ الثَّانِي: صِفَةُ الذَّبْحِ: إِضْجَاعُ الغَنَمِ وَنَحْرُ الإِبِلِ  
قَائِمَةً.

الفصلُ الثَّالِثُ: التَّسْمِيَةُ وَالتَّكْبِيرُ وَالدُّعَاءُ عِنْدَ الذَّبْحِ.

الفصلُ الرَّابِعُ: حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الذَّبْحِ.

الفصلُ الخَامِسُ: ابْتِدَاءُ وَقْتِ الذَّبْحِ.

الفصلُ السَّادِسُ: انْتِهَاءُ وَقْتِ الذَّبْحِ.

الفصلُ السَّابِعُ: الأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ المُضْحِي بِيَدِهِ.



## الفصل الأول

### كيفية الذبح وآدابه

#### صفة الذبح

الأضحية يستقبلُ بها القبلة، فيضجِعها على شِقِّها الأيسرِ ويقولُ:  
 بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَ مِنْ  
 إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ، وَإِذَا ذَبَحَهَا قَالَ: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ  
 وَالْأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ  
 وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٦﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾.

وَمَنْ أَضَجَعَهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ وَجَعَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى عَلَى عُنُقِهَا  
 تَكَلَّفَ مُخَالَفَةَ يَدَيْهِ لِيَذْبَحَهَا، فَهُوَ جَاهِلٌ بِالسُّنَّةِ مُعَذِّبٌ لِنَفْسِهِ وَلِلْحَيَوَانِ،  
 وَلَكِنْ يَحِلُّ أَكْلُهَا؛ فَإِنَّ الْإِضْجَاعَ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْسَرِ أَرُوْحٌ لِلْحَيَوَانِ،  
 وَأَيْسَرٌ فِي إِزْهَاقِ النَّفْسِ وَأَعْوَنٌ لِلذَّبْحِ، وَهُوَ السُّنَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهَا عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ وَعَمَلُ الْأُمَّمِ كُلِّهِمْ (١).

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ،  
 وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَيْتُ بِهِ لِيُضْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: يَا

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٦/٣٠٩).

عَائِشَةُ، هَلْمِي الْمُدِيَّةَ»، ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ»، فَفَعَلَتْ: ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ»، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ <sup>(١)</sup>. رواه مسلم.

وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «هَلْمِي الْمُدِيَّةَ» أَي: هَاتِيهَا، وَهِيَ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا وَفَتْحِهَا، وَهِيَ السَّكِينُ <sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ» أَي: حَدِّدِيهَا.

قَوْلُهَا «وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ ثُمَّ ذَبَحَهُ ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ» ثُمَّ ضَحَّى بِهِ» هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: فَأَضْجَعَهُ وَأَخَذَ فِي ذَبْحِهِ قَائِلًا «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ» مُضَحِّيًا بِهِ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ إِضْجَاعِ الْغَنَمِ فِي الذَّبْحِ وَأَنَّهَا لَا تُذْبَحُ قَائِمَةً وَلَا بَارِكَةً بَلْ مُضْجَعَةً؛ لِأَنَّهُ أَرْفَقَ بِهَا، وَبِهَذَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ وَعَمَلُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ إِضْجَاعَهَا يَكُونُ عَلَى جَانِبِهَا الْأَيْسَرَ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى الذَّابِحِ فِي أَخْذِ السَّكِينِ بِالْيَمِينِ وَإِمْسَاكِ رَأْسِهَا بِالْيَسَارِ <sup>(٣)</sup>.



(١) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٤٩٦).

(٢) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٣/١٢١).

(٣) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٣/١٢٢).



## الفصل الثاني

### صفة الذبح

#### إضجاع الغنم ونحر الإبل قائمةً

قال ابن عمر رضي الله عنهما: سنة محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿صَوَّافٌ﴾ [المؤج: ٣٦]: قياماً (١).

قال الشافعي رضي الله عنه: وتُنحرُ الإبلُ قياماً معقولةً وغير معقولةٍ فإن لم يُمكنه نحرها باركةً ويُذبح البقر والغنم.

قال الماوردي: وهذا كما قال من السنة في الإبل أن تُنحر في لبيتها قياماً.

وقال عطاء: تُنحر باركةً.

والدلالة عليه قوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعْتِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَّافٌ﴾ [المؤج: ٣٦]، وقرأ الحسن «صوافي» يعني: قياماً على ثلاث، ثم قال: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا﴾ [المؤج: ٣٦] يعني: سقطت جنوبها، وهذا لا يكون إلا إذا نُحرت قياماً؛ لأنها تسقط من قيامٍ ويختار أن تعقل يدها اليسرى لتقوم على ثلاثة

(١) «صحيح البخاري» (٤٧٣/٢).

لِرِوَايَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ بَدَنَةً قِيَامًا مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى فَإِنْ نَحَرَهَا بَارِكَةً أَجْزَأَهُ.

فَأَمَّا الْبَقْرُ وَالْغَنَمُ فَالسُّنَّةُ فِيهَا أَنْ يذْبَحَهَا فِي حَلِقِهَا مَضْجُوعَةً عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ فَإِنْ ذَبَحَهَا قَائِمَةً أَجْزَأَ وَقَدْ أَسَاءَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنْ ذَبَحَ الْإِبِلَ وَنَحَرَ الْبَقْرَ وَالْغَنَمَ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ وَكَرِهْتُهُ لَهُ.

قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ السُّنَّةَ فِي الْإِبِلِ نَحْرُهَا فِي اللَّبَّةِ وَفِي الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ ذَبْحُهَا فِي الْحَلْقِ فَإِنْ خَالَفَ السُّنَّةَ فَذَبَحَ الْإِبِلَ وَنَحَرَ الْبَقْرَ وَالْغَنَمَ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ وَقَدْ أَسَاءَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ نَحَرَ الْبَقْرَ وَالْغَنَمَ جَازَ وَإِنْ ذَبَحَ الْإِبِلَ لَمْ يَجْزَ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُعْقَرَ الْإِبِلُ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣] وَالتَّذْكِيَةُ فِي كَلَامِهِمْ: الْقَطْعُ؛ وَلِأَنَّ كُلَّ مَا جَازَ نَحْرُهُ جَازَ ذَبْحُهُ كَالْبَقْرِ وَالْغَنَمِ، وَلِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ ذَكَاةً فِي الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ كَانَ ذَكَاةً فِي الْإِبِلِ كَالنَّحْرِ، فَأَمَّا نَهْيُهُ عَنِ عَقْرِ الْإِبِلِ فَإِنَّمَا خُرِّجَ عَلَى مَا كَانَتِ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ مِنْ عَقْرِ الْإِبِلِ فِي أَرْجُلِهَا قَبْلَ نَحْرِهَا، فَأَمَّا هَذَا فَلَيْسَ بِعَقْرِ وَإِنَّمَا هُوَ ذَكَاةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) «الحاوي الكبير» (٤/٣٧٧).



يَعْنِي : أَنْ تُنْحَرَ قِيَامًا ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا دَلِيلُ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ : ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا﴾ [الْحَجَّ : ٣٦] يَعْنِي : سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ ، وَمِمَّنِ اسْتَحَبَّ أَنْ تُنْحَرَ قِيَامًا : مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ : تُنْحَرُ بَارِكَةً وَقَائِمَةً ، وَاسْتَحَبَّ عَطَاءٌ أَنْ يَنْحَرَهَا بَارِكَةً مَعْقُولَةً<sup>(١)</sup> .



(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٤/٣٨٩).



## الفصل الثالث

### التسمية والتكبير والدعاء عند الذبح

قال النووي: مذهبنا أنها سنة في جميع ذلك فإن تركها سهواً أو عمداً حلت الذبيحة ولا إثم عليه.

قال العبدري: وروى هذا عن ابن عباس وأبي هريرة وعطاء.  
وقال ابن المنذر: وممن أباح أكل ما تركت التسمية عليه ابن عباس وأبو هريرة وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء والحسن البصري والنخعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وجعفر بن محمد والحكم وربيعة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قدامة: ثبت أن النبي ﷺ كان إذا ذبح قال: «باسم الله، والله أكبر».

وفي حديث أنس: «وسمى وكبر»، ولا نعلم في استحباب هذا خلافاً، ولا في أن التسمية مجزئة.  
وإن نسي التسمية أجزأه<sup>(٢)</sup>.

(١) «المجموع شرح المذهب» (٤١١/٨).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣٩٠/١٣).



وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: التَّسْمِيَةُ شَرْطٌ لِلِإِبَاحَةِ مَعَ الذِّكْرِ  
دُونَ النَّسْيَانِ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ (١).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: فَإِنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ،  
فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسَمِّيَ عَلَى الذَّبِيحَةِ، فَلْيَسِّمْ وَلْيَأْكُلْ (٢).

وَعَنْ طَاوُسٍ قَالَ: مَعَ الْمُسْلِمِ ذِكْرُ اللَّهِ، فَإِذَا ذَبَحَ فَنَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ  
فَلْيَسِّمْ وَلْيَأْكُلْ، وَإِنَّ الْمَجُوسِيَّ لَوْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيَّ ذَبِيحَتِهِ لَمْ  
تُؤْكَلْ (٣).

عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الرَّجُلِ يَذْبَحُ فَيَنْسَى أَنْ يُسَمِّيَ، قَالَ: لَا بَأْسَ (٤).

وَعَنْ مِينَاءَ قَالَ: كَانَ لِحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ دَاجِنٌ مِنْ  
غَنَمِ فَبَالَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ مُغْضَبًا فَذَبَحَهُ وَهُوَ مُغْضَبٌ وَلَمْ يُسِّمْ،  
قَالَ: فَاتَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: لَا بَأْسَ لِيُسِّمْ عَلَيْهِ  
إِذَا أَكَلَ (٥).

وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ عَمَّنْ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ تُجْزَى.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ النَّيَّةَ تُجْزَى، وَإِنْ ذَكَرَ مَنْ  
يُضْحِي عَنْهُ فَحَسَنٌ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ.

(١) «المجموع شرح المهدب» (٤١١/٨).

(٢) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٨٠٧).

(٣) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٨٠٨).

(٤) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٨٠٨).

(٥) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٨١٣).

قَالَ الْحَسَنُ: يَقُولُ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا مِنْكَ وَلَكَ، تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ»<sup>(١)</sup>.

### حُكْمُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «وَسَمَّى وَكَبَّرَ»، وَلَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ هَذَا خِلَافًا<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَاتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّكْبِيرِ مَعَ التَّسْمِيَةِ فَيَقُولُ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُ «اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ» عِنْدَ الذَّبْحِ

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: إِنْ زَادَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي، أَوْ مِنْ فُلَانٍ» فَحَسَنٌ.

وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: يُسْتَحَبُّ عِنْدَنَا أَنْ يَقُولَ عِنْدَ التَّضْحِيَةِ مَعَ التَّسْمِيَةِ:

«اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ، تَقَبَّلْ مِنِّي»<sup>(٥)</sup>.

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٩١/١٣).

(٢) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٩٠/١٣).

(٣) «المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤١٠/٨).

(٤) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٩٠/١٣).

(٥) «المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤١٠/٨).



وَكْرَهُهُ ابْنُ سَيْرِينَ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْحَنْفِيَّةُ: يُكْرَهُ أَنْ يَدْعُوَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ قَبْلَ الذَّبْحِ بِالتَّقْبُلِ وَغَيْرِهِ؛  
نَحْوَ قَوْلِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ؛ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي»، أَوْ يَقُولُ: «مِنْ فُلَانٍ»، أَوْ  
يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ تَجْرِيدُ التَّسْمِيَةِ، وَلَمْ يُجَرِّدِ  
التَّسْمِيَةَ، وَأَمَّا إِذَا دَعَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ أَوْ دَعَا بَعْدَ الذَّبْحِ فَلَا بَأْسَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.



(١) «المجموع شرح المَهْدَب» (٤١٢/٨)، «حاشية ابن عابدين» (٣٠٠/٦).

(٢) «المحيط البرهاني» (٨١/٦)، «درر الحكाम شرح غرر الأحكام» (٢٧٩/١).

## الفصل الرابع

### حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الذَّبْحِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ بِاسْمِ اللَّهِ، فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ فَالزِّيَادَةُ خَيْرٌ، وَلَا أَكْرَهُ مَعَ تَسْمِيَتِهِ عَلَى الذَّبِيحَةِ أَنْ يَقُولَ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ»، بَلْ أَحَبُّ لَهُ وَأَحَبُّ لَهُ أَنْ يُكْثِرَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ الْحَالَاتِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ ﷻ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِيمَانٌ بِاللَّهِ تَعَالَى وَعِبَادَةٌ لَهُ يُوجِرُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ قَالَهَا.

قَالَ الرَّبِيعُ: قَالَ مَالِكٌ لَا يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ التَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَإِنْ ذَا لَعَجَبٌ، وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ التَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَسْنَا نَعْلَمُ مُسْلِمًا وَلَا نَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ ﷺ إِلَّا الْإِيمَانَ بِاللَّهِ، وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْطَانُ أَدْخَلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْجَهَالَةِ النَّهْيَ عَنِ ذِكْرِ اسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الذَّبِيحَةِ لِيَمْنَعَهُمُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ لِمَعْنَى يَعْرِضُ فِي قُلُوبِ أَهْلِ الْعَفْلَةِ، وَمَا يُصَلِّي عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا إِيمَانًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَإِعْظَامًا لَهُ وَتَقَرُّبًا إِلَيْهِ ﷺ وَقَرَّبْنَا بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مِنْهُ زَلْفَى وَالذِّكْرَ عَلَى الذَّبَائِحِ كُلِّهَا سِوَاهُ مَا كَانَ مِنْهَا

نسكا فهو كذلك فإن أحب أن يقول «اللهم تقبل مني» قاله وإن قال «اللهم منك وإليك فتقبل مني» وإن ضحى بها عن أحد فقال «تقبل من فلان» فلا بأس هذا دعاء له لا يكره في حال وقد روي عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت مثله «أنه ضحى بكبشين فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله ﷻ اللهم عن محمد وعن آل محمد وفي الآخر اللهم عن محمد وعن أمة محمد»<sup>(١)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ: يُسْتَحَبُّ مَعَ التَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الذَّبْحِ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ»، وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ [الشَّيرَازِيُّ] فِي «التَّنْبِيهِ» وَجَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ مَالِكٍ وَسَائِرِ الْعُلَمَاءِ كَرَاهَتَهَا. قَالُوا: وَلَا يُذَكَّرُ عِنْدَ الذَّبْحِ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ<sup>(٢)</sup>. وَكَرَهَهَا اللَّيْثُ<sup>(٣)</sup>.



(١) «الأم» للإمام الشافعي (٢/٢٦٣ ط الفكر).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٨/٤١٠).

(٣) «المجموع شرح المهذب» (٨/٤١٢).



## الفصل الخامس

### أَوَّلُ وَقْتِ الذَّبْحِ

إِذَا مَضَى مِنْ نَهَارِ يَوْمِ الْعِيدِ قَدْرٌ تَحُلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَقَدْرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَتَيْنِ تَامَتَيْنِ فِي أَحْفَ مَا يَكُونُ، فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الذَّبْحِ. وَهَذَا مَذَهَبُ الشَّافِعِيِّ وَابْنِ الْمُنْذِرِ وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ. وَرُويَ نَحْوُ هَذَا عَنِ الْحَسَنِ وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَإِسْحَاقَ.

وجه هذا القول:

- عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى».
- وَعَنْ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نُسُكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا الصَّلَاةُ ثُمَّ الذَّبْحُ، فَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَتِلْكَ شَاةٌ لَحْمٍ قَدَّمَهَا لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ»، فَظَاهِرٌ هَذَا اعْتِبَارُ نَفْسِ الصَّلَاةِ.



- فَيَنْبَغِي أَنْ يَذْبَحَهَا بَعْدَ صَلَاتِهِ مَعَ الْإِمَامِ، وَحِينَئِذٍ تُجْزِئُهُ بِالْإِجْمَاعِ<sup>(١)</sup>.

- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَوَقْتُ الضَّحَايَا انْصِرَافُ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ فَإِذَا أَبْطَأَ الْإِمَامُ أَوْ كَانَ الْأَضْحَى بِلَدِّ لَا إِمَامَ بِهِ، فَقَدَرُ مَا تَحِلُّ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَقْضِي صَلَاتَهُ رَكَعَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمُصَلَّى وَاسْتَخَلَفَ مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَمَتَى صَلَّوْا فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ جَازَ الذَّبْحُ؛ لِيُجُودَ الصَّلَاةُ الَّتِي يَسْقُطُ بِهَا الْفَرَضُ عَنِ سَائِرِ النَّاسِ.

فَإِنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَجْزَأُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ الْمَنْعَ عَلَى فِعْلِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِهِ، وَلِأَنَّ الْخُطْبَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ.

فَأَمَّا الذَّبْحُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، فَيَجُوزُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَلِأَنَّ الْوَقْتَ قَدْ دَخَلَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا مِنْ أَثْنَائِهِ، فَلَا تُعْتَبَرُ فِيهِ صَلَاةٌ وَلَا غَيْرُهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ ذَبْحُهَا إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَخُطْبَتَيْهِ وَذَبْحِهِ<sup>(٣)</sup>.



(١) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١١٠/١٣).

(٢) «الْأَمُّ لِلشَّافِعِيِّ» (٢٤٣/٢).

(٣) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٣٨٩/٨).



## الفصل السادس

### انتهاء وقت الذبح

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: آخر الوقت هو اليوم الثاني من أيام التشريق،

فتكون أيام النحر ثلاثة: يوم النحر، ويومان بعده.

وهذا قول عمر وعليّ وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة

وأنس رضي الله عنه، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله.

قال ابن جزي: يمتد وقت الذبح إلى غروب الشمس ثالث

العيد<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

- قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث.

ولا يجوز الذبح في وقت لا يجوز ادخار الأضحية إليه.

- وعن نافع أن عبد الله بن عمر قال: الأضحى يومان بعد يوم

الأضحى<sup>(٢)</sup>.

(١) «القوانين الفقهية» (ص ١٢٦).

(٢) «موطأ مالك ت عبد الباقي» (٢/٤٨٧).



قَالَ أَحْمَدُ: أَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: خَمْسَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١) . وَلَمْ  
يَذْكَرْ أَنْسًا .

- وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَيَّامُ الْأَضْحَى الَّتِي أُجْمِعُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ  
أَيَّامٌ .

وَقَالَ الْكَاسَانِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحَابَةَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ أَوْقَاتَ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرْبَاتِ لَا تُعْرَفُ إِلَّا  
بِالسَّمْعِ (٢) .

الْقَوْلُ الثَّانِي: آخِرُهُ آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .  
قَالَ النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا آخِرُ وَقْتِهَا فَاتَّفَقَتْ نُصُوصُ الشَّافِعِيِّ  
وَالْأَصْحَابِ عَلَى أَنَّهُ يَخْرُجُ وَقْتُهَا بِغُرُوبِ شَمْسِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ  
التَّشْرِيقِ (٣) .

وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ  
وَعَطَاءٌ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى  
الْأَسَدِيُّ فَقِيهَ أَهْلِ الشَّامِ وَمَكْحُولٌ وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ (٤) .

(١) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٩/٣) .

(٢) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٦٥/٥) .

(٣) «المجموع شرح المهذب» (٣٨٨/٨) .

(٤) «شرح النووي على مسلم» (١١١/١٣) .

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَآخِرُ وَقْتِ ذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ آخِرُ أَيَّامِ الشَّرِيقِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ (١).

وجه هذا القول:

- عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيَّامٌ مِنِّي كُلُّهَا مَنَحَرٌ».

وَلِأَنَّهَا أَيَّامٌ تَكْبِيرٍ وَإِفْطَارٍ، فَكَانَتْ مَحَلًّا لِلنَّحْرِ كَالْأُولَى.

- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْأُضْحِيَّةُ جَائِزَةٌ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامٌ مِنِّي كُلُّهَا لِأَنَّهَا أَيَّامُ التُّسُكِ، قِيلَ: كَمَا كَانَتْ الْحُجَّةُ بِأَنَّ يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ يَوْمًا ضَحِيَّةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قِيلَ: «نَحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَحَّى فِي يَوْمِ النَّحْرِ» فَلَمَّا لَمْ يَحْظَرْ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُضَحُّوا بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَمْ نَجِدِ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ مُفَارِقًا لِلْيَوْمَيْنِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يَنْسُكُ فِيهِ وَيَرْمِي كَمَا يَنْسُكُ وَيَرْمِي فِيهِمَا.

فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ فِي هَذَا مِنْ خَبَرٍ؟ قِيلَ: نَعَمْ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ دَلَالَةٌ سَنَّةً (٢).

(١) «الفتاوى الكبرى لابن تيمية» (٣٨٥/٥).

(٢) «الأم للشافعي» (٢٤٨/٢) يقصد حديث «في كل أيام الشريق ذبح»، وهو شديد الضعف.



وَنُوقِشَ هَذَا الْقَوْلُ:

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: الْيَوْمُ الرَّابِعُ لَا يَجِبُ الرَّمْيُ فِيهِ، فَلَمْ تُجْزَى التَّضْحِيَةُ فِيهِ كَالَّذِي بَعْدَهُ، وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ مَنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ إِلَّا رِوَايَةً عَنِ عَلِيٍّ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِثْلُ مَذْهَبِنَا، حَدِيثُهُمْ إِنَّمَا هُوَ: «وَمِنِّي كُلُّهَا مَنْحَرٌ».

لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْأَيَّامِ، وَالتَّكْبِيرُ أَعْمٌ مِنَ الذَّبْحِ، وَكَذَلِكَ الْإِفْطَارُ، بِدَلِيلِ أَوَّلِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ يَوْمِ تَكْبِيرٍ، وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ فِيهِ (١).

### أَقْوَالٌ مَتْرُوكَةٌ وَلَمْ يَعِدْ أَحَدٌ يَقُولُ بِهَا:

- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: النَّحْرُ يَوْمٌ وَاحِدٌ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ (٢). ؛ لِأَنَّهَا وَظِيفَةُ عِيدٍ، فَلَا تَجُوزُ إِلَّا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، كَأَدَاءِ الْفِطْرَةِ يَوْمَ الْفِطْرِ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ كَقَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ فِي أَهْلِ الْأَمْصَارِ (٣).

- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: تَجُوزُ التَّضْحِيَةُ إِلَى هِلَالِ الْمُحَرَّمِ.

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ ت التَّرْكِيبِ» (٣٨٧/١٣).

(٢) «المَحَلِيُّ بِالْأَثَارِ» (٣٩/٦).

(٣) «المَحَلِيُّ بِالْأَثَارِ» (٤٠/٦).

قَالَ ابن حزم: الأَضْحِيَّةُ فِعْلٌ خَيْرٌ وَقُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: وَفِعْلُ  
الْخَيْرِ حَسَنٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ  
شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [المائدة: ٣٦] فَلَمْ يَخْصَّ تَعَالَى وَقْتًا مِنْ وَقْتٍ  
وَلَا رَسُولُهُ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ وَقْتٍ بَعِيرٍ نَصًّا، فَالْتَقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ  
تَعَالَى بِالتَّضْحِيَّةِ حَسَنٌ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَلَا نَصٌّ فِي ذَلِكَ  
وَلَا إِجْمَاعٌ إِلَى آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ (١).

- وَقَالَ أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ: كَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
يَشْتَرِي أَضْحِيَّةً، فَيَسْمُنُهَا حَتَّى يَكُونَ آخِرُ ذِي الْحِجَّةِ، فَيُضْحِي بِهَا. رَوَاهُ  
الإمامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ عَجِيبٌ.

«قال ابن عبد البر بعد أن ذكر بعض هذه الأقوال: هذه أقاويل  
كلها شاذة وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري وأحمد بن حنبل  
وأكثر أهل العلم الأضحى يوم النحر ويومان بعده  
وروي عن علي وابن عمر وابن عباس وأنس مثله  
وقال الشافعي والأوزاعي الأضحى يوم النحر وثلاثة أيام  
بعده» (٢).

(١) «المحلى بالآثار» (٤٢/٦).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (١٩٦/٢٣).



## هَلْ يَجُوزُ الذَّبْحُ لَيْلًا؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:  
 القول الأول: الذبح في النهار دون الليل، ومن ذبح فشأته شاة لحم.  
 وهو قول مالك.

وروي عن عطاء ما يدل عليه.

قال الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾.

قال مالك: لا تذبح الضحايا والهدايا إلا في أيام النحر نهارًا ولا تذبح ليلًا.

قال ابن القاسم: وتأول مالك هذه الآية ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٢٨] قال: فإنما ذكر الله الأيام في هذا ولم يذكر الليالي.

قال: وقال مالك: من ذبح الضحية بالليل في ليالي أيام الذبح أعاد بضحية أخرى<sup>(١)</sup>.

وروي عن النبي ﷺ أنه نهى عن الذبح بالليل.

لأن الليل تتعدر فيه تفرقه اللحم في الغالب، فلا يفرق طريًا، فيقوت بعض المقصود؛ ولهذا قالوا: يكره الذبح فيه.

(١) «المدونة» (١/٤٨٢).

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ، هَلْ يَضْمَنُ<sup>(١)</sup> ذِكْرُهُ تَعَالَى الْأَيَّامَ لِيَالِيهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾؟

فَرَأَىٰ مَالِكٌ فِي مَشْهُورِ قَوْلِهِ وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ أَنَّهَا لَا تَتَضَمَّنُ اللَّيَالِي، وَلَا يُجْزِئُ الْهَدْيُ وَالضَّحِيَّةُ لَيْلًا<sup>(٢)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: يَجُوزُ الذَّبْحُ لَيْلًا مَعَ الْكَرَاهَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجُوزُ لَيْلًا مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالْجُمْهُورُ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ: وَأَمَّا آخِرُ وَقْتِهَا فَاتَّفَقَتْ نُصُوصُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ عَلَىٰ أَنَّهُ يَخْرُجُ وَقْتِهَا بِغُرُوبِ شَمْسِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَاتَّفَقُوا عَلَىٰ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَبْحُهَا فِي هَذَا الزَّمَانِ لَيْلًا وَنَهَارًا لَكِنْ يُكْرَهُ عِنْدَنَا الذَّبْحُ لَيْلًا فِي غَيْرِ الْأُضْحِيَّةِ، وَفِي الْأُضْحِيَّةِ أَشَدُّ كَرَاهَةً<sup>(٥)</sup>.

(١) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَلَعَلَّهَا «يَتَضَمَّنُ».

(٢) انظُرْ لَهُذِهِ الْأَقْوَالِ: «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٤٠٢/٦)، «الْمُعْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ الثَّرَكِيِّ» (٣٨٤/١٣) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَىٰ مُسْلِمٍ» (١١١/١٣).

(٣) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (٧٥/٥)، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ = رَدُ الْمُحْتَارِ - طِ الْحَلِيِّ» (٣٢٠/٦).

(٤) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَىٰ مُسْلِمٍ» (١١١/١٣).

(٥) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهْتَدَبِ» (٣٨٨/٨).



وجه هذا القول:

لِأَنَّ اللَّيْلَ زَمَنٌ يَصْحُ فِيهِ الرَّمِيُّ، فَأَشْبَهَ النَّهَارَ<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ ضَحَّى فِي اللَّيْلِ مِنْ أَيَّامٍ مِنِّي أَجْزَأَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا  
 أَكْرَهُ لَهُ أَنْ يُضْحِيَ فِي اللَّيْلِ وَيَنْحَرَ الْهَدْيَ لِمَعْنَيْنِ:  
 - أَحَدُهُمَا: خَوْفُ الْخَطَأِ فِي الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَنْ  
 يُقَارِبُهُ أَوْ خَطَأَ الْمَنْحَرِ.

- الثَّانِي: أَنَّ الْمَسَاكِينَ لَا يَحْضُرُونَهُ فِي اللَّيْلِ حُضُورَهُمْ إِيَّاهُ فِي  
 النَّهَارِ، فَأَمَّا لِغَيْرِ هَذَا فَلَا أَكْرَهُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ يُقَالُ: أَكْثَرُ هَذِهِ الْأُمُورِ تَغَيَّرَتْ بِتَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ، فَدُخُولُ  
 الْكَهْرُبَاءِ لِلبَيْوتِ وَتَغْيِيرُ أَوْقَاتِ نَوْمِ النَّاسِ جَعَلَ اللَّيْلَ نَهَارًا وَالنَّهَارَ لَيْلًا.  
 قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «وَالتَّضْحِيَةُ جَائِزَةٌ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي ذَكَرْنَا يَوْمَ النَّحْرِ  
 إِلَّا أَنْ يَهْلَ هَلَالُ الْمُحَرَّمِ، وَالتَّضْحِيَةُ لَيْلًا وَنَهَارًا جَائِزٌ»<sup>(٣)</sup>.

### مَاذَا يَصْنَعُ إِنْ فَاتَ وَقْتُ الذَّبْحِ؟

إِذَا فَاتَ وَقْتُ الذَّبْحِ، ذَبَحَ الْوَاجِبَ قِضَاءً، وَصَنَعَ بِهِ مَا يَصْنَعُ بِالْمَذْبُوحِ  
 فِي وَقْتِهِ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي التَّطَوُّعِ، فَإِنْ فَرَّقَ لَحْمَهَا كَانَتْ الْقُرْبَةُ بِذَلِكَ دُونَ  
 الذَّبْحِ؛ لِأَنَّهَا شَاءُ لَحْمٍ وَلَيْسَتْ أُضْحِيَّةً، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٨٤/١٣).

(٢) «الْأَمُّ لِلشَّافِعِيِّ» (٢٤٨/٢).

(٣) «المَحَلِيُّ بِالْأَنْثَارِ» (٣٩/٦).

وجه هذا القول:

- لِأَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودِي الْأُضْحِيَّةِ، فَلَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ كَتَفْرِقَةِ اللَّحْمِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْأَيَّامِ، ثُمَّ خَرَجَتْ قَبْلَ تَفْرِيقِهَا، فَرَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

وَيُفَارِقُ الْوُقُوفَ وَالرَّمْيَ، وَلِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ لَا تَسْقُطُ بِفَوَاتِهَا، بِخِلَافِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُسَلَّمُهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ، وَلَا يَذْبَحُهَا، فَإِنْ ذَبَحَهَا فَفَرَّقَ لِحَمِّهَا، وَعَلَيْهِ أَرَشُ مَا نَقَصَهَا الذَّبْحُ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ قَدْ سَقَطَ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: «إن لم يضح حتى مضت أيام التشريق نظرت فإن كان ما يضحى به تطوعاً لم يضح لأنه ليس وقت لسنة الاضحية وان كان نذراً لزمه ان يضحى لأنه قد وجب عليه فلم يسقط بفوات الوقت)



(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٨٨/١٣).

(٢) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٨٨/١٣).



## الفصل السابع

### الأفضل أن يذبح المضحى بيده

وَذَبَحَهَا بِيَدِهِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، وَنَحَرَ الْبَدَنَاتِ السَّتَّ بِيَدِهِ، وَنَحَرَ فِي الْبُذْنِ الَّتِي سَاقَهَا فِي حَجَّتِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ.

وَلِأَنَّ فِعْلَهُ قُرْبَةً، وَفَعْلُ الْقُرْبَةِ أَوْلَى مِنْ اسْتِنَابَتِهِ فِيهَا.

فَإِنْ اسْتَنَابَ فِيهَا جَازَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنَابَ مَنْ نَحَرَ مَا بَقِيَ مِنْ بُدْنِهِ بَعْدَ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْضُرَ ذَبْحَهَا؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ: «وَاحْضُرُوهَا إِذَا ذَبَحْتُمْ؛ فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكُمْ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا».

وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «احْضُرِي أُضْحِيَّتِكَ؛ يُغْفَرَ لَكَ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا».

- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِنَاتِهِ أَنْ يَذْبَحَنَّ نَسَائِكَهُنَّ بِأَيْدِيهِنَّ<sup>(١)</sup>.

(١) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٤٢٢).

(ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ) فِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِنْسَانَ ذَبْحَ أُضْحِيَّتِهِ  
بِنَفْسِهِ وَلَا يُوَكَّلُ فِي ذَبْحِهَا إِلَّا لِعُذْرٍ، وَحِينَئِذٍ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْهَدَ ذَبْحَهَا،  
وَإِنْ اسْتَنَابَ فِيهَا مُسْلِمًا جَازَ بِلَا خِلَافٍ، وَإِنْ اسْتَنَابَ كِتَابِيًّا كُرِهَ كَرَاهِيَّةَ  
تَنْزِيهِهِ وَأَجْزَأَهُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَتَوَلَّى ذَبْحَ نُسُكِهِ؛ فَإِنَّهُ يُرَوَى أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ -فَاطِمَةَ أَوْ غَيْرَهَا-: «احْضُرِي ذَبْحَ  
نَسِيكَتِكَ؛ فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكَ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْهَا»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ الْمُسْلِمُ أُضْحِيَّتَهُ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا  
مُجْمَعٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

### حُكْمُ اسْتِنَابَةِ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ فِي ذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ:

وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَنِيْبَ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً حَائِضًا، لَكِنْ يُكْرَهُ تَوَكِيلُ  
الصَّبِيِّ، وَفِي كَرَاهَةِ تَوَكِيلِ الْحَائِضِ وَجَهَانِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْحَائِضُ أَوْلَى بِالِاسْتِنَابَةِ مِنَ الصَّبِيِّ، وَالصَّبِيُّ أَوْلَى  
مِنَ الْكِتَابِيِّ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ وَكَّلَ أَنْ يُوَكَّلَ مُسْلِمًا فَتَيْهًا بِبَابِ  
الدَّبَائِحِ وَالضَّحَايَا؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِشُرُوطِهَا وَسُنَنِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٣/١٢٠).

(٢) «الْأَمُّ لِلشَّافِعِيِّ» (٢/٢٦٣) سبق بيان ضعف الأحاديث الواردة في فضل الأضحية.

(٣) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٣/١١٦) بِتَصْرُفٍ.

(٤) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٣/١٢١).



قَالَ الْمَاوردِيُّ: الْمَرْأَةُ يُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تُتَوَكَّلَ فِي ذَبْحِ هَدِيَّتِهَا  
وَأُضْحِيَّتِهَا رَجُلًا<sup>(١)</sup>.



(١) «المجموع شرح المهذب» (٤٠٥/٨).



## الفصل الثامن

### حُكْمُ ذَبْحِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِلأُضْحِيَّةِ

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: لا يستحب أن لا يذبح الأضحية إلا مسلم.

وهذا قول الحنفية والشافعية، وأبي ثور، وابن المنذر، وأحمد.

قال الكاساني: تجزئ فيها النياحة، فيجوز للإنسان أن يضحى

بنفسه وبغيره بإذنه؛ لأنها قرينة تتعلق بالمال فتجزئ فيها النياحة كأداء

الزكاة وصدقة الفطر؛ ولأن كل أحد لا يقدر على مباشرة الذبح بنفسه

خصوصاً النساء، فلو لم تجز الاستنابة لأدى إلى الحرج، وسواء كان

المأذون مسلماً أو كتابياً، حتى لو أمر مسلم كتابياً أن يذبح أضحيته

يجزئه؛ لأن الكتابي من أهل الذكاة إلا أنه يكره؛ لأن التضحية قرينة

والكافر ليس من أهل القرينة لنفسه فتكره إنابته في إقامة القرينة لغيره،

وسواء كان الإذن نصاً أو دلالة<sup>(١)</sup>.

قال النووي: ولا يجوز أن يوكل وثنياً ولا مجوسياً ولا مرتدداً،

ويجوز أن يوكل كتابياً<sup>(٢)</sup>.

(١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٦٧/٥).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٤٠٥/٨).



وَقَالَ: أَجْمَعُوا عَلَيَّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَيْبَ فِي ذَبْحِ أَضْحِيَّتِهِ مُسْلِمًا،  
(وَأَمَّا) الْكِتَابِيُّ فَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ صِحَّةُ اسْتِنَابَتِهِ، وَتَقَعُ  
ذَيْحَتُهُ ضَحِيَّةً عَنِ الْمُوَكَّلِ مَعَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ (١).

قَالَ الرَّمْلِيُّ: وَيُكْرَهُ اسْتِنَابَةُ كَافِرٍ وَصَبِيٍّ (٢).

وَقَالَ الْبُهَوِيُّ: وَيُكْرَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِي ذَبْحِ أَضْحِيَّتِهِ ذَمِيًّا؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ  
وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ مَرْفُوعًا: «لَا يَذْبَحُ  
ضَحَايَاكُمْ إِلَّا طَاهِرٌ» (٣).

قال البيهقي: وروى عن عمرو بن خالد بإسناده عن علي،  
وعمر بن خالد متروك. وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال:  
لا يذبح نسيسة المسلم اليهودي والنصراني. وعن ابن عباس أنه كره أن  
يذبح نسيسة المسلم اليهودي والنصراني. ونحن نكره من ذلك ما كرهها،  
وإن فعل فلا إعادة على صاحبه؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا  
الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]. يعني والله أعلم ذبائحهم (٤).

وَقَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ صَحَّ أَنْ يَذْبَحَ  
الْأَضْحِيَّةَ كَالْمُسْلِمِ؛ وَلِأَنَّهُ ذَبْحٌ يَصِحُّ مِنَ الْمُسْلِمِ فَصَحَّ مِنَ الْكِتَابِيِّ  
كَالذَّكَاةِ؛ وَلِأَنَّ مَعُونَةَ الْكَافِرِ عَلَى الْقُرْبِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْرَاءِ، كَاسْتِنَابَتِهِ  
فِي تَفْرِيقِ الزُّكُوتِ وَالْكَفَّارَاتِ.

(١) «المجموع شرح المذهب» (٤٠٧/٨).

(٢) «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (١٣٢/٨).

(٣) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٨/٣).

(٤) «السنن الكبير» للبيهقي (٤٨٢/١٠ ت التركي).

فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَذْبَحُ ضَحَايَاكُمْ إِلَّا ظَاهِرٌ» فَهُوَ أَنَّ مَعْنَاهُ: إِلَّا مُطَهَّرًا لِلضَّحَايَا، وَهُوَ مَنْ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ، فَمَنْعَ بِهِ ذَبِيحَةَ الْمَجُوسِيِّ، وَالْمَعْنَى فِي مَنْعِ الْمَجُوسِيِّ وَالْوَثْنِيِّ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الذَّكَاةِ بِخِلَافِ أَهْلِ الْكِتَابِ (١).

وجه هذا القول:

لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ، فَلَا يَلِيهَا غَيْرُ أَهْلِ الْقُرْبَةِ، وَإِنْ اسْتَنَابَ ذِمِّيًّا فِي ذَبْحِهَا، جَازَ مَعَ الْكِرَاهَةِ.

وجه هذا القول:

مَنْ جَازَ لَهُ ذَبْحُ غَيْرِ الْأُضْحِيَّةِ، جَازَ لَهُ ذَبْحُ الْأُضْحِيَّةِ، كَالْمُسْلِمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى الْكَافِرُ مَا كَانَ قُرْبَةً لِلْمُسْلِمِ، كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاطِرِ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا الْمُسْلِمُ لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ. الْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (٢)، وَحُكِيَ عَنِ أَحْمَدَ.

وَمِمَّنْ كَرِهَ ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ رضي الله عنه. وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ.

- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَذْبَحُ ضَحَايَاكُمْ إِلَّا ظَاهِرٌ».

(١) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (٩٢/١٥).

(٢) «المعونة على مذهب عالم المدينة» (١/٦٦٥).



- وَقَالَ جَابِرٌ رضي الله عنه: لَا يَذْبَحُ النُّسْكَ إِلَّا مُسْلِمٌ.

- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكُلُّ ذَبْحٍ كَانَ وَاجِبًا عَلَى مُسْلِمٍ فَلَا أُحِبُّ لَهُ أَنْ يُؤَلِّي ذَبْحَهُ النَّصْرَانِيَّ، وَلَا أُحَرِّمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِنْ ذَبَحَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّ لَهُ لَحْمُهُ فَذَبِيحَتُهُ أَيْسَرُ، وَكُلُّ ذَبْحٍ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبَحَهُ النَّصْرَانِيُّ وَالْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ <sup>(١)</sup>.

- وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ اسْتَنَابَ كِتَابِيًّا كُرِهَ كَرَاهِيَّةَ تَنْزِيهِهِ وَأَجْزَأَهُ، وَوَقَعَتِ التَّضْحِيَّةُ عَنِ الْمُوَكَّلِ، هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَأَفَّةٍ إِلَّا مَا لَكَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَمْ يُجَوِّزَهَا <sup>(٢)</sup>.

- قَالَ ابْنُ جُزَيْيٍّ: وَفِي تَوْكِيلِ الْكِتَابِيِّ قَوْلَانِ <sup>(٣)</sup>.

التَّرْجِيحُ: مَنْ اخْتَارَ قَوْلَ الْجُمْهُورِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْتَبِهَ أَلَّا يَذْكُرَ الذَّبَائِحَ الْكِتَابِيَّةَ اسْمًا غَيْرَ اسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ ذَكَرَ اسْمًا غَيْرَ اللَّهِ لَمْ تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ كَانَ لِأَهْلِ الْكُفَّارِ ذَبِيحَةٌ يَذْبَحُونَهَا بِاسْمِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى - كَالْمَسِيحِ - لَمْ يَحِلَّ.

وَفِي كِتَابِ الْقَاضِي ابْنِ كَعْبٍ: أَنَّ الْيَهُودِيَّ لَوْ ذَبَحَ لِ «مُوسَى» عليه السلام أَوْ النَّصْرَانِيَّ لَوْ ذَبَحَ لِ «عِيسَى» عليه السلام أَوْ الصَّلِيبِ حُرِّمَتْ ذَبِيحَتُهُ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَوْ ذَبَحَ لِلْكَعْبَةِ أَوْ لِلرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم فَيَقْوَى أَنْ يُقَالَ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ ذَبْحٌ

(١) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٥).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٣/١٢٠).

(٣) «القوانين الفقهية» (ص ١٢٦).

لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: إِنْ تَرَكَ الْكِتَابِيُّ التَّسْمِيَةَ عَنِ عَمَدٍ، أَوْ ذَكَرَ اسْمَ  
غَيْرِ اللَّهِ، لَمْ تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُ.

رُويَ ذَلِكَ عَنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَحَمَادٌ،  
وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ  
أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. وَالآيَةُ أُريدَ بِهَا مَا  
ذَبَحُوهُ بِشَرْطِهِ كَالْمُسْلِمِ.

فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَسْمَى الذَّابِحِ أَمْ لَا؟ أَوْ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ أَمْ لَا؟  
فَذَبِيحَتُهُ حَلَالٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ لَنَا أَكْلَ مَا ذَبَحَهُ الْمُسْلِمُ وَالْكِتَابِيُّ،  
وَقَدْ عَلِمَ أَنَّنَا لَا نَقْفُ عَلَى كُلِّ ذَابِحٍ.

وَقَدْ رُويَ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَوْمًا  
حَدِيثِي عَهْدٍ بِشْرِكٍ، يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ لَا نَدْرِي أَذْكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَمْ  
يَذْكَرُوا؟ قَالَ: «سَمُّوا أَنْتُمْ، وَكُلُّوا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>.

تَبِيَّةٌ مُهِمَّةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ الذَّبْحَ لِلْمَعْبُودِ وَبِاسْمِهِ نَازِلٌ مَنزِلَةٌ السُّجُودِ لَهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْظِيمِ وَالْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى الَّذِي هُوَ  
الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ، فَمَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِهِ - مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ جَمَادٍ كَالصَّنَمِ - عَلَى

(١) انظر: «العزیز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ط العليیة» (١٢/٨٤)، «المجموع  
شرح المهذب» (٤٠٩/٨).

(٢) «المغني» لابن قدامة (١٣/٣١١ ت التركي).



وَجِهِ التَّعْظِيمِ وَالْعِبَادَةِ لَمْ تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُ وَكَانَ مَا يَأْتِي بِهِ كُفْرًا، كَمَنْ سَجَدَ لِغَيْرِهِ سَجْدَةَ عِبَادَةٍ، وَكَذَا لَوْ ذَبَحَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ <sup>(١)</sup>.



(١) «العزیز شرح الوجیز المعروف بِ الشَّرح الكبير ط العِلْمیَّة» (١٢/٨٥).



## البَابُ السَّابِعُ

### تَوَزِيعُ الْأُضْحِيَّةِ

الفصلُ الأوَّلُ: كَيْفِيَّةُ تَقْسِيمِ لَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الثَّانِي: حُكْمُ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَصَا حِي فَوْقَ ثَلَاثَةِ

أَيَّامٍ.

الفصلُ الثَّالِثُ: حُكْمُ إِطْعَامِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ.

الفصلُ الرَّابِعُ: حُكْمُ بَيْعِ شَيْءٍ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ.



## الفصل الأول

### كيفية تقسيم لحم الأضحية

القول الأول: يأكل المضحى الثلث، ويطعم من أراد الثلث، ويتصدق على المساكين بالثلث، قال به الشافعي وأحمد<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

عن ابن عباس رضي الله عنهما في صفة أضحية النبي صلى الله عليه وسلم قال: ويطعم أهل بيته الثلث، ويطعم فقراء جيرانه الثلث، ويتصدق على السؤال بالثلث<sup>(٢)</sup>.

قال علقمة: بعث معي عبد الله بن مسعود بهديّة، فأمرني أن أكل ثلثاً، وأن أرسل إلى أهل أخيه بثلث، وأن أتصدق بثلث<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: الضحايا والهدايا ثلث لك، وثلث لأهلك، وثلث للمساكين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» (٢٢٠٢/٥)، «التمهيد» لابن عبد البر (٢١٨/٣).

(٢) رواه الحافظ أبو موسى الأصبهاني في الوظائف، وقال: حديث حسن.

(٣) «المحلى بالآثار» (٣١٣/٥).

(٤) «المحلى بالآثار» (٣١٣/٥).

وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup>.  
 قَالَ أَحْمَدُ: نَحْنُ نَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ: يَأْكُلُ هُوَ الثُّلُثُ،  
 وَيُطْعِمُ مَنْ أَرَادَ الثُّلُثَ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى الْمَسَاكِينِ بِالثُّلُثِ <sup>(٢)</sup>.  
 وَهَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمَا مُخَالَفًا  
 فِي الصَّحَابَةِ، فَكَانَ إِجْمَاعًا.

وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾.  
 وَالْقَانِعُ: السَّائِلُ، يُقَالُ: قَنَعَ قُنُوعًا إِذَا سَأَلَ، وَقَنَعَ قَنَاعَةً إِذَا رَضِيَ.  
 وَالْمُعْتَرُّ: الَّذِي يَعْتَرِيكَ، أَي يَتَعَرَّضُ لَكَ لِتُطْعِمَهُ، وَلَا يَسْأَلُ،  
 فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَسَمَ بَيْنَهُمْ أَثَلَاثًا <sup>(٣)</sup>.

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ وَقَالَ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ، وَلَمْ  
 يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا»؛ وَلِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ فَلَمْ يَجِبِ الْأَكْلُ  
 مِنْهَا كَالْعَقِيقَةِ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ لِلِاسْتِحْبَابِ <sup>(٤)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِأَفْضَلِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ  
 مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وَأَنْ يُهْدِيَ الْوَسْطَ، وَأَنْ يَأْكُلَ الْأَدُونَ <sup>(٥)</sup>.

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٧٩/١٣).

(٢) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٧٩/١٣)، «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٢٢/٣).

(٣) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٨٠/١٣).

(٤) «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٢٢/٣).

(٥) «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٢٢/٣).



القول الثاني: يَجْعَلُهَا نِصْفَيْنِ، يَأْكُلُ نِصْفًا، وَيَتَصَدَّقُ بِنِصْفٍ؛  
 لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾.  
 وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ:

الآيَةُ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُبَيِّنْ  
 قَدْرَ الْمَأْكُولِ مِنْهَا وَالْمُتَصَدَّقِ بِهِ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي آيَتِنَا، وَفَسَّرَهُ  
 النَّبِيُّ ﷺ بِفِعْلِهِ، وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِقَوْلِهِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ (١).

القول الثالث: مَا كَثُرَ مِنَ الصَّدَقَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ

الرَّأْيِ.

وجه هذا القول:

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مِائَةَ بَدَنَةٍ، وَأَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبِضْعَةٍ، فَجُعِلَتْ  
 فِي قَدْرِ، فَأَكَلَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْ لَحْمِهَا، وَحَسِيًّا مِنْ مَرَقِهَا.

وَنَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ أَوْ سِتَّ بَدَنَاتٍ، وَقَالَ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَقْتَطِعْ»

وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا.

وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ:

وَأَمَّا خَبَرُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، فَهُوَ فِي الْهَدْيِ، وَالْهَدْيُ يَكْثُرُ،

فَلَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنْ قَسْمِهِ وَأَخَذِ ثُلُثِهِ، فَتَتَعَيَّنُ الصَّدَقَةُ بِهَا (٢).

(١) «المُعْجَبِي لِابْنِ قُدَامَةَ ت التُّرْكِيِّ» (٣٨٠/١٣).

(٢) «المُعْجَبِي لِابْنِ قُدَامَةَ ت التُّرْكِيِّ» (٣٨٠/١٣).

وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ، فَلَوْ تَصَدَّقَ بِهَا كُلُّهَا أَوْ بِأَكْثَرِهَا جَازَ، وَإِنْ أَكَلَهَا كُلُّهَا إِلَّا أُوقِيَةً تَصَدَّقَ بِهَا جَازَ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ أَكْلُهَا كُلُّهَا.

وَالْأَوْلَى عَدَمُ فِعْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾.

وَقَالَ: ﴿وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾. وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَجِبُ الْأَكْلُ مِنْهَا، وَلَا تَجُوزُ الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِهَا؛ لِلْأَمْرِ بِالْأَكْلِ مِنْهَا<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الصَّدَقَةُ مِنْهَا فَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّهَا وَاجِبَةٌ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهَا الْإِسْمُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمُعْظَمِهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ: وَأَدْنَى الْكَمَالِ أَنْ يَأْكُلَ الثُّلْثَ وَيَتَصَدَّقَ بِالثُّلْثِ وَيُهْدِيَ الثُّلْثَ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ أَنَّهُ يَأْكُلُ النِّصْفَ وَيَتَصَدَّقُ بِالنِّصْفِ، وَهَذَا الْخِلَافُ فِي قَدْرِ أَوْ فِي الْكَمَالِ فِي الْإِسْتِحْبَابِ، وَأَمَّا الْإِجْزَاءُ فَتَجْزِئُهُ الصَّدَقَةُ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ كَمَا قَدَّمْتُهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ فِي وَجْهِ لِبَعْضِ الشَّافِعِيِّ قَالَهُ ابْنُ سُرَيْجٍ وَابْنُ الْقَاصِّ وَالْإِصْطَخْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ

أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ مِنْهَا بِشَيْءٍ. انْتَهَى

(١) «المُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ت التُّرْكِيِّ» (١٣/٣٨٠).



وَالْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ فِي تَقْيِيدِ الصَّدَقَةِ بِالثُّلُثِ أَوْ النِّصْفِ (١).  
 وَالْأَفْضَلُ تَصَدُّقُهُ بِكُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى وَأَبْعَدُ عَن حَظِّ  
 النَّفْسِ إِلَّا لَقَمًا يَتَبَرَّكُ بِأَكْلِهَا لِلآيَةِ وَالْأَخْبَارِ (٢).  
 فَإِنْ أَكَلَ أَكْثَرَ الْأُضْحِيَّةِ أَوْ أَهْدَى أَكْثَرَهَا أَوْ أَكَلَهَا كُلَّهَا إِلَّا أُوقِيَّةً  
 تَصَدَّقَ بِهَا جَازًا أَوْ أَهْدَاهَا كُلَّهَا إِلَّا أُوقِيَّةً تَصَدَّقَ بِهَا جَازًا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ  
 الصَّدَقَةُ بِبَعْضِهَا نَيْئًا عَلَى فَقِيرٍ مُسْلِمٍ؛ لِعُمُومِ ﴿وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾  
 [الْحَجَّ: ٣٦]، فَإِنْ لَمْ يَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ نِيٍّ مِنْهَا ضَمِنَ أَقَلَّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ  
 كَالْأُوقِيَّةِ بِمِثْلِهِ لَحْمًا؛ لِأَنَّ مَا أُبِيحَ لَهُ أَكَلُهُ لَا تَلْزِمُهُ غَرَامَتُهُ، وَيَلْزِمُهُ غَرْمُ  
 مَا وَجَبَتْ الصَّدَقَةُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ مَعَ بَقَائِهِ فَلْزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ  
 إِذَا أَتَلَفَهُ كَالْوَدِيعَةِ (٣).

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: هَذِهِ آرَاءُ مُجَرَّدَةٍ لَا دَلِيلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا (٤).  
 وَأَمَّا مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَحُدَّ فِي ذَلِكَ حَدًّا، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَأْكُلَ  
 مِنْهَا وَيَتَصَدَّقَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحُدَّ فِي ذَلِكَ حَدًّا (٥).  
 قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، أَنْ لَيْسَ فِي الضَّحَايَا  
 وَالنَّذْرِ وَالتَطَوُّعِ قِسْمٌ مَوْصُوفٌ وَلَا حَدٌ مَعْلُومٌ (٦).

(١) «طرح التَّشْرِيْبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيْبِ» (٢٠٠/٥).

(٢) «نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمِنْهَاجِ» (١٤٢/٨).

(٣) «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِفْتَاءِ» (٢٣/٣).

(٤) «المحلِّي بالآثار» (٣١٣/٥).

(٥) «التمهيد» لابن عبد البر (٢١٨/٣).

(٦) «مواهب الجليل من أدلة خليل» (٢٣٦/٢).



## الفصل الثاني

### حُكْمُ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

يَجُوزُ ادِّخَارُ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ (١).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي إِجَازَةِ أَكْلِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَأَنَّ النَّهْيَ عَنِ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ. وَحَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ. قَالَ: وَهَذَا مِنْ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ.

وَقَالَ: وَتَصْحِيحُ نَسْخِ النَّهْيِ مُطْلَقًا وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ تَحْرِيمٌ وَلَا كَرَاهَةٌ، فَيَبَاحُ الْيَوْمِ الْإِدِّخَارُ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَالْأَكْلُ إِلَى مَتَى شَاءَ كَصَرِيحِ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ وَغَيْرِهِ.

وَكَذَا قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: الصَّوَابُ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْإِدِّخَارُ الْيَوْمَ بِحَالٍ.

(١) «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ تَبَشُّارٌ» (١٤٧/٣).



وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الرَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَامْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِلدَّفَاقَةِ الَّتِي دَفَقْتُ، فَكُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا».

عَنْ عَابِسِ بْنِ رَيْعَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ قَلَّ مَنْ كَانَ يُضَحِّي مِنَ النَّاسِ فَأَحَبَّ أَنْ يَطْعَمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُضَحِّي، وَلَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكِرَاعَ فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ أَحْمَدُ: فِيهِ أَسَانِيدٌ صِحَاحٌ. يَعْنِي جَوَازَ الْإِدِّخَارِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَوْلُهُ «فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا» عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ الْإِبَاحَةَ لَا الْإِجَابَ، وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَأْتِي فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بَعْدَ حَظَرٍ وَمَنْعٍ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ الْإِبَاحَةُ لَا غَيْرَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّيْدَ لَمَّا حُظِرَ عَلَى الْمُحْرِمِ وَمُنِعَ مِنْهُ ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ أَنْ حَلَّ «اصْطِدْ إِذَا حَلَلْتَ» كَانَ ذَلِكَ إِبَاحَةً لَهُ فِي الْإِصْطِيَادِ لَا إِجَابًا لِذَلِكَ عَلَيْهِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ:

(١) «طرح التَّشْرِيْبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ» (١٩٧/٥).

(٢) «سُنَنِ التَّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٤٧/٣).

﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾، وَمِثْلُ ذَلِكَ ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَهَذَا أَصْلُ جَسِيمٌ فِي الْعِلْمِ فَقِفْ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا كَمَا ذَكَرْنَا فَجَائِزٌ لِلْمُضْحِي أَنْ يَأْكَلَ أُضْحِيَّتَهُ كُلَّهَا وَجَائِزٌ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا كُلَّهَا وَجَائِزٌ أَنْ يَدَّخِرَ وَالْأَيُّ يَدَّخِرَ، وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَسْتَحِبُّونَ لِلْمُضْحِي أَنْ يَأْكَلَ وَيَتَصَدَّقَ وَيَكْرَهُونَ لَهُ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ مِنْهَا بِشَيْءٍ (١).

وَلَمْ يُجْزِ الْإِدْحَارَ عَلَيَّ ﷺ وَلَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ.

وَلَعَلَّهُمْ سَمِعُوا النَّهْيَ وَلَمْ يَسْمَعُوا بِالرُّخْصَةِ فَقَالُوا بِمَا سَمِعُوا.  
قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَإِنَّمَا كَانَ النَّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُتَقَدِّمًا ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ (٢).

### يُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ:

فِي حَدِيثِ سَلَمَةَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا»، أَمَّا الْأَكْلُ مِنْهَا فَمُسْتَحَبٌّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ أَوْجَبَ الْأَكْلَ مِنْهَا؛ لِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْأَمْرِ بِالْأَكْلِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [الْحَجَّ: ٣٦]، وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ هَذَا الْأَمْرَ عَلَى النَّدْبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ وَرَدَ بَعْدَ

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٣/٢١٨).

(٢) «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (٣/١٤٦).



الْحَظْرِ؛ فَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلِإِبَاحَةِ،  
وَالْجُمُهورُ عَلَى أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ كَمَا لَوْ وَرَدَ ابْتِدَاءً وَبِوُجُوبِ الْأَكْلِ وَلَوْ  
لُقْمَةً. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٤١٩/٨)، «طرح التثريب في شرح التتريب» (٢٠٠/٥).



## المطلب الثاني

### نقل الأضحية

قال النووي: الأفضل أن يُضحِّي في داره بمشهد أهله هكذا قاله أصحابنا<sup>(١)</sup>.

وقال الرملي: ويمتنع نقلها عن بلد الأضحية كالزكاة<sup>(٢)</sup>.

وقال الخطيب الشربيني: ولا يجوز نقل الأضحية من بلدها كما في نقل الزكاة<sup>(٣)</sup>.



(١) «المجموع شرح المهدب» (٤٢٥/٨).

(٢) «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (١٤٢/٨).

(٣) «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» (١٣٥/٦).



## المطلب الرابع

### الأكل من الأضحية المندورة

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:  
القول الأول: إذا نذر أضحية في ذمته، ثم ذبحها، فله أن يأكل  
منها.

وهذا متمدّد مذهب أحمد.

وقال مالك: يأكل من الهدايا كلها إلا جزاء الصيد ونسك الأذى  
والمندور وهدى التطوع إذا عطب قبل محله.  
وجه هذا القول:

أن النذر محمول على المعهود، والمعهود من الأضحية  
الشرعية ذبحها، والأكل منها، والنذر لا يغير من صفة المندور إلا  
الإيجاب.

القول الثاني: يمنع من الأكل منها.

وهو قول الحنيفة، ونص عليه الشافعي، وهو ظاهر كلام أحمد،  
وبناه على الهدى المندور<sup>(١)</sup>.

(١) «المجموع شرح المهذب» (٤١٩/٨).

قَالَ صَاحِبُ «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» فِي الْأُضْحِيَّةِ الْمَنْذُورَةِ: لَيْسَ لِصَاحِبِهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا شَيْئًا وَلَا أَنْ يُطْعَمَ غَيْرَهُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ<sup>(١)</sup>.

وفي المحيط البرهاني: إذا نذر ذبح شاة لا يأكل منها الناذر، ولو أكل فعليه قيمة ما أكل<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الرَّمْلِيُّ: الْأُضْحِيَّةُ الْوَاجِبَةُ يُمْتَنَعُ أَكْلُهُ مِنْهَا سِوَاءَ فِي ذَلِكَ الْمُعَيَّنَةِ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ<sup>(٣)</sup>.

وَتُعَقَّبَ هَذَا الْقَوْلُ بِالْفَارِقِ بَيْنَ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ؛ لَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ، فَالْمَنْذُورُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْأُضْحِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.



(١) «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ وَمِنْحَةِ الْخَالِقِ وَتَكْمِلَةُ الطُّورِيِّ (٨/٢٠٣).

(٢) «المحيط البرهاني» (٦/٨٨).

(٣) «نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمِنْهَاجِ» (٨/١٤١).

(٤) «المُعْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (١٣/٣٩٢).



## الفصل الثالث

### حُكْمُ إِطْعَامِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يجوز أن يُطعمَ منها كافرًا.

وبهذا قال الحسن وأحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي.

قال ابن المنذر: واختلفوا في إطعام فقراء أهل الذمة، فرخص فيه

الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور.

قال النووي: ولم أر لأصحابنا كلامًا فيه، ومقتضى المذهب أنه

يجوز إطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

الأضحية طعام له أكله، فجاز إطعامه الذمي، كسائر طعامه،

ولأنه صدقة تطوع، فجاز إطعامها الذمي والأسير، كسائر صدقة

التطوع<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ منصور البهوتي: يجوز الإهداء من الأضحية لكافر، إن

(١) «المجموع شرح المذهب» (٨/٤٢٥).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (١٣/٣٨١).

كَانَتْ تَطَوُّعًا، فَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ يُعْطِ مِنْهَا الْكَافِرَ شَيْئًا كَالزَّكَاةِ  
وَالْكَفَّارَةِ<sup>(١)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: قَالَ مَالِكٌ: غَيْرُهُمْ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

وَكَرِهَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ إِعْطَاءَ النَّصْرَانِيِّ جِلْدَ الْأُضْحِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ: قَالَ مَالِكٌ: غَيْرُهُمْ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

وَكَرِهَ مَالِكٌ أَيْضًا إِعْطَاءَ النَّصْرَانِيِّ جِلْدَ الْأُضْحِيَّةِ أَوْ شَيْئًا مِنْ

لَحْمِهَا وَكَرِهَهُ اللَّيْثُ<sup>(٣)</sup>.



(١) «كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِفْتَاءِ» (٢٢/٣).

(٢) «الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التُّرْكِيِّ» (٣٨١/١٣).

(٣) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٢٥/٨).



## الفصل الرابع

### حكم بيع شيء من الأضحية

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:  
 القول الأول: لا يجوز بيع شيء من الأضحية، لا لحمها  
 ولا جلدها، واجبة كانت أو تطوعاً؛ لأنها تعينت بالذبح.  
 وبهذا قال أبو هريرة رضي الله عنه، وهو مذهب الحنفية والشافعي  
 وأحمد<sup>(١)</sup>.

قال الطحاوي: ولا ينبغي له أن يبيع من لحمها شيئاً، فإن باعه:  
 جاز بيعه، وتصدق بثمن ما باعه<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: مذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الأضحية ولا غيره من  
 أجزائها لا بما ينتفع به في البيت ولا بغيره.  
 وبه قال عطاء والنخعي ومالك وأحمد وإسحاق، هكذا حكاه  
 عنهم ابن المنذر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (١٤٢/٨).

(٢) شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٣٣٩/٧).

(٣) «المجموع شرح المهدب» (٤٢٠/٨).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ أَيْنَ كَرِهْتَ أَنْ تُبَاعَ وَأَنْتَ لَا تَكْرَهُ أَنْ تُؤْكَلَ وَتُدَّخَرَ؟

قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَانَ نُسْكًَا فَكَانَ اللَّهُ حَكَمَ فِي الْبُذْنِ الَّتِي هِيَ نُسْكٌَ فَقَالَ ﷺ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا﴾ [المائدة: ٢٨]، وَأَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْلِ الضَّحَايَا وَالْإِطْعَامِ، وَكَانَ مَا أَذِنَ اللَّهُ فِيهِ وَرَسُولُهُ ﷺ مَأْذُونًا فِيهِ، فَكَانَ أَصْلُ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ ﷻ مَعْقُولًا أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى مَالِكِهِ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا أَذِنَ اللَّهُ فِيهِ أَوْ رَسُولُهُ ﷺ، فَاقْتَصَرْنَا عَلَى مَا أَذِنَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ ثُمَّ رَسُولُهُ وَمَنَعْنَا الْبَيْعَ عَلَى أَصْلِ النُّسْكِ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْبَيْعِ (١).

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَبِيعُهَا، وَلَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْهَا، وَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! كَيْفَ يَبِيعُهَا وَقَدْ جَعَلَهَا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى!؟

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَلِأَنَّهُ جَعَلَهُ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَمْ يَجْزِ يَبِيعُهُ، كَالْوَقْفِ (٢).  
قَالَ الْمَاورِدِيُّ: وَلِأَنَّ الْأَمْوَالَ الْمُسْتَحَقَّةَ فِي الْقُرْبِ لَا يَجُوزُ لِلْمُتَقَرَّبِ يَبِيعُهَا كَالزُّكُوتِ وَالْكَفَّارَاتِ، وَإِنَّمَا خُصَّتِ الضَّحَايَا بِجَوَازِ الْأَكْلِ، وَلَيْسَ فِي إِبَاحَةِ الْأَكْلِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ كَطَعَامِ الْوَلَائِمِ، وَأَكْلُ الْغَانِمِينَ طَعَامُ أَهْلِ الْحَرْبِ (٣).

الْقَوْلُ الثَّانِي: رَخَّصَ الْحَسَنُ وَالنَّحَعِيُّ فِي الْجِلْدِ أَنْ يَبِيعَهُ وَيَشْتَرِي بِهِ الْغِرْبَالَ وَالْمُنْخَلَ وَآلَةَ الْبَيْتِ.

(١) «الأم للشافعي» (٢/٢٤٧).

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (١٣/٣٨٣).

(٣) «الحاوي الكبير» (١٥/١١٩).

وَرُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ .

قَالَ النَّوَوِيُّ: حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ جِلْدَ هَدِيَّةٍ وَيَتَصَدَّقَ بِثَمَنِهِ .

قَالَ: وَرَخَّصَ فِي بَيْعِهِ أَبُو ثَوْرٍ .

وَقَالَ النَّخَعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ الْغُرْبَالَ وَالْمُنْخُلَ وَالْفَأْسَ وَالْمِيزَانَ وَنَحْوَهَا .

قَالَ: وَكَانَ الْحَسَنُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَيْرٍ لَا يَرِيَانِ بَأْسًا أَنْ يُعْطِيَ الْجَزَارَ جِلْدَهَا، وَهَذَا غَلَطٌ مُنَابِذٌ لِلسُّنَّةِ <sup>(١)</sup> .

وجه هذا القول:

لِأَنَّهُ يَنْتَفَعُ بِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ، فَجَرَى مَجْرَى تَفْرِيقِ لَحْمِهَا .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَبِيعُ مَا شَاءَ مِنْهَا، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ .

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ يَبِيعُ الْجِلْدَ وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ .

وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ:

مَا ذَكَرُوهُ فِي شِرَاءِ آلَةِ الْبَيْتِ يَبْطُلُ بِاللَّحْمِ، لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِآلَةِ

الْبَيْتِ وَإِنْ كَانَ يُنْتَفَعُ بِهِ <sup>(٢)</sup> .

(١) «المجموع شرح المذهب» (٨/٤٢٠) .

(٢) «المغني لابن قدامة ت التركي» (١٣/٣٨٣) .

بِيعِ الْفَقِيرِ مَا أُهْدِيَ إِلَيْهِ

قَالَ الرَّمْلِيُّ: وَلِلْفَقِيرِ التَّصَرُّفُ فِي الْمَأْخُوذِ بِبَيْعِ وَغَيْرِهِ (١).



(١) «نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمِنْهَاجِ» (١٤٢/٨).



## الفصل الخامس

### حُكْمُ إِعْطَاءِ الْجَازِرِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ

لَا يُعْطَى الْجَازِرُ بِأَجْرَتِهِ شَيْئًا مِنْهَا، لِأَن هَذَا كَالْبَيْعِ لِلأُضْحِيَّةِ.  
وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ<sup>(١)</sup>.

وجه هذا القول:

- عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنَةٍ، وَأَنْ أَقْسِمَ جُلُودَهَا وَجِلَالَهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: «نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- وَلِأَنَّ مَا يَدْفَعُهُ إِلَى الْجَزَارِ أُجْرَةٌ عِوَضٌ عَنْ عَمَلِهِ وَجِزَارَتِهِ، وَلَا تَجُوزُ الْمُعَاوَضَةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا.
- وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: قَالُوا لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: فَجِلْدُ الْأُضْحِيَّةِ يُعْطَاهُ السَّلَاحُ؟ قَالَ: لَا.

وَحَكَى قَوْلَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: لَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا.  
ثُمَّ قَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ الشَّرْحِ» (١٣/٣٨٢)، «المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٨/٤٢١).

(٢) «كُشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٣/١٣).

- قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالبِنْدِينِيُّ<sup>(١)</sup> وَالأَصْحَابُ: إِذَا أُعْطِيَ الْمُضْحِيُّ الجَّازِرَ شَيْئًا مِنْ لَحْمِ الأُضْحِيَّةِ أَوْ جِلْدِهَا فَإِنِ أُعْطَاهُ لِجَزَارَتِهِ لَمْ يَجُزْ، وَإِنِ أُعْطَاهُ أُجْرَتُهُ ثُمَّ أُعْطَاهُ اللَّحْمَ لِكُونِهِ فَقِيرًا جَازًا كَمَا يَدْفَعُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الفُقَرَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

- قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: إِنِ أُعْطِيَ الْمُضْحِيُّ لِلجَّازِرِ لِفَقْرِهِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الهِدْيَةِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِالأَخْذِ، فَهُوَ كغَيْرِهِ، بَلْ هُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ بَاشَرَهَا، وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهَا<sup>(٣)</sup>.

وقد رَخَّصَ الحَسَنُ وَعَبْدُ اللّهِ ابْنُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ فِي إِعْطَائِهِ الجِلْدَ<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُمْ إِنِ أَرَادُوا بِهِ مَقَابِلَ الأَجْرَةِ فَهُوَ خِلَافُ الحَدِيثِ.



(١) الحسن بن عبيد الله ابن الشيخ أبو علي البندنجي، أحد الأئمة من أصحاب الوجوه، درس الفقه ببغداد على الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وله عنه تعليقة كبيرة مشهورة، وكان ديناً، صالحاً، ورعاً، وعاد إلى بلده البندنجين، وكتابه الجامع، قال النووي: قل في كتب الأصحاب مثله، وهو مستوعب الأقسام محذوف الأدلة، توفي سنة ٤٢٥هـ. «طبقات الشافعيين» (ص ٣٨٨).

(٢) «المجموع شرح المهدب» (٨/٤٢١).

(٣) «المغني لابن قدامة ت التركي» (١٣/٣٨٢).

(٤) «المغني لابن قدامة ت التركي» (١٣/٣٨٢).



## الفصل السادس

### حُكْمُ الْإِنْتِفَاعِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ

أَمَّا جَوَازُ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِهَا وَجَلَالِهَا، فَلَا خِلَافَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهَا، فَجَازَ لِلْمُضْحِي الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، كَاللَّحْمِ.

وَكَانَ عَلَقَمَةً وَمَسْرُوقٌ يَدْبَعَانِ جِلْدَ أُضْحِيَّتَيْهِمَا، وَيُصَلِّيَانِ عَلَيْهِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ كَانُوا يَنْتَفِعُونَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، يَحْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، وَيَتَّخِذُونَ مِنْهَا الْأَسْقِيَةَ. قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالَتْ: نَهَيْتَ عَنِ إِسْكَائِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ. قَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِلدَّاقَّةِ الَّتِي دَقَّتْ، فَكُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَنَصَدَّقُوا» حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَلِأَنَّهُ إِنْتِفَاعٌ بِهِ، فَجَازَ كَلْحَمِّهَا <sup>(١)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ: يَجُوزُ أَنْ يُنْتَفَعَ بِجِلْدِ الْأُضْحِيَّةِ بِجَمِيعِ وُجُوهِ الْإِنْتِفَاعِ بَعَيْنِهِ، فَيَتَّخِذُ مِنْهُ خُفًّا أَوْ نَعْلًا أَوْ دَلْوًا أَوْ فَرَوًّا أَوْ سِقَاءً أَوْ غَرَبَالًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَهُ أَنْ يُعِيرَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَجِّرَهُ <sup>(٢)</sup>.

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ تِ الشَّرْحِ» (٣٨٣/١٣)، «المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٢١/٨).

(٢) «المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٢١/٨).



## المبحث:

### مسائل الذبح

#### المطلب الأول:

#### أول وقت الذَّبْح:

الكَلَامُ فِي وَقْتِ الذَّبْحِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: أَوَّلِهِ، وَآخِرِهِ، وَعُمُومِ وَقْتِهِ أَوْ خُصُوصِهِ.

#### مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا تُعَدُّ أُضْحِيَّةً إِجْمَاعًا:

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعُوا عَلَيَّ أَنَّ الصَّحَايَا لَا يَجُوزُ ذَبْحُهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى».

وَالْحَدِيثُ يُحْمَلُ عَلَيَّ أَحَدِ أَمْرَيْنِ؛ إِمَّا النَّدْبُ، وَإِمَّا عَلَيَّ التَّخْصِيسِ بِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ.

وَلِأَنَّهَا نَسِيكَةٌ، ذَبَحَهَا قَبْلَ وَقْتِهَا.

(١) الإجماع لابن المنذر ت فؤاد ط المسلم (ص ٦٠).



وَهِيَ شَاةٌ لَحْمٌ، وَمَعْنَاهُ: يَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَ، كَشَاةٍ ذَبَحَهَا لِلْحَمِيهَا،  
لَا لِغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا بَدَلَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ التَّطَوُّعَ فَأَفْسَدَهُ، فَلَمْ  
يَجِبْ عَلَيْهِ بَدَلُهُ، كَمَا لَوْ خَرَجَ بِصَدَقَةٍ تَطَوُّعٍ فَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحَقِّهَا<sup>(١)</sup>.  
وَأَمَّا التَّوَلَاءُ فَإِنَّهَا لَا تَرَعَى رَعِيًّا مُعْتَبَرًا، وَإِذَا اسْتَحَكَمَ ذَلِكَ بِهَا  
بَانَ هُزَالُهَا عَلَى الْقُرْبِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْجُوَيْنِيُّ: قَطَعَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ رَجُلَ الشَّاةِ إِذَا انْكَسَرَتْ قَبْلَ  
الْبَطْحِ لِلذَّكَاةِ لَمْ تُجْزَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ: الْأُنْثَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الذَّكَرِ.  
عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى  
أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ أَوْ جَدِيٌّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم  
فَقَالَ: «ضَحِّحْ بِهِ أَنْتَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قَالَ وَكَيْعٌ: الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ يَكُونُ  
ابْنَ سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: قَسَمَ  
رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ضَحَايَا فَبَقِيَ جَذَعَةٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «ضَحِّحْ بِهَا  
أَنْتَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «المُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التَّرْكِي» (٣٨٨/١٣).

(٢) «نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» (١٦٥/١٨).

(٣) «نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» (١٧٣/١٨).

(٤) «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ تَبَشَّارًا» (١٤٠/٣).

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: العَتُودُ بفتحِ العَيْنِ المُهْمَلَةِ وَضَمِّ التَّاءِ المُثَنَّةِ مِنَ فَوْقِ وَإِسْكَانِ الواوِ وَآخِرُهُ دَالٌ مُهْمَلَةٌ مِنْ أَوْلَادِ المَعْرِزِ خَاصَّةً، وَهُوَ مَا رَعَى وَقَوِيَ.

قَالَ الجَوْهَرِيُّ وَصَاحِبُ النِّهَائَةِ: وَهُوَ مَا بَلَغَ سَنَةً، وَجَمَعُهُ أَعْتَدَةٌ وَعَدَّانٌ بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي الدَّالِ، وَأَصْلُهُ عِدْدَانٌ، وَقَالَ فِي المَشَارِقِ: أَصْلُ عِدْدَانٍ عَدْدَانٌ.

قَالَ: وَهُوَ مِنْ وَلَدِ المَعْرِزِ إِذَا بَلَغَ السَّفَادَ، وَقِيلَ: إِذَا قَوِيَ وَشَبَّ، وَقِيلَ: إِذَا اسْتَكْرَشَ وَبَعْضُهُ يَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ (١).

قَالَ البِيهَقِيُّ كَانَتْ هَذِهِ رُحْصَةً لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ كَمَا كَانَ مِثْلَهَا رُحْصَةً لِأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارِ المَذْكَورِ فِي حَدِيثِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبِ السَّابِقِ.

قَالَ أَبُو العَبَّاسِ القُرْطُبِيُّ: إِنَّ الإِمَامَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُفَرِّقَ الصَّحَايَا عَلَى مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ مَالِ المُسْلِمِينَ. انْتَهَى

عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يَتَّقِي مِنَ الصَّحَايَا وَالبُدنِ الَّتِي لَمْ تُسَنَّ وَالَّتِي نَقَصَ مِنْ خَلْقِهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ (٢).

وَيَجُوزُ الإِشْتِرَاكُ فِي البُدنِ وَالبَقْرِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ -أَي: الشُّرَكَاءَ- ذِمِّيًّا فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ أَي: الإِمَامُ (٣).

(١) «طرح التَّريب في شرح التَّريب» (١٩٠/٥).

(٢) «مَوْطَأُ مَالِكٍ ت عَبْد البَاقِي» (٤٨٢/٢).

(٣) «كشَّاف القِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الإِفْتِاحِ» (٥٣٣/٢).



وَلَوْ اشْتَرَى سُبْعَ بَقْرَةٍ أَوْ بَدَنَةً ذُبِحَتْ لِلْحِمِّ فَهُوَ لَحْمٌ اشْتَرَاهُ وَلَيْسَتْ  
الْحِصَّةُ الَّتِي اشْتَرَاهَا أَضْحِيَّةً؛ لِعَدَمِ ذَبْحِهَا عَنْهُمْ (١).

وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْأَضْحِيَّةُ فَلَمْ يُضَحِّ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ ثُمَّ  
حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَعَلَيْهِ أَنْ يُوصِي بِأَنْ يُتَصَدَّقَ عَنْهُ بِقِيَمَةِ شَاةٍ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ؛  
لَأَنَّهُ لَمَّا مَضَى الْوَقْتُ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ التَّصَدُّقُ بِقِيَمَةِ شَاةٍ فَيَحْتَاجُ إِلَى  
تَخْلِيصِ نَفْسِهِ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ، وَالْوَصِيَّةُ طَرِيقُ التَّخْلِيصِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ  
أَنْ يُوصِيَ كَمَا فِي الرَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ (٢).

وَرَوَى أَبُو رَمَلَةَ عَنْ مِخْنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحَاةٌ عَتِيرَةٌ».  
وَالْعَتِيرَةُ: ذَبِيحَةٌ كَانَتْ تُذْبَحُ فِي رَجَبٍ، كَمَا تُذْبَحُ الْأَضْحِيَّةُ فِي  
ذِي الْحِجَّةِ، فَنَسِخَتْ الْعَتِيرَةُ وَبَقِيَتِ الْأَضْحِيَّةُ.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرَعَةَ وَلَا عَتِيرَةَ».  
قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْفَرَعَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَوَّلُ مَا تُنْتَجِجُ النَّاقَةُ،  
يَقُولُونَ: لَا يَمْلِكُهَا وَيَذْبَحُهَا رَجَاءَ الْبَرَكَةِ فِي لَبْنِهَا وَكَثْرَةِ نَسْلِهَا (٣).

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ يَسْأَلُهُ بِالْمَدِينَةِ ضَحِيَّةً  
إِلَّا ضَحَى (٤).

(١) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٢/٥٣٣).

(٢) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٥/٦٨).

(٣) «الحاوي الكبير» (١٥/٧١).

(٤) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٣٩١).

سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ: أَيُضَحِّي عَنِ الْغَائِبِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ <sup>(١)</sup>.  
عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: لِأَنَّ أُضْحِيَّ بِجَذَعٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ  
أُضْحِيَ بِهِرَمٍ، اللَّهُ أَحَقُّ بِالْغِنَى وَالْكَرَمِ، وَأَحَبُّهُنَّ إِلَيَّ أَنْ أُضْحِيَ بِهِ  
أَحَبُّهُنَّ إِلَيَّ أَنْ أَقْتِنِيَهُ <sup>(٢)</sup>.

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَا يُهْدِي أَحَدُكُمْ لِلَّهِ مَا يَسْتَحِي  
أَنْ يُهْدِيَ لِكَرِيمِهِ، اللَّهُ أَكْرَمُ الْكُرَمَاءِ، وَأَحَقُّ مَنْ اخْتِيرَ لَهُ <sup>(٣)</sup>.  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: دَمٌ بِيضَاءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ لِلَّهِ  
مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ <sup>(٤)</sup>.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَيَرْفَعُهُ بَعْضُهُمْ وَلَا يَصِحُّ <sup>(٥)</sup>.  
يَزِيدُ ذُو مِصْرَ قَالَ: أَتَيْتُ عُتْبَةَ بْنَ عَبْدِ السَّلْمِيِّ فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْوَلِيدِ  
إِنِّي خَرَجْتُ أَلْتَمِسُ الضَّحَايَا فَلَمْ أَجِدْ شَيْئًا يُعْجِبُنِي غَيْرَ ثَرْمَاءَ فَكَرِهْتُهَا،  
فَمَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَفَلَا جِئْتَنِي بِهَا؟ قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! تَجُوزُ عَنْكَ  
وَلَا تَجُوزُ عَنِّي؟! قَالَ: نَعَمْ.

إِنَّكَ تَشُكُّ وَلَا أَشُكُّ؟ إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْمُصْفَرَّةِ  
وَالْمُسْتَأْصَلَةِ وَالْبَخْقَاءِ وَالْمُشَيْعَةِ وَالْكَسْرَاءِ؛ فَالْمُصْفَرَّةُ الَّتِي تُسْتَأْصَلُ أُذُنُهَا

(١) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٣٩٣).

(٢) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٤١٠).

(٣) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٤١١).

(٤) «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٨٤١٧).

(٥) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٢٩١/١٩).



حَتَّى يَبْدُو سِمَاحُهَا، وَالْمُسْتَأْصَلَةُ فَرْنُهَا مِنْ أَصْلِهَا، وَالْبَخْفَاءُ الَّتِي تُبَخَقُ عَيْنُهَا، وَالْمُشِيعَةُ الَّتِي لَا تَتَّبِعُ الْغَنَمَ عَجْفًا وَضَعْفًا، وَالْكَسْرَاءُ الْكَسِيرُ<sup>(١)</sup>.  
الثَّرمُ: انْكَسَارُ السِّنِّ مِنْ أَصْلِهَا، أَوْ سِنٌّ مِنَ الثَّنَائِيَا وَالرَّبَاعِيَاتِ، أَوْ خَاصٌّ بِالثَّنِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

السَّمَاخُ وَالصَّمَاخُ بِمَعْنَى، وَهُوَ ثَقْبُ الْأُذُنِ<sup>(٣)</sup>.

الْبَخَقُ: أَنْ يَذْهَبَ الْبَصَرُ وَتَبْقَى الْعَيْنُ نَائِمَةً مُنْفَتِحَةً<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الدَّارِمِيُّ: لَوْ وَقَفُوا بِعَرَفَاتٍ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ غَلَطًا حُسِبَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى حِسَابِ وَقُوفِهِمْ، وَإِنْ وَقَفُوا فِي الثَّامِنِ وَذَبَحَ يَوْمَ التَّاسِعِ ثُمَّ بَانَ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ إِعَادَةُ التَّضْحِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى يَوْمِ النَّحْرِ، وَالتَّطَوُّعُ تَبَعٌ لِلْحَجِّ، فَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ قَبْلَ انْقِضَاءِ التَّشْرِيقِ فَأَعَادَهُ كَانَ حَسَنًا<sup>(٥)</sup>.

«أَحَادِيثُ فَضَائِلِ الْأُضْحِيَّةِ جَمْعًا وَدِرَاسَةً» عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّيْرِي، مَنْشُورٌ عَلَى الشَّبَكَةِ.

(١) «السِّنُّ الْكُبْرَى لِلْيَهْقِيَّ تِ التُّرْكِيِّ» (٢٩٧/١٩).

(٢) «القَامُوسُ الْمُحِيط».

(٣) «النَّهَائِيَّة» (٥٢/٣).

(٤) «النَّهَائِيَّة» (١٠٣/١).

(٥) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهْتَدَبِ» (٣٨٨/٨).

## المسائل التي ذكرها ابن رشد ح اتفاقاً أو إجماعاً في: كتاب الضحايا

- ١- أجمع العلماء على جواز الضحايا من جميع بهيمة الأنعام.
- ٢- كلهم مجمعون على أنه (لا) تجوز الضحية بغير بهيمة الأنعام.
- ٣- أجمع العلماء على اجتناب: العرجاء، والمريضة، والعجفاء التي لا تُنقي.
- ٤- أجمعوا على أن ما كان من عيوب الأضحية خفيفاً، فلا تأثير له في منع الإجزاء.
- ٥- (لا) خلاف في أن المرض البين يمنع الإجزاء.
- ٦- لم يختلف الجمهور أن قطع الأذن كله أو أكثره عيب.
- ٧- أجمعوا على أنه (لا) يجوز الجذع من المعز، بل الثاني فما فوقه.
- ٨- أجمعوا على أن الكبش (لا) يُجزئ إلا عن واحد.
- ٩- أجمعوا على أنه (لا) يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة.
- ١٠- اتفقوا على أن الذبح قبل صلاة العيد (لا) يجوز.
- ١١- (لا) خلاف بينهم أن الأيام (المعدودات) هي أيام التشريق.
- ١٢- اتفقوا على أنه يجوز أن يُوكَّل المضحي غيره على الذبح.
- ١٣- اتفقوا على أن المضحي مأمور أن يأكل من لحم أضحيته ويتصدق.



١٤- العلماء متفقون فيما علمت أنه (لا) يجوز بيع لحم الأضحية .

### المباحث المطلوب إضافتها أو التوسع فيها:-

١- نقل الأضحية لبلد أفقر

٢- صكوك الأضحية

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الشَّاةَ لَا يَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِيهَا<sup>(١)</sup> .

«واتفقوا على أنه لا يجوز بيع شيء من الأضاحي بعد

ذبحها.»<sup>(٢)</sup> .

الحمد لله رب العالمين .



(١) «شرح النووي على مسلم» (٦٧/٩) .

(٢) «اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة» (٣٣٧/١) .



## القسم الثاني:

### عشر ذي الحجة ويوم عرفة

#### الفصل الأول: عشر ذي الحجة.

المبحث الأول: فضل عشر ذي الحجة.

المبحث الثاني: تأويل قول الله ﷻ: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ ﴿مَعْلُومَاتٍ﴾.

المبحث الثالث: تأويل قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ﴾.

المبحث الرابع: تأويل قول الله ﷻ: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيْلِ عَشْرِ﴾.

المبحث الخامس: فضل صيام أيام العشر.

المبحث السادس: حكم قضاء رمضان في عشر ذي الحجة.

#### الفصل الثاني: يوم عرفة.

المبحث الأول: لماذا سمي يوم عرفة بهذا الاسم.

المبحث الثاني: فضل صيام يوم عرفة.

المبحث الثالث: حكم صوم يوم الجمعة إذا وافق عرفة.

المبحث الرابع: الاغتسال يوم عرفة.

المبحث الخامس: دعاء يوم عرفة.

### الفصل الثالث: التكبير

المبحث الأول: التَّكْبِيرُ فِي عِيدِ الْأَضْحَى.



## الفصل الأول:

### عشر ذي الحجة

#### المبحث الأول

#### فضل عشر ذي الحجة

١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا، قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا، قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا، قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ: فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»<sup>(١)</sup>.

٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا إِنَّ أَحْرَمَ الْأَيَّامِ يَوْمُكُمْ هَذَا، أَلَا وَإِنَّ أَحْرَمَ الشُّهُورِ شَهْرُكُمْ هَذَا، أَلَا وَإِنَّ أَحْرَمَ الْبَلَدِ بَلَدُكُمْ هَذَا، أَلَا وَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ

(١) «صحيح البخاري» (١٧٣٩).

عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»<sup>(١)</sup>.

٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ» يَعْنِي الْعَشَرَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ»<sup>(٢)</sup>.

ورواه البخاري عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ. قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ»<sup>(٣)</sup>.

قال الترمذي: «وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَابِرٍ»<sup>(٤)</sup>.

٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ فَأَكْثَرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّهْلِيلِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّحْمِيدِ»<sup>(٥)</sup>.

٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ

(١) «سنن ابن ماجه» (٣٩٣١).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٧٢٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٩٦٩).

(٤) «سنن الترمذي» (١٢٢/٢ ت بشار).

(٥) «مسند أحمد» (٣٢٤/٩ ط الرسالة).



عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَيَّامِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا مِثْلَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِلَّا مَنْ عَفَّرَ وَجْهَهُ فِي التُّرَابِ»<sup>(١)</sup>.

٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ فِيهِنَّ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا مَنْ عَفَّرَ جَوَادَهُ، وَأَهْرَيْقَ دَمَهُ»<sup>(٢)</sup>.

٧- عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ فَأَكْثَرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّهْلِيلِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّحْمِيدِ»<sup>(٣)</sup>.

٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَتِ الْأَعْمَالُ، فَقَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ فِيهِنَّ أَفْضَلُ مِنْ هَذِهِ الْعَشْرِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَأَكْبَرَهُ فَقَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ رَجُلٌ بِنَفْسِهِ، وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ تَكُونَ مُهْجَةً نَفْسِهِ فِيهِ»<sup>(٤)</sup>.

٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا أَيَّامٌ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا، مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ، وَإِنَّ صِيَامَ

(١) «مستخرج أبي عوانة» (٢/٢٤٦ ط المعرفة) قال ابن رجب: «وروي مرسلًا وقيل: إنه أصح» «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» (ص ٥٩١ ت عامر).

(٢) «المعجم الأوسط للطبراني» (٧/٩) وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا الوليد، تفرد به: الحوطي».

(٣) «مسند أحمد» (٩/٣٢٤ ط الرسالة) وانظر: «المسند المصنف المجلد» (١٥/٢١٥).

(٤) «مسند أحمد» (٩/٣٢٤ ط الرسالة).

يَوْمٍ فِيهَا لَيَعِدُّ صِيَامَ سَنَةٍ، وَلَيْلَةٍ فِيهَا بَلِيلَةُ الْقَدْرِ»<sup>(١)</sup>.

١٠- وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: كَانُوا يُعَظِّمُونَ ثَلَاثَ عَشْرَاتٍ؛  
الْعَشْرُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمُحَرَّمِ، وَالْعَشْرُ الْأَوَّلُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَالْعَشْرُ  
الْأَوَّخِرُ مِنْ رَمَضَانَ»<sup>(٢)</sup>.

١١- «عَنْ أَبِي جَرِيرٍ. أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جَبْرِ قَالَ: لَا تَطْفِئُوا سِرْجَكُمْ  
لِيَالِي الْعَشْرِ، تَعْجِبُهُ الْعِبَادَةُ. وَيَقُولُ: أَيْقِظُوا خِدْمَكُمْ يَتَسَحَّرُونَ لَصَوْمِ  
يَوْمِ عَرَفَةَ»<sup>(٣)</sup>.



(١) «سنن ابن ماجه» (١٧٢٨).

(٢) «مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر» (ص ٢٤٧).

(٣) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - ط السعادة» (٤/٢٨١).



## المبحث الثاني

### تأويل قول الله ﷻ:

﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ ﴿مَعْلُومَاتٍ﴾

وجمهور العلماء على أن هذه الأيام المعلومات هي عشر ذي الحجة منهم ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء ومجاهد وعكرمة وقتادة والنخعي وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه.

قَالَ الثَّعْلَبِيُّ: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ يَعْنِي: عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ، وَالْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا «مَعْدُودَاتٍ» لِأَنَّهَا قَلِيلَةٌ، وَقِيلَ لِلْعَشْرِ «مَعْلُومَاتٍ» لِيُحْرَصَ عَلَى عِلْمِهَا بِحِسَابِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ وَقْتَ الْحَجِّ فِي آخِرِهَا<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ نَقَلَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْعَبْدَرِيُّ وَخَلَاتِقُ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُودَاتِ هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ<sup>(٢)</sup>.

١- عن ابن عباس قال: «الأيام المعلومات أيام العشر والأيام المعدودات أيام التشريق»<sup>(٣)</sup>.

(١) «تفسير الثعلبي» = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير (١٨/٣٤٥).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٨/٣٨١).

(٣) «شعب الإيمان» (٣/٣٥٩ ت زغلول).

- ٢- عن مُجاهِدٍ قال: «الأيامُ المَعْلُومَاتُ العَشْرُ، والأيامُ المَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ»<sup>(١)</sup>.
- ٣- عن الحسن قال الأيام المَعْلُومَاتُ عشر ذِي الحِجَّةِ والمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ<sup>(٢)</sup>.
- ٤- عن سعيد بن جبير قال الأيام المَعْلُومَاتُ أَيَّامُ العِشْرِ<sup>(٣)</sup>.
- ٥- عن قتادة قال: «الأيامُ المَعْلُومَاتُ أَيَّامُ العِشْرِ والأيامُ المَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ»<sup>(٤)</sup>.



- (١) «السنن الكبير» للبيهقي (١٠/٤٤٢ ت التركي).
- (٢) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص٣٩).
- (٣) «سنن سعيد بن منصور» (٦/٣٣٥)، «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص٣٩).
- (٤) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص٣٩).



## المبحث الثالث

## تأويل قول الله تعالى:

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ﴾

قوله ﷺ: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ﴾ فيها قولان: أحدهما: أن الثلاثين ليلة شهرٌ أمر بصيامه، والعشر بعدها أجل لمناجاة ربه.

والثاني: أن الأربعين كلها أجل لمناجاة ربه، أجل في الأول ثلاثين ليلة ثم زيدت عشرًا بعدها. وقد قيل إنه ذو القعدة وعشر من ذي الحجة، حكى ذلك عن مجاهد، وابن جريج، ومسروق.

﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ يعني أن اجتماع الأجلين تمام أربعين ليلة، ليدل بذلك على أن العشر هي ليال وليست ساعات. فإن قيل: فمعلوم أن العشر مع الثلاثين مستكملة أربعين، فما معنى قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾. فعن ذلك ثلاثة أجوبة:

أحدها: أنه تأكيد في الذكر فلم يمتنع.

والثاني: كان وعده إلى الجبل الذي كلمه فيه.

والثالث: لينفي تمام الثلاثين بالعشر أن يكون من جملة الثلاثين

لأن تمام الشيء بعض منه. فإن قيل: فلم زاد في أجل وعده بعد

الثلاثين عشرًا جعلها أجلًا ثانيًا فأخر بها مواعده؟ قيل عن ذلك جوابان:

أحدهما: أن قومه تأخروا عنه في الأجل الأول فزاده الله لتأخرهم عنه أجلًا ثانيًا ليحضرُوا.

والثاني: لأن قومه عبدوا العجل بعده فزاده الله أجلًا ثانيًا عقوبة لهم.

ويحتمل جوابًا ثالثًا: أن الله فعل ذلك به اختبارًا لقومه ليتميز به المؤمن من المنافق ويعرف به المتيقن من المرتاب.

والفرق بين الميقات والوقت وإن كانا من جنس واحد أن الميقات ما قدر لعمل، والوقت قد لا يتقدر لعمل<sup>(١)</sup>.

«يقولُ تعالى ذكره: وواعدنا موسىٰ لمناجاتنا ثلاثين ليلةً. وقيل: إنها ثلاثون ليلة من ذى القعدة. ﴿وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾. يقولُ: وأتممنا الثلاثين الليلة بعشرٍ ليالٍ تَمَمَةٌ أربعين ليلةً. وقيل: إن العشرَ التي أتمَّها بها أربعين عشرُ ذى الحجةِ.»<sup>(٢)</sup>

- عن مجاهد في قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ قال ذو القعدة ﴿وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ من ذى الحجة<sup>(٣)</sup>.

- وعن مجاهدٍ قال: مَا مِنْ عَمَلٍ فِي أَيَّامِ السَّنَةِ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي

(١) «تفسير الماوردي = النكت والعيون» (٢/٢٥٧).

(٢) «تفسير الطبري» (١٠/٤١٤).

(٣) «فضل عشر ذى الحجة للطبراني» (ص ٤٠).



العَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، قَالَ: وَهِيَ الْعَشْرُ الَّذِي أَتَمَّهَا اللَّهُ لِمُوسَى (١).

- عن مسروق: ﴿وَأَتَمَّهَا بِعَشْرِ﴾. قال: عشر الأضحى (٢).
- وأما قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾. فإنه يعنى: فكمّل الوقت الذي وعد الله موسى أربعين ليلةً وبلغها.
- عن ابن جريج، قال: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ﴾. قال: فبلغ ميقاتُ ربّه أربعين ليلةً (٣).

وقال ابن رجب: من فضائله: أنه من جملة الأربعين التي واعدها الله ﷺ لموسى عليه السلام قال الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمَ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأنعام: ١٤٢] لكن هل عشر ذي الحجة خاتمة الأربعين فيكون هو العشر الذي أتم به الثلاثون أم هو الأول الأربعين فيكون من جملة الثلاثين التي أتمت بعشر فيه اختلاف بين المفسرين (٤).

وعن أبي العالبيّة في قوله: وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمَ الْآيَةِ، يعنى ذا القعدة وعشرًا من ذي الحجة وذلك خلف موسى أصحابه واستخلف عليهم هارون، فمكث على الطور أربعين ليلةً

(١) «مصنف عبد الرزاق» (١٠٦/٥ ط التأصيل الثانية).

(٢) «تفسير الطبري» (٤١٤/١٠).

(٣) «تفسير الطبري» (٤١٤/١٠).

(٤) «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» (ص ٤٧٠ ت عوض الله).

وَأُنزِلَ عَلَيْهِ التَّوْرَةُ فِي الْأَلْوَاحِ، فَقَرَّبَهُ الرَّبُّ نَجِيًّا وَكَلَّمَهُ، وَسَمِعَ صَرِيفَ الْقَلَمِ، وَبَلَّغَنَا أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ فِي الْأَرْبَعِينَ لَيْلَةً حَتَّى هَبَطَ مِنَ الطُّورِ<sup>(١)</sup>.



(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (١٥٥٧/٥).



## المبحث الرابع

تأويل قول الله ﷻ:

﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾

- وقد أقسم الله تعالى بلياليه فقال ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الْفَجْرِ: ١، ٢] وهذا يدل على فضيلة لياليه.
- عن عكرمة في قول الله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ قال: «الفجر الصبح وليال عشر عشر الأضحى»<sup>(١)</sup>.
- «عن قتادة في قوله ﷻ: ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ قال كنا نحدث أنها عشر الأضحى»<sup>(٢)</sup>.
- «عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في قول الله ﷻ: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ قال كنا نحدث أنها عشر الأضحى»<sup>(٣)</sup>.
- «عن أبي الضحى قال سئل مسروق عن قوله ﷻ: ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ قال هي أفضل أيام السنة»<sup>(٤)</sup>.

(١) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٤٠).

(٢) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٤١).

(٣) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٤١).

(٤) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٤١).

وقال الطبري: «الصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا: أَنَّهَا عَشْرُ الْأَضْحَى، لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.



(١) «تفسير الطبري جامع البيان - ط هجر» (٣٤٨/٢٤).





## المبحث الخامس

### فضل صيام أيام العشر

- عن الحسن قال: «صيام يوم من أيام العشر يعدل شهرين»<sup>(١)</sup>.
- وهذا مرسل، ومثل هذا الأثر لا يثبت به حكم، ولكن يتسامح في روايته لأنه في فضائل الأعمال.
- عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ»<sup>(٢)</sup>.



(١) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٤٢).

(٢) «صحيح مسلم» (٣/١٧٦ ط التركية).



## المبحث السادس

### حكم قضاء رمضان في عشر ذي الحجة

- القول الأول: يَسْتَحِبُّ قِضَاءَ رَمَضَانَ فِي الْعَشْرِ.

وهو قولُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ؛ لَمَّا رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ قِضَاءَ رَمَضَانَ فِي الْعَشْرِ. وَلِأَنَّهُ أَيَّامُ عِبَادَةٍ، فَلَمْ يُكْرَهَ الْقِضَاءُ فِيهِ، كَعَشْرِ الْمُحَرَّمِ.

- «عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُقْضَى رَمَضَانُ فِي الْعَشْرِ»<sup>(١)</sup>.

- عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ عَطَاءٍ كُرِّهَ أَنْ يَتَطَوَّعَ الرَّجُلُ بِصِيَامٍ فِي الْعَشْرِ، وَعَلَيْهِ صِيَامٌ وَاجِبٌ، قَالَ: لَا، وَلَكِنْ صِمِ الْعَشْرَ، وَاجْعَلْهَا قِضَاءً»<sup>(٢)</sup>.

- «عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُقْضَى رَمَضَانَ فِي الْعَشْرِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «مصنف عبد الرزاق» (٧/٥ ط التأصيل الثانية).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (٧/٥ ط التأصيل الثانية).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٦١/٦ ت الشري).



- «وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: فِي صَوْمِ الْعَشْرِ: لَا يَصْلُحُ حَتَّى يَبْدَأَ بِرَمَضَانَ»<sup>(١)</sup>.

- عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد قالوا: اقض رمضان متى شئت

- «قال مالك: ولا بأس أن يقضي رمضان في عشر ذي الحجة، ولا يقضي في أيام التشريق كلها»<sup>(٢)</sup>.

- وقال الكاساني: ولا بأس بقضاء رمضان في عشر ذي الحجة وهو مذهب عمر وعامة الصحابة رضي الله عنهم إلا شيئاً حكى عن علي أنه قال: يكره فيها لما روي «عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قضاء رمضان في العشر» الصحيح قول العامة لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] مطلقاً من غير فصل ولأنها وقت يستحب فيها الصوم فكان القضاء فيها أولى من القضاء في غيرها، وما روي من الحديث غريب في حد الأحاديث، فلا يجوز تقييد مطلق الكتاب وتخصيصه بمثله أو نحمله على الندب في حق من اعتاد التنفل بالصوم في هذه الأيام، فالأفضل في حقه أن يقضي في غيرها لئلا تفوته فضيلة صوم هذه الأيام ويقضي صوم رمضان في وقت آخر والله أعلم بالصواب<sup>(٣)</sup>.

(١) «صحيح البخاري» (٦٨٨/٢).

(٢) «الجامع لمسائل المدونة» (١١٥٨/٣).

(٣) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (١٠٨/٢).

- «قال أحمد في رواية حنبل: يقضي رمضان في العشر. لأنه لا يجوز له أن يصوم تطوعاً وعليه فرض، فيقضي رمضان كيف شاء إلا يوم الفطر»<sup>(١)</sup>.

- القول الثاني: يُكره قضاء رمضان في عشر ذي الحجة. روى ذلك عن الحسن، والزُّهري، لأنّه يُروى عن عليّ، رضي الله عنه، أنّه كرهه، ولأنّ النّبِيَّ صلى الله عليه وآله قال: «مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ» يعنى أَيَّامَ الْعَشْرِ. قالوا: يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. فَاسْتَحَبَّ إِخْلَافُهَا لِلتَّطَوُّعِ، لِيَنَالَ فَضِيلَتَهَا. وَيَجْعَلَ الْقَضَاءَ فِي غَيْرِهَا.

- «عن علي قال: من كان عليه صوم من رمضان فلا يقضه في ذي الحجة فإنه شهر نسك»<sup>(٢)</sup>.

- «عن عثمان بن موهب، قال: سمعت أبا هريرة، وسأله رجل، قال إن عليّ أياماً من رمضان، أفأصوم العشر تطوعاً؟ قال: لا، ولم؟ ابدأ بحق الله، ثم تطوع بعد ما شئت»<sup>(٣)</sup>.

- عن حماد، قال: سألت إبراهيم وسعيد بن جبيرة عن رجل عليه أيام من رمضان، أيتطوع في العشر؟ قالاً: يبدأ بالفريضة»<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح عمدة الفقه - ابن تيمية - ط عطاءات العلم» (٢٨٢/٣).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٦١/٦ ت الشري)، إسناده ضعيف.

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (٧/٥ ط التأصيل الثانية).

(٤) «مصنف عبد الرزاق» (٧/٥ ط التأصيل الثانية).



- قال ابن قدامة في اختلاف الروايات عن أحمد: وقال بعض أصحابنا: هاتان الروايتان مبنيتان على الروايتين في إباحة التطوع قبل صوم الفرض وتحريمه، فمن أباحه كره القضاء فيها، ليؤفرها على التطوع، لينال فضله فيها مع فعل القضاء، ومن حرّمه لم يكرهه فيها، بل استحَبَّ فعله فيها، لئلا يخلو من العبادة بالكلية. ويقوى عندي أنّ هاتين الروايتين فرعٌ على إباحة التطوع قبل الفرض، أمّا على رواية التحريم، فيكون صومها تطوعًا قبل الفرض مُحَرَّمًا، وذلك أبلغ من الكراهة. والله أعلم<sup>(١)</sup>.



(١) «المغني لابن قدامة - ت التركي» (٤/٤٠٣).



## الفصل الثاني:

### يوم عرفة

### المبحث السابع

### فضل صيام يوم عرفة

**لماذا سميت هذه البقعة بهذا الاسم:-**

- تُسَمَّى عَرَفَاتُ الْمَشْعَرِ الْحَلَالِ، وَالْمَشْعَرِ الْأَقْصَى، وَإِلَالُ -عَلَى وَزَنِ هِلَالٌ -وَيُقَالُ لِلْجَبَلِ فِي وَسْطِهَا: جَبَلُ الرَّحْمَةِ<sup>(١)</sup>.
- وتسمى أيضا: نَعْمَانُ الْأَرَاكِ، وفيها يقول الشاعر:
- تَزَوَّدْتُ مِنْ نَعْمَانَ عُوْدِ أَرَاكَةِ لِهِنْدٍ وَلَكِنْ لَمْ يُبَلِّغُهُ هِنْدًا<sup>(٢)</sup>**
- والمشعر الحرام في الأصل اسم للمزدلفة كلها، وعرفة هي المشعر الحلال<sup>(٣)</sup>.
- قِيلَ: سُمِّيَتْ تِلْكَ الْبُقْعَةُ عَرَفَاتٍ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَعَارَفُونَ بِهَا.
- وَقِيلَ: لِأَنَّ آدَمَ لَمَّا هَبَطَ وَقَعَ بِالْهِنْدِ، وَحَوَاءَ بَجْدَةَ، فَاجْتَمَعَا

(١) «تفسير ابن كثير - ت السلامة» (١/٥٥٢).

(٢) «تفسير مبهمات القرآن» (١/٢٠٣).

(٣) «شرح عمدة الفقه - ابن تيمية - ط عطاءات العلم» (٥/٢٤٧).



بَعْدَ طُولِ الطَّلَبِ بِعَرَفَاتٍ يَوْمَ عَرَفَةَ وَتَعَارَفًا فَسُمِّيَ الْيَوْمَ عَرَفَةَ، وَالْمَوْضِعَ عَرَفَاتٍ، قَالَ الضَّحَّاكُ.

- وَقِيلَ: هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْعَرَفِ وَهُوَ الطَّيْبُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا هُمُ﴾ [مُحَمَّدًا: ٦] أَي طَيَّبَهَا، فَهِيَ طَيِّبَةٌ بِخِلَافِ مَنِىِ الَّتِي فِيهَا الْفُرُوتُ وَالِدَّمَاءُ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ عَرَفَاتٍ. وَيَوْمُ الْوُقُوفِ، يَوْمَ عَرَفَةَ.

- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُ هَذَيْنِ الْإِسْمَيْنِ مِنَ الصَّبْرِ، يُقَالُ: رَجُلٌ عَارِفٌ. إِذَا كَانَ صَابِرًا خَاشِعًا، فَسُمِّيَ بِهَذَا الْإِسْمِ لِخُضُوعِ الْحَاجِّ وَتَذَلُّلِهِمْ، وَصَبْرِهِمْ عَلَى الدُّعَاءِ وَأَنْوَاعِ الْبَلَاءِ وَاحْتِمَالِ الشَّدَائِدِ، لِإِقَامَةِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ.

- عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: «إِنَّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ سُمِّيَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، لِأَنَّ عَرَفَاتٍ لَمْ يَكُنْ بِهَا مَاءٌ، فَكَانُوا يَتَرَوُونَ مِنَ الْمَاءِ إِلَيْهَا» (١).

- «عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَتْ عَرَفَاتٍ لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُرِي إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا الْمَنَاسِكَ، فَيَقُولُ: «عَرَفْتُ»» (٢).

- قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ اسْمَهُ مُرْتَجِلٌ كَسَائِرِ أَسْمَاءِ الْبِقَاعِ (٣).

(١) «مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن ط الراية» (١/٢٣٧).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٨/٢٥٩ ت الشثري) وانظر: «مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن ط الراية» (١/٢٤١).

(٣) «تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (١/٢٧٤).

- قَالَ الطَّيْبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ اسْمٌ لِبُقْعَةٍ مَعْرُوفَةٍ أَه. فَالْجَمْعُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفْتِ﴾ [البقرة: ١٩٨] بِاعْتِبَارِ أَجْزَائِهَا وَأَمَاكِنِهَا. قَالَ الرَّاعِبُ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَعَرُّفِ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ بِالْعِبَادَاتِ هُنَاكَ، وَقِيلَ: هُوَ يَوْمٌ اصْطَنَعَ الْمَعْرُوفَ أَهْلُ الْحَجِّ، وَقِيلَ: يُعَرَّفُهُمُ اللَّهُ -تَعَالَى- يَوْمَئِذٍ بِالْمَغْفِرَةِ، وَالْكَرَامَةِ، أَي: يُطَيِّبُهُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿عَرَفَهَا لَهُمْ﴾ [محمَّد: ٦] أَي: طَيَّبَهَا، وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَنَّهُ قَالَ فِي غَرِيبِ «الْمَوْطَأِ» لَهُ: سُمِّيَتْ عَرَفَةَ: لِخُضُوعِ النَّاسِ وَاعْتِرَافِهِمْ بِذُنُوبِهِمْ، وَقِيلَ: لِيَصْبِرَهُمْ عَلَى الْقِيَامِ، وَالِدُّعَاءِ؛ لِأَنَّ الْعَارِفَ يَصْبِرُ أَه. إِذْ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدَرَ شَيْءٍ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى مَشَقَّتِهِ» (١).

### فضل يوم عرفة:

١- أقسم الله به فقال ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾

- عن عكرمة في قول الله ﷻ: ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ قال الشفيع يوم النحر والوتر يوم عرفة (٢).

- «عن الضحاك بن مزاحم في قول الله تعالى: ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ قال يوم عرفة ويوم النحر وأقسم الله بها على سائر العشر» (٣).

- وعن مجاهد في قوله تعالى والشفيع والوتر قال كل خلق الله

(١) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١٧٩٩/٥).

(٢) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص٤٦).

(٣) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص٤٦).



تعالى شفع السماء والأرض والبر والبحر والشمس والقمر ونحو هذا<sup>(١)</sup>.

## ٢- هو يوم اكتمال فيه الدين

- «وعن طارق بن شهاب، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَأُ وَنَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ لِاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. فَقَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ»<sup>(٢)</sup>.

## ٣- يدنو الله من العباد ويغفر لهم الذنوب ويباهي بهم الملائكة:

- عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

- عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا فيباهي بأهل الأرض فيقول انظروا إلى عبادي شعنا غبرا جاؤوا من كل فج عميق لم يروا رحمتي ولا عذابي فلم ير يوم أكثر عتيقا من النار من يومئذ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٤٦).

(٢) «السنن الكبير» للبيهقي (١٠/٧٤ ت التركي).

(٣) «صحيح مسلم» (٤/١٠٧ ط التركية).

(٤) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٤٢).

- «عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَا رَوَى الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلَا أَدْحَرُ، وَلَا أَحْقَرُ، وَلَا أَغِيْظُ مِنْهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا يَرَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا رَأَى مِنْ يَوْمٍ بَدْرٍ، فَقِيلَ: وَمَا رَأَى مِنْ يَوْمٍ بَدْرٍ؟ فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ ﷺ وَهُوَ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ»<sup>(١)</sup>.

٤- صيام يوم عرفه يكفر سنتين:

- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ»<sup>(٢)</sup>.

- «عَنْ يُوسُفَ، أَنَّ عَلِيًّا، ﷺ، قَالَ: «أَحَبُّ كَلِمَةٍ إِلَى اللَّهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الْعَمَلَ إِلَّا مِنْ أَهْلِهَا، وَالَّتِي تَلِيهَا: سُبْحَانَ اللَّهِ، صَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ، شُكْرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا: اللَّهُ أَكْبَرُ، تَعْظِيمُ اللَّهِ، وَالَّتِي تَلِيهَا: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، اسْتِسْلَامٌ»<sup>(٣)</sup>.

### ولا يصوم الحاج يوم عرفه

«عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ: شَكَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَعَثَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشْرَابٍ فَشْرَبَهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري» (١/٥٦٥).

(٢) «صحيح مسلم» (٣/١٦٨ ط التركية).

(٣) «فضل يوم التروية وعرفة» (ص ١٠ بترقيم الشاملة آليا).

(٤) «صحيح البخاري» (٢/٥٩٧ ت البغا).



صوم يوم عرفة في حق غير الحاج مستحب، لكثرة الأحاديث الواردة بالندب إلى صومه، ولأن له فضيلة على غيره من الأيام، وكذلك في حق الحاج إن كان لا يضعفه عن الوقوف، والدعاء لما فيه من الجمع بين القربتين وإن كان يضعفه عن ذلك يكره لأن فضيلة صوم هذا اليوم مما يمكن استدراكها في غير هذه السنة، ويستدرك عادة، فأما فضيلة الوقوف، والدعاء فيه لا يستدرك في حق عامة الناس عادة إلا في العمر مرة واحدة، فكان إحرازها أولى<sup>(١)</sup>.

**فائدة: إن قيل: لم كان عاشوراء يكفر سنة، ويوم عرفة يكفر سنتين؟**

روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعاً وسئل النبي ﷺ: عن صوم يوم عاشوراء، فقال: يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ. وسئل عن صوم يوم عرفة، فقال: يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ، قال: وسئل عن صوم يوم عاشوراء، فقال: يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ<sup>(٢)</sup>.

فصوم عاشوراء يكفر سنة وإن صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك إن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى ﷺ ويوم عرفة منسوب إلى النبي ﷺ فلذلك كان أفضل<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن القيم: فيه وجهان:

(١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (٧٩/٢).

(٢) «صحيح مسلم» (١١٦٢).

(٣) «فتح الباري لابن حجر» (٢٤٩/٤).

أحدهما: أن يوم عرفة في شهر حرام وقبله شهر حرام وبعده شهر حرام، بخلاف عاشوراء.

الثاني: أن صوم يوم عرفة من خصائص شرعنا، بخلاف عاشوراء، فضوعف ببركات المصطفى، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



(١) «بدائع الفوائد ط عالم الفوائد» (٤/١٦٦٧).



## المبحث الثامن

## «حكم صوم يوم الجمعة إذا وافق عرفة»

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: المنع صوم يوم الجمعة:

نقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن عليٍّ وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم لا نعلم لهم مخالفاً من الصحابة وذَهَبَ الجُمهُورُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ فِيهِ لِلتَّنْزِيهِ<sup>(١)</sup>.

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم: يكرهون للرجل

أن يختص يوم الجمعة بصيام، لا يصوم قبله ولا بعده، وبه يقول أحمد، وإسحاق<sup>(٢)</sup>.

وجه هذا القول:-

- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا رضي الله عنه: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم

عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ» زَادَ غَيْرُ أَبِي عَاصِمٍ: يَعْنِي أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَوْمٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) «فتح الباري لابن حجر» (٤/٢٣٤).

(٢) «عقب حديث: ٧٥٣».

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٨٤).

- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: «لا يصومن أحدكم يوم الجمعة، إلا يوماً قبله أو بعده»<sup>(١)</sup>.

رواه الترمذي وقال بعده: وفي الباب، عن علي، وجابر، وجنادة الأزدي، وجويرية، وأنس، وعبد الله بن عمرو.

- وعن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها: «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة، وهي صائمة، فقال: أصمت أمس، قالت: لا، قال: تريد أن تصومين غداً، قالت: لا، قال: فأفطري»<sup>(٢)</sup>.

- ولمسلم عن أبي هريرة لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم.

القول الثاني: عن مالك وأبي حنيفة لا يكره<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك «لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه. ومن يقتدى به. ينهي عن صيام يوم الجمعة. وصيامه حسن. وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه. وأراه كان يتحرأه»<sup>(٤)</sup>. الذي ذكره مالك فيقولون إنه محمد بن المنكدر وقيل إنه صفوان بن سليم.

قال الداودي لعل النهي ما بلغ مالكاً<sup>(٥)</sup>.

(١) «صحيح البخاري» (١٩٨٥).

(٢) «صحيح البخاري» (١٩٨٦).

(٣) «فتح الباري لابن حجر» (٢٣٤/٤).

(٤) «موطأ مالك - رواية يحيى» (٤٤٧/٣) ت الأعظمي.

(٥) «فتح الباري لابن حجر» (٢٣٤/٤).



وجه هذا القول:

- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ غُرَّةِ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقَلَّمَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ<sup>(١)</sup>.  
 وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.  
 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.  
 وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صِيَامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَصُومُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ.  
 وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

واستدل الحنفية بحديث بن مسعود كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقلما كان يفطر يوم الجمعة حسنه الترمذي وليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يريد كان لا يتعمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها ولا يضاد ذلك كراهة إفراده بالصوم جمعا بين الحديثين<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: «اختلفت الآثار عن النبي ﷺ في صيام يوم الجمعة فروى بن مسعود أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال وما رأيته يفطر يوم الجمعة وهو حديث صحيح.

وقد روي عن بن عمر أنه قال ما رأيت رسول الله ﷺ مفطرا يوم الجمعة قط.

(١) «سنن الترمذي» (٧٤٢).

(٢) انظر: «فتح الباري لابن حجر» (٢٣٤/٤).

وروي عن بن عباس أنه كان يصوم يوم الجمعة ويواظب عليه .  
والأصل في صوم يوم الجمعة أنه عمل بر لا يمتنع منه إلا بدليل  
لا معارض له .  
وأما الذين كرهوا صيامه من الصحابة والتابعين فشبهوه بيوم العيد  
فلذلك كرهوا صومه .  
ومنهم من قال يفطره ليقوى على الصلاة ذلك اليوم كما قال  
ابن عمر لا يصام يوم عرفة بعرفة من أجل القوة على الدعاء .  
وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال من كان منكم متطوعا من الشهر  
أياما فليكن في صومه يوم الخميس ولا يصوم يوم الجمعة فإنه يوم طعام  
وشراب وذكر فيجمع الله يومين صالحين يوم صيامه ويوم نسكه مع  
المسلمين .  
وكره الشعبي ومجاهد أن يتعمد يوم الجمعة بصوم .  
وعن إبراهيم أنهم كرهوا صوم يوم الجمعة ليقووا على الصلاة .  
وعن ابن سيرين قال لا تخصوا يوم الجمعة بصوم بين الأيام  
ولا ليلة الجمعة بقيام بين الليالي .  
وممن كره صوم يوم الجمعة الزهري وأحمد وإسحاق .  
وقال الشافعي لا يتبين لي أنه نهى عن صيام يوم الجمعة إلا على  
الاختيار<sup>(١)</sup> .

(١) «الاستذكار» (٣/٣٨٣) .



«قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: صِيَامُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّهْيِ أَنْ يُفْرَدَ، ثُمَّ قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صِيَامِ كَانَ يَصُومُهُ، وَأَمَّا أَنْ يُفْرَدَ فَلَا. قَالَ [الْأَثَرِمُ]: قُلْتُ: رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفِطِرُ يَوْمًا، فَوَقَعَ فِطْرُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَصَوْمُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَفِطْرُهُ يَوْمَ السَّبْتِ، فَصَامَ الْجُمُعَةَ مُفْرَدًا؟ فَقَالَ: هَذَا الْآنَ لَمْ يَتَعَمَّدَ صَوْمَهُ خَاصَّةً، إِنَّمَا كُرِهَ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْجُمُعَةَ»<sup>(١)</sup>.



(١) «المغني» لابن قدامة (٤/٤٢٧ ت التركي).



## المبحث التاسع

### الاجتسال يوم عرفة

- عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كان يستحب الغسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم الجمعة ويوم عرفة<sup>(١)</sup>.
- «عن عبد الرحمن بن يزيد قال اغتسلت مع ابن مسعود يوم عرفة تحت الأراك»<sup>(٢)</sup>.



(١) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص٤٦).

(٢) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص٤٦).



## المبحث العاشر

## دعاء يوم عرفة

- عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»<sup>(١)</sup>.

- «عن ابن عمر قال كان عامة دعاء النبي ﷺ والأنبياء قبله عشية عرفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الحمد وله الملك وهو على كل شيء قدير»<sup>(٢)</sup>.

- «وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الأضاحي عن علي بن أبي طالب أنه قال وهو بعرفات: لا أدع هذا الموقف ما وجدت إليه سبيلا لأنه ليس في الأرض يوم أكثر عتقا للرقاب فيه من يوم عرفة فأكثرُوا في ذلك اليوم من قول: اللَّهُمَّ اعْتِقْ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ وَأَوْسِعْ لِي فِي الرِّزْقِ وَاصْرِفْ عَنِّي فَسْقَةَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ فَإِنَّهُ عَامَّةٌ مَا أَدْعُوكَ بِهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «سنن الترمذي» (٥/٥٤١ ت بشار).

(٢) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص٥٦).

(٣) «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (١/٥٤٩).

- عن ابن عباس قال كان مما دعا به النبي ﷺ في حجة الوداع اللهم إنك تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سري وعلانيتي لا يخفى عليك شيء من أمري أنا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجمل المشفق المقر المعترف بذنبي أسألك مسألة المسكين وأبتهل إليك ابتهاال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف الضرير دعاء من خضعت لك رقبتة وفاضت لك عيناه وذلل لك جسده ورغم لك أنفه اللهم لا تجعلني بدعائك شقيا وكن بي رؤوفا رحيفا يا خير المسؤولين ويا خير المعطين»<sup>(١)</sup>.

- عن عبد الله بن الحارث أن ابن عمر كان يرفع صوته عشية عرفة يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا في الآخرة والأولى، ثم يخفض صوته ثم يقول: اللهم إني أسألك من فضلك وعطائك رزقا طيبا مباركا اللهم أنت أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالإجابة، رب وأنت لا تخلف وعدك ولا يكذب عهدك اللهم ما أحببت من خير فحببه إلينا ويسره لنا، وما كرهت من شر فكرهه إلينا وجنبناه، ولا تنزع منا الإسلام بعد إذ أعطيته لنا يا أرحم الراحمين»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن جريج: «بلغني أنه كان يؤمر أن يكون أكثر دعاء المسلمين في الموقف: ﴿رَبَّنَا آئِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ

(١) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٥٧).

(٢) «فضل عشر ذي الحجة للطبراني» (ص ٥٨).



حَسَنَةٌ ﴿[البقرة: ٢٠١]﴾<sup>(١)</sup>.

- عن عمر بن عبد العزيز: «أنه كان يقول إذا وقف بعرفة: اللهم إنك دعوت إلى حج بيتك، ووعدت المنفعة على شهود مناسكك، وقد جئتك، فاجعل منفعة ما تنفعني به أن: تؤتيني في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وأن تقني عذاب النار»<sup>(٢)</sup>.

- عن أبي عبد الملك، قال: «حج بالناس عمر بن عبد العزيز، فلما نظر إلى مجتمع الناس بعرفة، قال: اللهم زد في إحسانِ مُحْسِنِهِمْ، وتجاوز عن سيئهم، وَرَاجِعِ بِمَسِيئِهِمْ إِلَى التَّوْبَةِ، وَحُطِّ مَنْ وَّرَاءَهُمْ بِالرَّحْمَةِ». فقال لنا ابن عيينة: هكذا يكون الراعي يدعو لأهل الرعية<sup>(٣)</sup>.



(١) «فضائل مكة - الجندي» (ص ١٩٥).

(٢) «فضائل مكة - الجندي» (ص ١٩٦).

(٣) «فضائل مكة - الجندي» (ص ١٩٦).



## الفصل الثالث:

### التكبير

#### المبحث الحادي عشر

#### التَّكْبِيرُ فِي عِيدِ الْأَضْحَى

اتَّفَقَ شَيْوْخُ الصَّحَابَةِ نَحْوَ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنهم عَلَى الْبِدَايَةِ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ<sup>(١)</sup>، وَاخْتَلَفُوا فِي النَّهْيَةِ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: يُكَبَّرُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ خَلْفَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ السَّلَفِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَبِهِ قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup>.

(١) «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» (١/١٩٥).

(٢) «الْأَوْسَطُ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» (٤/٣٠٠).



وجه هذا القول:

الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: «كَانَ يُهَلُّ الْمُهَلُّ مِنَّا، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبَّرُ الْمُكَبَّرُ مِنَّا، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِظْهَارَ التَّكْبِيرِ يَوْمَ عَرَفَةَ مَشْرُوعٌ، وَلَوْ كَانَ صَاحِبُهُ مُحَرِّمًا قَاصِدًا عَرَفَةَ لِلْوُقُوفِ بِهَا، مَعَ أَنَّ شِعَارَ الْإِحْرَامِ التَّلْبِيَّةُ. فَإِذَا لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ إِظْهَارُ التَّكْبِيرِ لِلْمُحْرَمِ الَّذِي وَظِيفَتُهُ إِظْهَارُ التَّلْبِيَّةِ، فَلِغَيْرِ الْمُحْرَمِ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ أَوْلَى، فَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى اسْتِحْبَابِ إِظْهَارِ التَّكْبِيرِ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي الْأَمْصَارِ وَغَيْرِهَا؛ فَإِنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ أَوَّلَ أَيَّامِ الْعِيدِ الْخَمْسَةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ وَلِذَلِكَ يُشْرَعُ إِظْهَارُ التَّكْبِيرِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْعِيدَيْنِ فِي الْأَمْصَارِ<sup>(٢)</sup>.

الْأَثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ:

- عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السُّبَيْعِيِّ، قَالَ: اجْتَمَعَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنهم عَلَى التَّكْبِيرِ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الْغَدَاةِ -الصُّبْحِ- مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَأَمَّا أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِإِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَأَمَّا عُمَرُ

(١) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٢٨٥).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ رَجَبٍ» (٣١/٩).

- وعلى رضي الله عنه فإلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق<sup>(١)</sup>.
- وعن عبيد بن عمير، قال: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكبر بعد صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق<sup>(٢)</sup>.
- وعن شقيق، قال: كان علي رضي الله عنه يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة، ثم لا يقطع حتى يصلي الإمام من آخر أيام التشريق، ثم يكبر بعد العصر<sup>(٣)</sup>.
- وعن ابن عباس أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، يكبر في العصر ويقطع في المغرب<sup>(٤)</sup>.
- وعن ابن عباس: أنه كان «يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق»<sup>(٥)</sup>.
- قيل لأحمد رضي الله عنه: بأي حديث تذهب، إلى أن التكبير من صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق؟ قال: بالإجماع<sup>(٦)</sup>؛ عمر،
- 
- (١) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٦١٤/٦) وَأَبُو إِسْحَاقٍ مُدَلِّسٌ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ مُرْسَلٌ. «التَّحْقِيلُ فِي تَخْرِيجِ مَا لَمْ يُخْرَجِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ص ٩٨).
- (٢) «المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ» (١١١٢)، «الأَوْسَطُ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْاِخْتِلَافِ» (٣٠٠/٤).
- (٣) «المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ» (١١١٣)، «السُّنَنُ الْكُبْرَى» (٦١٥/٦) «الأَوْسَطُ» (٣٠٠/٤).
- (٤) «المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ» (١١١٤)، «السُّنَنُ الْكُبْرَى» (٦١٦/٦).
- (٥) «المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ» (١١١٤).
- (٦) قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: الْإِجْمَاعُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَحْمَدُ، إِنَّمَا هُوَ فِي ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ



وَعَلِيٍّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه (١) وَهَذَا تَصْحِيحٌ مِنْهُ لِهَذِهِ  
الْآثَارِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: أَمَّا مِنْ فِعْلِ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ  
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ فَصَحِيحٌ عَنْهُمْ التَّكْبِيرُ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ  
التَّشْرِيقِ (٢).

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ التَّكْبِيرُ عَقِيبَ  
الصَّلَوَاتِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ صَحِيحٌ،  
بَلْ إِنَّمَا فِيهِ آثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَعَمِلَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ.

وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ مَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ لَمْ يَنْقُلْ إِلَيْنَا  
فِيهِ نَصٌّ صَرِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَمَلِ بِهِ (٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِيهِ عَنِ الصَّحَابَةِ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ  
مَسْعُودٍ: إِنَّهُ مِنْ صُبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ مِنَى. أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ  
وغيره، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٤).

= صَلَاةُ الصُّبْحِ، أَمَّا آخِرُ وَقْتِهِ؛ فَقَدْ ائْتَفَقَ فِيهِ الصَّحَابَةُ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ. اهـ وَلَعَلَّ هَذَا وَهْمٌ  
مِنْ ابْنِ رَجَبٍ.

(١) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٢/٥).

(٢) «الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ» (١/٤٣٩).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ رَجَبٍ» (٩/٢٢).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرٍ» (٣/٢٩٤).

## أَقْوَالُ الْمَذَاهِبِ:

## المَذْهَبُ الحَنْفِيُّ:

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ: وَهَذَا القَوْلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(١)</sup>. وما أجمل هذا القول للرد على العصبية المذهبية.

## المَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ:

اخْتَارَهُ عَدَدٌ مِنْ كِبَارِ أئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ.

قَالَ النُّوويُّ: وَهُوَ اخْتِيَارُ المُرْزِيِّ وَابْنِ سُرَيْجٍ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ فِي الأمْصَارِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ المُنْذِرِ وَالبِيهَقِيُّ وَعَغيرُهُمَا مِنْ أئِمَّةِ أصْحَابِنَا الجَامِعِينَ بَيْنَ الفِقهِ وَالحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ<sup>(٢)</sup>.

## المَذْهَبُ الحَنْبَلِيُّ:

- سَبَقَ كَلَامُ أَحْمَدَ.

- وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِجْمَاعُ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنِ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنِ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ العَدَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى العَصْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَآتَانَا عَلِيٌّ بَعْدَهُ فَكَبَّرَ مِنْ عَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ

(١) «الحُجَّةُ عَلَى أَهْلِ المَدِينَةِ» (٣١٠/١)، «الآثَارُ لِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ» (٥٥٨/١).

(٢) «المَجْمُوعُ شَرْحُ المَهْدَبِ» (٣٥/٥)، وَانظُرْ أَيْضًا: «العَزِيزُ شَرْحُ الوَجِيزِ المَعْرُوفِ بِالشَّرْحِ الكَبِيرِ» (٣٦٦/٢)، «فَتْحُ البَارِي لِابْنِ رَجَبٍ» (٢٦/٩).



العصر من آخر أيام التشريق: اللهُ أكبر اللهُ أكبر، لا إله إلا اللهُ، والله أكبر اللهُ أكبر ولله الحمد<sup>(١)</sup>.

- وقال ابن تيمية: أصح الأقوال في التكبير الذي عليه جمهور السلف والفقهاء من الصحابة والأئمة: أن يكبر من فجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق عقب كل صلاة، ويشرع لكل أحد أن يجهر بالتكبير عند الخروج إلى العيد. وهذا باتفاق الأئمة الأربعة<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: يكبر من غداة عرفة إلى العصر من يوم النحر. وبه قال ابن مسعود، وعلقمة، والنخعي، وأبو حنيفة.

وجه هذا القول:

- قوله -جل ذكره-: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨] وهي العشر، وأجمعنا على أنه لا يكبر قبل يوم عرفة، فينبغي أن يكبر يوم عرفة ويوم النحر<sup>(٣)</sup>.

### أقوال أصحاب المذاهب:

#### المذهب الحنفي:

- قال أبو حنيفة رضي الله عنه: التكبير في أيام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر، يكبر في العصر ثم يقطع<sup>(٤)</sup>.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٢٢٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٢٢٠) سبق الخلاف في حكم التكبير في عيد الفطر.

(٣) «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣/٢٨٨).

(٤) «الحجة على أهل المدينة» (١/٣١٠)، «الأنار لمحمد بن الحسن» (١/٥٥٨).

- وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ: لِأَنَّ الْبُدَاءَةَ لَمَّا كَانَتْ فِي يَوْمٍ يُؤَدِّي فِيهِ رُكْنَ الْحَجِّ، فَالْقَطْعُ مِثْلُهُ يَكُونُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ الَّذِي يُؤَدَّى فِيهِ رُكْنُ الْحَجِّ مِنَ الطَّوَافِ، وَلِأَنَّ رَفَعَ الْأَصْوَاتِ بِالتَّكْبِيرِ فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ خِلَافُ الْمَعْهُودِ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْيَقِينِ، وَالْيَقِينُ فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ كِبَارُ الصَّحَابَةِ (١).

القول الثالث: التَّكْبِيرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ.

وجه هذا القول:

### الدَّلِيلُ مِنَ الْقِيَّاسِ:

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَالْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ وَالشَّيرَازِيُّ وَالنَّوَوِيُّ: وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي هَذَا تَبَعَ لِأَهْلِ مَنَى، وَأَوَّلُ صَلَاةٍ يُكَبَّرُ النَّاسُ عَقِيْبَهَا بِمَنَى صَلَاةُ الظُّهْرِ، وَآخِرُ صَلَاةٍ يَصَلُونَهَا صَلَاةُ الصُّبْحِ مِنَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْفِرُونَ بَعْدَ الزَّوَالِ (٢).

(١) انظر لهذه الأقوال: «الأصل المعروف بالمبسوط للشَّيبَانِي» (١/٣٨٤)، «المبسوط للسَّرْحَسِيِّ» (٢/٤٣)، «المغني لابن قُدَّامَةَ التُّرْكِيِّ» (٣/٢٨٨).

(٢) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ» (٦/٦٠٩)، «المعونة على مذهب عالم المدينة» (ص٣٢٦)، «المهذب في فقه الإمام الشَّافِعِيِّ للشَّيرَازِيِّ» (١/٢٢٨)، «المجموع شرح المهذب» (٥/٣١).



## الآثار الواردة في ذلك:

عَنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يُكَبِّرُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (١).

- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (٢).

- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (٣).

- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُكَبِّرُ يَوْمَ الصُّدْرِ وَيَأْمُرُ مَنْ حَوْلَهُ أَنْ يَكْبُرُوا، فَلَا أَدْرِي تَأْوَلَ قَوْلَ اللَّهِ عز وجل: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] أَوْ قَوْلَهُ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مِنْسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

- وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَوَى عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

(١) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٦/٦١٤) وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ يُنْكِرُهُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الْقَاسِمِ ابْنُ سَلَامٍ: ذَاكَرْتُ بِهِ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ فَأَنْكَرَهُ وَقَالَ: هَذَا وَهْمٌ مِنَ الْحَجَّاجِ، وَإِنَّمَا الْإِسْنَادُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمَنَى.

(٢) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٦/٦١١).

(٣) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التُّرْكِيِّ» (٦/٦١١)، «فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ رَجَبٍ» (٩/٢٢) وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ.

- وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ بِأَسَانِيدِهِ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ نَحْوَ مَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَرَوَيْنَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْأَئِمَّةَ كَانُوا يُكَبِّرُونَ صَلَاةَ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ يَتَدَثُّونَ بِالتَّكْبِيرِ كَذَلِكَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ<sup>(١)</sup>.

- وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَمَشْهُورٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ<sup>(٢)</sup>.

### أَقْوَالُ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ:

#### المَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ:

- قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ التَّكْبِيرَ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ بَعْدَ النَّحْرِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ وَالنَّاسَ يُكَبِّرُونَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» ثَلَاثًا فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، وَأَوَّلَ ذَلِكَ دُبُرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَآخِرَ ذَلِكَ دُبُرَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا يَأْتُمُ النَّاسُ فِي ذَلِكَ بِإِمَامِ الْحَجِّ وَبِالنَّاسِ بِمِنَى<sup>(٣)</sup>.

#### المَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ:

قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «يُكَبَّرُ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةً مِنَ الظُّهْرِ مِنَ النَّحْرِ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ الصُّبْحَ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَيُكَبَّرُ بَعْدَ الصُّبْحِ ثُمَّ يَقْطَعُ، وَبَلَّغْنَا نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَالصُّبْحُ آخِرُ صَلَاةٍ بِمِنَى

(١) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ت التُّرْكِيُّ» (٦/٦١٢).

(٢) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ت التُّرْكِيُّ» (٦/٦١٤).

(٣) «المُدَوَّنَةُ» (١/٢٤٩).



وَالنَّاسُ لَهُمْ تَبَعٌ»<sup>(١)</sup>.

- وَقَالَ الْجَوَيْنِيُّ: ظَاهِرُ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَبْتَدِئُهَا عَلَى إِثْرِ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَيَخْتِمُهَا عَلَى إِثْرِ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ<sup>(٢)</sup>.

- وَقَالَ الْعَزَالِيُّ: وَيُسْتَحَبُّ فِي عِيدِ النَّحْرِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ عَقِيبَ خَمْسَ عَشْرَةَ مَكْتُوبَةً، أَوَّلُهَا الظُّهْرُ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ، وَآخِرُهَا الصُّبْحُ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ<sup>(٣)</sup>.

- وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بَعْدَ الظُّهْرِ قَوْلُهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ وَالْمَنَاسِكُ تُقْضَى يَوْمَ النَّحْرِ ضَحْوَةً، وَأَوَّلُ صَلَاةٍ تَلْقَاهُمُ الظُّهْرُ<sup>(٤)</sup>.

التَّرْجِيحُ:

الرَّاجِحُ أَنَّ فِي الْأَمْرِ سَعَةً، وَالْأَقْرَبُ مِنَ الصَّوَابِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ. وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ وَهُوَ عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ.

**الحِكْمَةُ مِنَ التَّكْبِيرِ.**

التَّكْبِيرُ مَشْرُوعٌ فِي الْمَوَاضِعِ الْكِبَارِ لِكَثْرَةِ الْجَمْعِ أَوْ لِعِظَمَةِ الْفِعْلِ أَوْ لِقُوَّةِ الْحَالِ. أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْكَبِيرَةِ: لِيُبَيِّنَ أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ،

(١) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (٢/٤٩٨).

(٢) «نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» (٢/٦٢٣).

(٣) «الْعَزِيْزُ شَرْحُ الْوَجِيْزِ الْمَعْرُوفِ بِالشَّرْحِ الْكَبِيْرِ ط الْعِلْمِيَّة» (٢/٣٦٥).

(٤) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهْتَدِ» (٥/٣١).

وَتَسْتَوْلِي كِبْرِيَاؤُهُ فِي الْقُلُوبِ عَلَى كِبْرِيَاءِ تِلْكَ الْأُمُورِ الْكِبَارِ، فَيَكُونُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَيَكُونُ الْعِبَادُ لَهُ مُكَبَّرِينَ؛ فَيَحْضُلُ لَهُمْ مَقْصُودَانِ، مَقْصُودُ الْعِبَادَةِ بِتَكْبِيرِ قُلُوبِهِمْ لِلَّهِ، وَمَقْصُودُ الْإِسْتِعَانَةِ بِانْقِيَادِ سَائِرِ الْمَطَالِبِ لِكِبْرِيَائِهِ، وَلِهَذَا شُرِعَ التَّكْبِيرُ عَلَى الْهَدَايَةِ وَالرِّزْقِ وَالنَّصْرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَ أَكْبَرُ مَا يَطْلُبُهُ الْعَبْدُ وَهِيَ جِمَاعُ مَصَالِحِهِ. وَالْهَدْيُ أَعْظَمُ مِنَ الرِّزْقِ وَالنَّصْرِ لِأَنَّ الرِّزْقَ وَالنَّصَرَ قَدْ لَا يُنْتَفَعُ بِهِمَا إِلَّا فِي الدُّنْيَا؛ وَأَمَّا الْهَدْيُ فَمَنْفَعَتُهُ فِي الْآخِرَةِ قَطْعًا، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالرِّزْقِ وَالنَّصْرِ فَخُصَّ بِصَرِيحِ التَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ نِعْمَةِ الْحَقِّ. وَذَانِكَ دُونَهُ فَوُسِّعَ الْأَمْرُ فِيهِمَا بِعُمُومِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ.

وَجِمَاعُ هَذَا أَنَّ التَّكْبِيرَ مَشْرُوعٌ عِنْدَ كُلِّ أَمْرٍ كَبِيرٍ مِنْ مَكَانٍ وَزَمَانٍ وَحَالٍ؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ لِتَسْتَوْلِي كِبْرِيَاؤُهُ فِي الْقُلُوبِ عَلَى كِبْرِيَاءِ مَا سِوَاهُ، وَيَكُونُ لَهُ الشَّرْفُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ. قَالَ تَعَالَى فِيمَا رَوَى عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ: «الْعِظْمَةُ إِزَارِي وَالْكَبْرِيَاءُ رِدَائِي فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عَذَّبْتُهُ»<sup>(١)</sup>. وَفِي تَكْبِيرِ الْأَعْيَادِ جَمْعُ بَيْنِ الْقَرِينَيْنِ فَجُمِعَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَبَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ فَإِنَّ الْهَدَايَةَ اقْتَضَتْ التَّكْبِيرَ عَلَيْهَا. فَضُمَّ إِلَيْهِ قَرِينُهُ وَهُوَ التَّهْلِيلُ. وَالنُّعْمَةُ اقْتَضَتْ الشُّكْرَ عَلَيْهَا فَضُمَّ إِلَيْهِ أَيْضًا التَّحْمِيدُ<sup>(٢)</sup>.

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٢٠) عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة قالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعِزُّ إِزَارُهُ، وَالْكَبْرِيَاءُ رِدَائُهُ، فَمَنْ يُنَازِعَنِي عَذَّبْتُهُ».

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٢٤٠).



## التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ:

التَّكْبِيرُ الْمُقَيَّدُ: هُوَ التَّكْبِيرُ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ .

التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ: هُوَ التَّكْبِيرُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَفِي كُلِّ زَمَانٍ (١) .  
وَيُسَمَّى أَيْضًا بِالتَّكْبِيرِ الْمُرْسَلِ .

## حُكْمُ التَّكْبِيرِ الْجَمَاعِيِّ:

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ مُجِيزٍ وَمُبَدِّعٍ:

فَأَمَّا مَنْ أَجَازَ فَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ يُكَبِّرُ بِمَنَى، وَيَسْمَعُهُ أَهْلُ  
الْمَسْجِدِ، فَيُكَبِّرُونَ، وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مَنَى تَكْبِيرًا .  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا رَأَوْا هِلَالَ شَوَّالٍ أَحَبَبْتُ أَنْ يُكَبِّرَ النَّاسُ  
جَمَاعَةً وَفَرَادَى فِي الْمَسْجِدِ، وَالْأَسْوَاقِ، وَالطَّرِيقِ، وَالْمَنَازِلِ، وَمُقِيمِينَ  
وَمُسَافِرِينَ، وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَأَيَّنَ كَانُوا وَأَنْ يُظْهِرُوا التَّكْبِيرَ (٢) .  
وَمَنْ مَنَعَ فَاسْتَدَلَّ بِأَحَادِيثٍ عَامَّةٍ تَنْهَى عَنِ التَّشْوِيشِ عَلَى الْمُصَلِّينَ  
وَعَدَمِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ: وَالسُّنَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ أَنْ يَجْهَرَ بِالتَّكْبِيرِ فَيَسْمَعَ  
نَفْسُهُ وَمَنْ يَلِيهِ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَعْقِرَ حَلْقَهُ مِنَ الْبِدْعِ؛ إِذْ إِنَّهُ لَمْ

(١) انظر: «المغني لابن قدامة ت التركي» (٣/٢٥٦)، «العزير شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير» (٢/٣٥١)، «المجموع شرح المهذب» (٥/٣٠)، «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٢/٦٥٤)، «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» (١/٥٩٣) .

(٢) «الأم للشافعي» (١/٢٦٤)، «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (٤/٢٤٩) .

يَرِدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مَا ذُكِرَ، وَرَفَعُ الصَّوْتِ بِذَلِكَ يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ السَّمْتِ وَالْوَقَارِ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ -أَعْنِي فِي التَّكْبِيرِ- بَيْنَ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا أَوْ مُؤَدِّنًا أَوْ غَيْرَهُمَا؛ فَإِنَّ التَّكْبِيرَ مَشْرُوعٌ فِي حَقِّهِمْ أَجْمَعِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَصَفُهُ إِلَّا النِّسَاءَ فَإِنَّ الْمَرَأَةَ تُسْمَعُ نَفْسَهَا لَيْسَ إِلَّا بِخِلَافِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ، فَكَأَنَّ التَّكْبِيرَ إِنَّمَا شُرِعَ فِي حَقِّ الْمُؤَدِّنِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ فَتَجِدُ الْمُؤَدِّنِينَ يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَسْتَمْعُونَ لَهُمْ وَلَا يُكَبِّرُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِمْ كَأَنَّ التَّكْبِيرَ مَا شُرِعَ إِلَّا لَهُمْ، وَهَذِهِ بَدْعَةٌ مُحَدَّثَةٌ ثُمَّ إِنَّهُمْ يَمْشُونَ عَلَى صَوْتٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ بَدْعَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَشْرُوعَ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يُكَبَّرَ كُلُّ إِنْسَانٍ لِنَفْسِهِ وَلَا يَمْشِي عَلَى صَوْتِ غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ؛ فَهُوَ فِعْلُ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّافِعِيِّ.

### التَّكْبِيرُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ:

يُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ كُلِّهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الْحَجَّ: ٢٨]. كَمَا قَالَ: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [الْبَقَرَةَ: ٢٠٣].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾: أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ<sup>(٢)</sup>.

(١) «المدخل لابن الحاج» (٢/ ٢٨٥).

(٢) «صحيح البخاري معلقا» (٢/ ٢٠).



وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ: «يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا»<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ الْاجْتِهَادُ فِي عَمَلِ الْخَيْرِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ، مِنْ الذِّكْرِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَالصَّدَقَةِ، وَسَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ» يَعْنِي: أَيَّامَ الْعَشْرِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

### صِفَةُ التَّكْبِيرِ.

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: يُكَبَّرُ بِمَا شَاءَ وَلَيْسَ لِلتَّكْبِيرِ حَدٌّ.

لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: لَيْسَ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ مُعَلَّقًا» (٢٠/٢).

(٢) «سُنُّ أَبِي دَاوُدَ تِ الْأَرْنَؤُوطِ» (٢٤٣٨)، «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٢٠/٢).

(٣) «الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ تِ التَّرَكِيمِ» (٢٩٣/٣).

(٤) «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٥٤/٢).

### الآثار الواردة في هذا الباب:

- عن ابن عباسٍ: أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، لَا يُكَبِّرُ فِي الْمَغْرِبِ، يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَجَلُّ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»<sup>(١)</sup>.

- وَكَانَ قَتَادَةُ يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَيَّ مَا هَدَانَا اللَّهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»<sup>(٢)</sup>.

- وَقَالَ الْحَكَمُ وَحَمَّادٌ - الْحَكَمُ بْنُ عُتْبَةَ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ - : لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ<sup>(٣)</sup>.

- وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَيَّ مَا هَدَانَا»<sup>(٤)</sup>.

### أَقْوَالُ الْمَذَاهِبِ:

#### الْمَذَهَبُ الْمَالِكِيُّ:

- قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَمَا كَانَ مَالِكٌ يَحِدُّ فِي التَّكْبِيرِ حَدًّا وَهُوَ فِي الْعِيدَيْنِ جَمِيعًا سِوَاءً<sup>(٥)</sup>.

(١) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٥٦٤٦).

(٢) «الْأَوْسَطُ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْاِخْتِلَافِ» (٢٥١/٤).

(٣) «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ» (٤٠/٥).

(٤) «الْأَوْسَطُ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْاِخْتِلَافِ» (٢٥٢/٤).

(٥) «الْمُدَوَّنَةُ» (٢٤٥/١).



## المذهبُ الحنبليُّ:

- قَالَ أَحْمَدُ: اخْتَلَفَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّكْبِيرِ وَكُلُّهُ جَائِزٌ<sup>(١)</sup>.
- وَذَكَرَ لِأَحْمَدَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي التَّكْبِيرِ، فَقَالَ: «هَذَا وَاسِعٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَوَظَاهِرُ هَذِهِ الْأَثَارِ وَالَّتِي سَيَأْتِي ذِكْرُهَا أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى صِيغَةٍ مُوَحَّدَةٍ لِلتَّكْبِيرِ، وَلَمَّا لَمْ يُنْكَرْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، عَلِمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ سَعَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَمَنْ اخْتَارَ قَوْلًا فَلَا يُنْكَرُ عَلَى غَيْرِهِ. ٢

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: قَاعِدْتُنَا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ أَصَحُّ الْقَوَاعِدِ أَنَّ جَمِيعَ صِفَاتِ الْعِبَادَاتِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ إِذَا كَانَتْ مَأْثُورَةً أَثَرًا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِهِ لَمْ يُكْرَهْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يُشْرَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ كَمَا قُلْنَا فِي أَنْوَاعِ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَفِي نَوْعِي الْأَذَانِ التَّرْجِيحِ وَتَرْكِهِ وَنَوْعِي الْإِقَامَةِ شَفْعِهَا وَإِفْرَادِهَا وَكَمَا قُلْنَا فِي أَنْوَاعِ التَّشْهُدَاتِ وَأَنْوَاعِ الْإِسْتِفْتَاخَاتِ وَأَنْوَاعِ الْإِسْتِعَاذَاتِ وَأَنْوَاعِ الْقِرَاءَاتِ وَأَنْوَاعِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ الزَّوَائِدِ وَأَنْوَاعِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَسُجُودِ السَّهْوِ وَغَيْرِهَا، وَكُلُّ الْمَأْثُورِ حَسَنٌ<sup>(٣)</sup>.

الْقَوْلُ الثَّانِي: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ

أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

- (١) «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنِ مَتَنِ الْإِقْنَاعِ» (٥٤/٢).
- (٢) «الْأَوْسَطُ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» (٢٥٢/٤).
- (٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٤٢/٢٤) بِتَصْرُفٍ.

وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ. وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ،  
وَإِسْحَاقَ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدَ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ: عَلِيُّ مَا هَدَانَا؛ لِقَوْلِهِ:  
﴿لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ﴾ [الْحَجَّ: ٣٧].

عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ عُمَرَ: «كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ  
-الصُّبْحِ- يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يُكَبِّرُ فِي  
العَصْرِ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ  
وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ: اللَّهُ أَكْبَرُ،  
اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»<sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ شَرِيكِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ السُّبَيْعِيِّ: كَيْفَ كَانَ يُكَبِّرُ  
عَلِيٍّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ؟ قَالَ: كَانَا يَقُولَانِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ،  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»<sup>(٣)</sup>.

- وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّحَعِيِّ، قَالَ: «كَانُوا يُكَبِّرُونَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَحَدُهُمْ  
مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،  
وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»<sup>(٤)</sup>.

- وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: صِفَةُ التَّكْبِيرِ الْمَنْقُولِ عِنْدَ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ: قَدْ

(١) «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (٢٠٢٠٧).

(٢) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٥٦٥١) «الأوسط» (٢٠٢٠٤).

(٣) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٥٦٥٣).

(٤) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٥٦٥٠).



رُويَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ» (١).

## أَقْوَالُ الْمَذَاهِبِ:

### المَذْهَبُ الحَنَفِيُّ:

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التَّكْبِيرُ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُكَبَّرَ الإِمَامُ وَالنَّاسُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ» (٢).

- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: بَلَّغْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا يُكَبِّرَانِ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ (٣). بَلْ كَانَ هُوَ مَنْ يُكَبِّرُ مِثْلَهُمَا - رَحْمَةً لِلَّهِ عَلَى الْجَمِيعِ -.

### المَذْهَبُ المَالِكِيُّ:

قَالَ مَالِكٌ: وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ التَّكْبِيرِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا هَدَانَا، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الشَّاكِرِينَ»؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وَكَانَ أَصْبَغُ يَزِيدُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٢٤/٢٢٠) سَبَقَ التَّيْبِيُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي التَّكْبِيرِ حَدِيثُ مَرْفُوعٌ..

(٢) «الْحُجَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ» (٣٠٨/١).

(٣) «الْحُجَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ» (٣٠٨/١).

بالله». وَمَا زِدْتَ أَوْ نَقَصْتَ أَوْ قُلْتَ غَيْرَهُ فَلَا حَرَجَ<sup>(١)</sup>.

### المذهب الحنبلي:

- قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: كَيْفَ التَّكْبِيرُ؟ قَالَ: كَتَّكْبِيرِ ابْنِ مَسْعُودٍ، يَعْنِي: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ<sup>(٢)</sup>.

- قَالَ الْبُهَوتِيُّ: لِأَنَّهُ تَكْبِيرٌ خَارِجٌ الصَّلَاةِ لَهُ تَعَلُّقٌ بِهَا وَلَا يَخْتَصُّ الْحَاجُّ فَأَشْبَهَ الْأَذَانَ<sup>(٣)</sup>.  
يَعْنِي أَنَّهُ يُثَنَّى.

القول الثالث: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ.

### وجه هذا القول:

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ: صَحَّ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ يُكَبَّرُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ<sup>(٤)</sup>.

- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يُكَبَّرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ

(١) «التَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ عَلَى مَا فِي الْمُدُونَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمَّهَاتِ» (١/٥٠٠).

(٢) «مَسَائِلُ أَبِي دَاوُدَ» (٤٢٩).

(٣) «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَنِّ الْإِقْنَاعِ» (٢/٥٩).

(٤) «التَّلْخِيصُ الْحَبِيرُ» (٢/١٧٩).



الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»<sup>(١)</sup>.

- عَنْ الْأَسْوَدِ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ، يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنَ النَّحْرِ يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»<sup>(٢)</sup>.

- عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: يُكَبِّرُ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ النَّفْرِ لَا يُكَبِّرُ فِي الْمَغْرِبِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَجَلٌ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا». كَذَا أَخْبَرَنَا مِنْ كِتَابِهِ ثَلَاثًا نَسَقًا<sup>(٣)</sup>.

- وَعَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: كَانَ سَلْمَانُ رضي الله عنه يُعَلِّمُنَا التَّكْبِيرَ، يَقُولُ: كَبَّرُوا: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا - أَوْ قَالَ: تَكْبِيرًا -، اللَّهُمَّ أَنْتَ أَعْلَى وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَكَ صَاحِبَةٌ، أَوْ يَكُونَ لَكَ وَلَدٌ، أَوْ يَكُونَ لَكَ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ، أَوْ يَكُونَ لَكَ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبْرِهِ تَكْبِيرًا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا، اللَّهُمَّ ارحمنا». ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَتَكْتُبَنَّ هَذِهِ، لَا تترك هَاتَانِ، وَلَتَكُونَنَّ شَفَعًا لِهَاتَيْنِ<sup>(٤)</sup>.

- وَعَنْ الْحَسَنِ فِي التَّكْبِيرِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (٢٢١١).

(٢) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٥٦٣٣).

(٣) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (١٧٩/٢)، «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ت التُّرْكِيِّ» (٦١٩/٦).

(٤) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ت التُّرْكِيِّ» (٦٢٠/٦).

(٥) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ت التُّرْكِيِّ» (٦١٩/٦).

- وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ: يُكَبِّرُ اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (١).  
 - وَعَنْ مَالِكٍ قَالَ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ التَّكْبِيرَ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ بَعْدَ  
 التَّحْرِيقِ أَنَّ الْإِمَامَ وَالنَّاسَ يُكَبِّرُونَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا (٢).  
 - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالتَّكْبِيرُ كَمَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ  
 «اللَّهُ أَكْبَرُ» فَيَبْدَأُ الْإِمَامُ فَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» حَتَّى  
 يَقُولَهَا ثَلَاثًا، وَإِنْ زَادَ تَكْبِيرًا فَحَسَنٌ، وَإِنْ زَادَ فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا،  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا  
 اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ  
 وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»  
 فَحَسَنٌ، وَمَا زَادَ مَعَ هَذَا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَحَبَّتُهُ، غَيْرَ أَنِّي أُحِبُّ أَنْ يَبْدَأَ  
 بِثَلَاثِ تَكْبِيرَاتٍ نَسَقًا، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدَةٍ أَجْزَأَتْهُ، وَإِنْ بَدَأَ بِشَيْءٍ  
 مِنَ الذِّكْرِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِالتَّكْبِيرِ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ (٣).

وَقَالَ ﷺ: يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ جَابِرًا صَلَّى فِي أَيَّامِ  
 التَّشْرِيقِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ» (٤).

(١) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ تِ التَّرَكِيمِ» (٦/٦١٩).

(٢) «المدونة» (١/٢٤٩).

(٣) «الأمُّ لِلشَّافِعِيِّ» (١/٢٧٦).

(٤) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ مِنْ عَدَاةٍ عَرَفَةَ يُقِيلُ  
 عَلَى أَصْحَابِهِ فَيَقُولُ: «عَلَى مَكَانِكُمْ»، وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا  
 اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»، فَيُكَبِّرُ مِنْ عَدَاةٍ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ  
 أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. «سُنَنُ الدَّارَقُطَنِيِّ» (١٧٣٧).



وَهَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا، وَلِأَنَّ التَّكْبِيرَ شِعَارَ الْعِيدِ، فَكَانَ وَتَرًا،  
كَتَّكْبِيرِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْإِبْتِدَاءُ بِثَلَاثِ تَكْبِيرَاتٍ نَسَقًا أَشْبَهُ بِسَائِرِ سُنَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ وَاسِعًا، وَبِاللَّهِ  
التَّوْفِيقُ (١).

والتحقيق ما قاله بعض أعيان المتأخرين من العلماء أن يقال  
مجموع هذا العشر أفضل من مجموع عشر رمضان وإن كان في عشر  
رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها والله أعلم.



(١) «السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ت التُّرْكِيِّ» (٦/٦١٨).



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
<b>القسمُ الأوَّلُ: أَحْكَامُ الْأُضْحِيَّةِ</b>	٩
البَابُ الأوَّلُ: التَّأْصِيلُ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ	١٣
الفصلُ الأوَّلُ: الْأُضْحِيَّةُ لُغَةً وَشَرْعًا	١٥
الأُضْحِيَّةُ	١٥
الفصلُ الثَّانِي: الدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأُضْحِيَّةِ	١٧
الفصلُ الثَّالِث: الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأُضْحِيَّةِ	٢٤
الفصلُ الرَّابِعُ: الإِجْمَاعُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأُضْحِيَّةِ	٣٠
البَابُ الثَّانِي: حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ وَفَضْلُهَا	٣١
الفصلُ الأوَّلُ: حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ	٣٣
شُرُوطُ وَجُوبِ الْأُضْحِيَّةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ	٣٤
فَائِدَةٌ	٣٦
وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْحَدِيثِ	٤٠
أَقْوَالُ الْمَذَاهِبِ	٤٧
وجه هذا القول	٥٠
وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ	٥٣
الآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ	٥٤
الفصلُ الثَّانِي: الْمُفَاصَلَةُ بَيْنَ الْأُضْحِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ بِتَمَنِّيَّهَا	٥٧

الصفحة	الموضوع
٥٨	وجه هذا القول .....
٦٠	وجه هذا القول .....
٦٠	وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ .....
٦٣	البَابُ الثَّالِثُ: أَحْكَامُ الْمُضْحِيِّ .....
٦٥	الفصلُ الأوَّلُ: حُكْمُ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالْأظْفَارِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ .....
٦٧	وجه هذا القول .....
٦٧	وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ .....
٦٨	حُكْمٌ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ أَوْ ظُنْفَرِهِ أَوْ بَشْرَتِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْعَشْرِ .....
٧٠	الفصلُ الثَّانِي: الْإِشْتِرَاكُ فِي الْأُضْحِيَّةِ .....
٧٠	المَطْلَبُ الأوَّلُ: هَلْ يُجْزِي ذَبْحُ ذَبِيحَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ؟ .....
٧١	وجه هذا القول .....
٧٥	المَطْلَبُ الثَّانِي: عَنْ كَمْ تُجْزِي الْبَدَنَةُ؟ .....
٧٦	وجه هذا القول .....
٧٧	وجه هذا القول .....
٧٨	وَيُنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ .....
٨٠	المَطْلَبُ الثَّالِثُ: حُكْمُ اشْتِرَاكِ مَنْ يُرِيدُ الْأُضْحِيَّةَ مَعَ مَنْ يُرِيدُ اللَّحْمَ .....
٨١	وجه هذا القول .....
٨٣	الفصلُ الثَّالِثُ: التَّضْحِيَةُ عَنِ الْيَتِيمِ وَالسَّفِيهِ مِنْ مَالِهِمَا .....
٨٧	الفصلُ الرَّابِعُ: الْأُضْحِيَّةُ عَنِ الْمُسَافِرِ .....
٨٧	الأُضْحِيَّةُ عَنِ الْمُسَافِرِ .....
٨٩	الفصلُ الْخَامِسُ: الْأُضْحِيَّةُ عَنِ الْمَيِّتِ .....
٩١	الفصلُ السَّادِسُ: حُكْمُ التَّضْحِيَّةِ عَنِ الْجَنِينِ .....
٩٢	الفصلُ السَّابِعُ: الْأُضْحِيَّةُ .....
٩٢	وجه هذا القول .....



الموضوع	الصفحة
وجه هذا القول .....	٩٣
حُكْمُ تَبْدِيلِ الْأُضْحِيَّةِ إِذَا أُوجِبَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا .....	٩٤
وجه هذا القول .....	٩٤
وجه هذا القول .....	٩٥
فَائِدَةٌ .....	٩٥
البَابُ الرَّابِعُ: الْحَيَوَانُ الْمُضْحَى بِهِ .....	٩٧
الفصلُ الأوَّلُ: هَلْ يُجْزَى فِي الْأَصَاحِي غَيْرُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ؟ .....	٩٩
وجه هذا القول .....	٩٩
وَيُنَاقَشُ هَذَا الْقَوْلُ .....	١٠٣
وجه هذا القول .....	١٠٣
وَيُنَاقَشُ هَذَا الْقَوْلُ .....	١٠٥
الفصلُ الثَّانِي: السَّنُّ الْمُجْزِيَّةُ فِي الْأَصَاحِي .....	١٠٧
المَطْلَبُ الأوَّلُ: هَلْ يُجْزَى الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِ (الْحَرُوف) أَمْ لَا؟ .....	١٠٧
وجه هذا القول .....	١٠٧
الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِ .....	١١٠
وجه هذا القول .....	١١٢
وَيُنَاقَشُ هَذَا الْقَوْلُ .....	١١٢
المَطْلَبُ الثَّانِي: الشَّيْءُ .....	١١٣
الفصلُ الثَّلَاثُ: الْعُيُوبُ الَّتِي تُجْتَنَّبُ فِي الْأُضْحِيَّةِ .....	١١٥
المَطْلَبُ الأوَّلُ: الْعُيُوبُ الَّتِي لَا تُجْزَى بِهَا خِلَافٍ .....	١١٥
وجه هذا القول .....	١١٧
المَطْلَبُ الثَّانِي: حُكْمُ التَّضْحِيَّةِ بِالْجَرْبَاءِ .....	١٢٠
المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: تُجْزَى الْمَرِيضَةُ مَرَضًا خَفِيفًا .....	١٢١
المَطْلَبُ الرَّابِعُ: الْعَضْبَاءُ .....	١٢٢
وجه هذا القول .....	١٢٢

الموضوع	الصفحة
وجه هذا القول	١٢٣
وجه هذا القول	١٢٤
المَطْلَبُ الخَامِسُ: حكم التَّضْحِيَةِ بِالْجَمَاءِ	١٢٥
المَطْلَبُ السَّادِسُ: حُكْمُ التَّضْحِيَةِ بِالصَّكَّاءِ	١٢٦
المَطْلَبُ السَّابِعُ: حُكْمُ التَّضْحِيَةِ بِمَقْطُوعَةِ الأُذُنِ	١٢٧
وجه هذا القول	١٢٨
المَطْلَبُ الثَّامِنُ: حكم التَّضْحِيَةِ بِالبْتَرَاءِ	١٣٠
المَطْلَبُ التَّاسِعُ: حُكْمُ التَّضْحِيَةِ بِالهِتْمَاءِ	١٣٢
المَطْلَبُ العَاشِرُ: حُكْمُ التَّضْحِيَةِ بِالْخَصِيِّ	١٣٥
حُكْمُ مَنْ اشْتَرَى الأُضْحِيَّةَ سَلِيمَةً ثُمَّ حَدَثَ بِهَا عَيْبٌ عِنْدَهُ	١٣٦
وجه هذا القول	١٣٧
وجه هذا القول	١٣٨
الفصلُ الرَّابِعُ: أَفْضَلُ الأَضَاحِي	١٣٩
وجه هذا القول	١٤٢
البَابُ الخَامِسُ: مَا يَطْرَأُ عَلَي الأُضْحِيَّةِ	١٤٧
الفصلُ الأوَّلُ: حُكْمُ مَنْ سُرِقَتْ أُضْحِيَّتُهُ أَوْ مَاتَتْ	١٤٩
الفصلُ الثَّانِي: حُكْمُ وَوَلَدِ الأُضْحِيَّةِ	١٥١
وجه هذا القول	١٥١
وجه هذا القول	١٥٣
الفصلُ الثَّالِثُ: حُكْمُ لَبَنِ الأُضْحِيَّةِ وَصُوفِهَا	١٥٤
صُوفُ الأُضْحِيَّةِ	١٥٥
البَابُ السَّادِسُ: أَحْكَامُ الذَّبْحِ	١٥٧
الفصلُ الأوَّلُ: كَيْفِيَّةُ الذَّبْحِ وَأَدَابُهُ	١٥٩
صِفَةُ الذَّبْحِ	١٥٩



الموضوع	الصفحة
الفصلُ الثاني: صفةُ الذَّبْحِ .....	١٦١
إِضْجَاعُ الغَنَمِ وَنَحْرُ الإِبِلِ قَائِمَةٌ .....	١٦١
الفصلُ الثالثُ: التَّسْمِيَةُ وَالتَّكْبِيرُ وَالدُّعَاءُ عِنْدَ الذَّبْحِ .....	١٦٤
حُكْمُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ .....	١٦٦
الفصلُ الرَّابِعُ: حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الذَّبْحِ .....	١٦٨
الفصلُ الخامسُ: أَوَّلُ وَقْتِ الذَّبْحِ .....	١٧٠
وجه هذا القول .....	١٧٠
الفصلُ السَّادِسُ: انْتِهَاءُ وَقْتِ الذَّبْحِ .....	١٧٢
وجه هذا القول .....	١٧٢
وجه هذا القول .....	١٧٤
وَنُوقِشَ هَذَا القَوْلُ .....	١٧٥
أَقْوَالٌ مَتْرُوكَةٌ وَلَمْ يَعد أَحَدٌ يَقولُ بِهَا .....	١٧٥
هَلْ يَجُوزُ الذَّبْحُ لَيْلًا؟ .....	١٧٧
وجه هذا القول .....	١٧٩
مَاذَا يَصْنَعُ إِنْ فَاتَ وَقْتُ الذَّبْحِ؟ .....	١٧٩
وجه هذا القول .....	١٨٠
الفصلُ السَّابِعُ: الأَفْضَلُ أَنْ يَدْبَحَ المُضْحِي بِيَدِهِ .....	١٨١
حُكْمُ اسْتِنَابَةِ المَرَأَةِ وَالصَّبِيِّ فِي ذَبْحِ الأُضْحِيَّةِ .....	١٨٢
الفصلُ الثَّامِنُ: حُكْمُ ذَبْحِ أَهْلِ الكِتَابِ لِلأُضْحِيَّةِ .....	١٨٤
وجه هذا القول .....	١٨٦
وجه هذا القول .....	١٨٦
تَنْبِيهُ مُهْمٌ .....	١٨٨
البَابُ السَّابِعُ: تَوَازِيْعُ الأُضْحِيَّةِ .....	١٩١
الفصلُ الأوَّلُ: كَيْفِيَّةُ تَقْسِيمِ لَحْمِ الأُضْحِيَّةِ .....	١٩٣
وجه هذا القول .....	١٩٣

الصفحة	الموضوع
١٩٥	وَبِنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ .....
١٩٥	وجه هذا القول .....
١٩٥	وَبِنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ .....
١٩٨	الفصل الثاني: حُكْمُ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .....
١٩٩	وجه هذا القول .....
٢٠٠	يُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ .....
٢٠٢	المطلب الثاني: نَقْلُ الْأُضْحِيَّةِ .....
٢٠٣	المطلب الرابع: الْأَكْلُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ الْمَنْدُورَةِ .....
٢٠٣	وجه هذا القول .....
٢٠٥	الفصل الثالث: حُكْمُ إِطْعَامِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ .....
٢٠٥	وجه هذا القول .....
٢٠٧	الفصل الرابع: حُكْمُ بَيْعِ شَيْءٍ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ .....
٢٠٩	وجه هذا القول .....
٢٠٩	وَبِنَاقِشُ هَذَا الْقَوْلُ .....
٢١٠	بَيْعُ الْفَقِيرِ مَا أُهْدِيَ إِلَيْهِ .....
٢١١	الفصل الخامس: حُكْمُ إِعْطَاءِ الْجَازِرِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ .....
٢١١	وجه هذا القول .....
٢١٣	الفصل السادس: حُكْمُ الْإِنْتِفَاعِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ .....
٢١٤	المبحث: مسائل الذبح .....
٢١٤	المطلب الأول: أول وقت الذبح .....
٢١٤	مَنْ دَبِحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا تُعَدُّ أُضْحِيَّةً إِجْمَاعًا .....
٢٢٠	المسائل التي ذكرها ابن رشد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اتفاقاً أو إجماعاً في: كتاب الضحايا .....
٢٢١	المباحث المطلوب إضافتها أو التوسع فيها .....
٢٢٣	القسم الثاني: عشر ذي الحجة ويوم عرفة .....
٢٢٥	الفصل الأول: عشر ذي الحجة .....



الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: فضل عشر ذي الحجة .....	٢٢٥
المبحث الثاني: تأويل قول الله ﷻ: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ ﴿مَعْلُومَاتٌ﴾	٢٢٩
المبحث الثالث: تأويل قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ ...	٢٣١
المبحث الرابع: تأويل قول الله ﷻ: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيْالٍ عَشْرٍ﴾ .....	٢٣٥
المبحث الخامس: فضل صيام أيام العشر .....	٢٣٧
المبحث السادس: حكم قضاء رمضان في عشر ذي الحجة .....	٢٣٨
الفصل الثاني: يوم عرفة .....	٢٤٢
المبحث السابع: فضل صيام يوم عرفة .....	٢٤٢
لماذا سميت هذه البقعة بهذا الاسم .....	٢٤٢
فضل يوم عرفة .....	٢٤٤
ولا يصوم الحاج يوم عرفة .....	٢٤٦
فائدة: إن قيل: لم كان عاشوراء يكفر سنة، ويوم عرفة يكفر سنتين؟ .....	٢٤٧
المبحث الثامن: «حكم صوم يوم الجمعة إذا وافق عرفة» .....	٢٤٩
وجه هذا القول .....	٢٤٩
وجه هذا القول .....	٢٥١
المبحث التاسع: الاغتسال يوم عرفة .....	٢٥٤
المبحث العاشر: دعاء يوم عرفة .....	٢٥٥
الفصل الثالث: التكبير .....	٢٥٨
المبحث الحادي عشر: التَّكْبِيرُ فِي عِيدِ الْأَضْحَى .....	٢٥٨
وجه هذا القول .....	٢٥٩
الآثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ .....	٢٥٩
أَقْوَالُ الْمَذَاهِبِ .....	٢٦٢
وجه هذا القول .....	٢٦٣
أَقْوَالُ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ .....	٢٦٣

٢٦٤	وجه هذا القول .....
٢٦٥	الآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي ذَلِكَ .....
٢٦٦	أَقْوَالُ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ .....
٢٦٧	الْحِكْمَةُ مِنَ التَّكْبِيرِ .....
٢٦٩	التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ .....
٢٦٩	حُكْمُ التَّكْبِيرِ الْجَمَاعِيِّ .....
٢٧٠	التَّكْبِيرُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَائِلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ .....
٢٧١	صِفَةُ التَّكْبِيرِ .....
٢٧٢	الآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ .....
٢٧٢	أَقْوَالُ الْمَذَاهِبِ .....
٢٧٥	أَقْوَالُ الْمَذَاهِبِ .....
٢٧٦	وجه هذا القول .....
٢٨١	فهرس الموضوعات .....



الصف والتسويق



+201118028756 - +966597687694

